جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

سلسلة دروس حول مقياس

التـــغير الاجتمـــاعي

موجهة لطلبة سنة ثانية شعبة علم الاجتماع

إعداد الدكتور: محمد بن عودة

السنة الجامعية 2018/2017

فهرس الموضوعات

فهرس المواضيع

مقدمة.

1. مفهوم التغير الاجتماعي.....05

2. المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي.....09

أولا: التقدم الاجتماعي.....10

ثانيا: التطور الاجتماعي.....12

ثالثا: النمو الاجتماعي.....13

رابعا: التنمية الاجتماعية.....15

خامسا: التحديث.....17

3.عوامل التغير الاجتماعي.....19

1- العامل البيئي.....21

2. العامل الديمغرافي.....21

3. العامل الثقافي.....23

4. العامل التكنولوجي.....26

5. العامل السياسي.....27

4.أنماط التغير الاجتماعي.....29

1. التغير الاجتماعي قديما وحديثا.....29

2. التغير بين المجتمع الحضري والمجتمع القروي.....33

3. التغير الاجتماعي والتمدن بين الدول المتقدمة والنامية.....36

5. نظريات التغير الاجتماعي.....40

أولا: النظريات الدائرية.....41

ثانيا: النظريات الخطية.....53

ثالثا. نظريات ما بعد الحداثة.....62

6. التغير الاجتماعي في الوطن العربي (الجزائر نموذجا).....68

1.6 مراحل التغير الاجتماعي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.....69

أولا. مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1832.1954).....69
ثانيا. مرحلة انطلاق ثورة التحرير الجزائرية الكبرى (1954– 1962)... 74
ثالثا. التحول الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.....76
2.6 مظاهر التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.....81
أولا: في المجال الديموغرافي.....81
ثانيا: في المجال الاقتصادي... 85
ثالثا: في المجال الاجتماعي.....92
رابعا: في المجال الثقافي.....94
3.6 مشكلات التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.....96
أولا: التحضر الزائد.....97
ثانيا: التفكك الاجتماعي.....102
ثالثا: اختلال المنظومة القيمية.....103
رابعا: ارتفاع معدلات العنف والجنوح والجريمة..... 105
خاتمة.....107
قائمة المراجع.....108

مقدمة:

يعتبر دراسة موضوع التغير الاجتماعي من أكثر المواضيع تعقيدا في الحقل السوسيولوجي، ويرجع ذلك إلى اتساعه، واحتوائه على الكثير من الفروع والميادين التي تندرج في إطاره، ويحاول العلماء والباحثين الاجتماعيين دائما البحث عن العلاقة الكامنة بين الظواهر الاجتماعية والتغير، لفهم سير المجتمع وحركته في مختلف الفروع والميادين والطبقات والمؤسسات، وحتى على مستوى الأفراد. لذاك تعتبر ظاهرة التغير الاجتماعي عملية معقدة، بالنظر إلى شساعتها وارتباطها بالميادين الأخرى، وكذا ديناميكيتها وحركتها الدائمة والمستمرة، لذلك لوحظ اختلافا كبيرا بين الباحثين والعلماء في تعريفه، وكذلك في ربطه مع المفاهيم الأخرى ذات العلاقة معه، وحتى في التفسيرات والتنظيرات، فكل يراه من منظور معين، ويفسره من زاوية معينة، إلا أنهم يتفقون على تأثيراته البالغة على المجتمعات وبنائها، وفيما يلي نتعرض لأهم التعريفات لمفهوم التغير الاجتماعي باختلافاتها، ثم نخرج بتعريف يشمل كل هذه التعريفات من حيث الدقة والشمول.

1. مفهوم التغير الاجتماعي:

يرى الدكتور محمد عبد المولى الدقس أن التغير الاجتماعي هو: "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن. وقد يكون هذا التغيير إيجابيا أي تقدما، وقد يكون سلبيا أي تخلفا"[1].

وترى الدكتورة دلال ملحس استيتية أن التغير الاجتماعي هو: "كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة"[2]، كما أنه من المعلوم أن أبنية المجتمع ونظمه وأنساقه وأجزائه ووحداته مترابطة ومتداخلة ومتكاملة من حيث البناء والوظيفة. وبالتالي فإن أي يتغير يطرأ على ظاهرة معينة داخل المجتمع لا بد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة، وبدرجات متفاوتة.

ويذهب جنزبرج (Ginsberg, 1972) إلى أن التغير الاجتماعي: هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه خلال لحظة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له، وهذا هو التغير الاجتماعي[3].

ويرى كل من جيرث (Gerth) و ملز (Mills) إلى ماهية التغير الاجتماعي، ويعتبران التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها

---

[1] محمد عبد المولى الدقس التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص19.

[2] دلال ملحس استيتية، . التغير الاجتماعي والثقافي. دار وائل للنشر، عمان ، 2004، ص19.

[3] نفس المرجع السابق، ص، ص 21-22.

الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[2].

أما الدكتور طاهر محمد بوشلوش يعرف التغير الاجتماعي على أنه "كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، فإن أية تحول يحدث في ظاهرة ما لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التحولات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة وبدرجات متفاوتة"[3].

نلاحظ من خلال المفاهيم السابقة أن العلاقة مباشرة بين التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي، وكل تغير أو تحول يطرأ على أحد أبنية أو نظم المجتمع، خلال فترة زمنية معينة يؤدي بالحتمية إلى تغير باقي نظم وأجزاء ووحدات المجتمع، وهذا ما أكده جنزبرج (Ginsberg) بقوله: "إنني لا أفهم تغيرا يتم، إلا في بناء المجتمع، أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وحينما يحدث هذا التغير في المجتمع يمارس أفراده مراكز وأدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة"[1]. إن هذه الفكرة التي جاء بها جنزبرج (Ginsberg) حول التغير الاجتماعي، قد أضافت بعدا آخر حول التغير الاجتماعي، وهو الآثار المترتبة عن هذا التغير في المراكز والأدوار الاجتماعية التي يمارسها الأفراد والمؤسسات، وتتجلى في نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية التي يظهر عليها الاختلاف والتبدل خلال فترة محددة من الزمن، ولا يتم ذلك بطريقة اعتباطية لا إرادية، وإنما يخضع لقواعد وقوانين تفرضها التغيرات الاجتماعية.

---

(2) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص17.

(3) طاهر محمد بوشلوش، ، التحولات الاجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999). دار بن مرابط للنشر، الجزائر، 2008.ص45.

(1) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص22.

والتغير الاجتماعي عند جي روشي (Guy Rocher 1968) يتميز بأربع صفات وهي[2]:

1- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد عند أفراد عديدين، تؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، والتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات، كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك. وهذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.

3- يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمن، أي يكون ابتداءا من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة. ومن أجل الوقوف على مدى التغير، ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية من الماضي.

4. أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومته.

وهذه الصفات يمكن من خلالها أن نحدد ملامح التغير الاجتماعي وأبعاده، فكل التعريفات السالفة الذكر تقر بأن التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، ويؤثر في أجزائه وأنساقه ومؤسساته، ويمكن أن يمس جزء معين من البناء، ولكن تأثيراته تشمل

[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص-ص 16-17.

باقي الأجزاء والمؤسسات والوحدات الأخرى، وهي ميزة أخرى من مميزات التغير الاجتماعي، وهذا ما يزيد من صعوبة تحيد نوع التغير ودرجة تأثيره على البناء الاجتماعي بوجه عام لأنه كما يعتقد العالم أنتوني غيدنز(Anthony Giddens) أن تحديد أي تغير مهم يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء الظاهرة، أو حدث أو وضع ما على فترة زمنية. وفي حالة المجتمعات البشرية، إذا ما أردنا أن نعرف المدى والنواحي والعناصر التي تحدثها عملية التغيير في نسق ما، أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في المؤسسات الأساسية، عبر فترة زمنية محددة. كما أن تفسيرات التغيير جميعها تتطلب من الباحث أن يحدد العناصر التي تظل ثابتة ومستقرة باعتبارها المعيار الأساسي الذي تقاس على أساسه درجة التغير اللاحق[1].

إن النظرة التي جاء بها العالم أنتوني غيدنز(Anthony Giddens) حول عملية تحديد التغير الاجتماعي وتأثيراته، إنما يكون من خلال التغير الذي يحدث في المؤسسات الأساسية لنسق اجتماعي معين، كالأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، ومؤسسات الضبط الاجتماعي، وغيرها من المؤسسات الرئيسية في المجتمع، فإذا حدث إي تغير في هذه المؤسسات على مستوى العلاقات، أو الأدوار، أو الوظائف وحتى القيم، هو نتيجة تغير في نسق معين، وهذا خلال فترة زمنية معلومة، كما أنه على الباحث في هذه العملية أن يحدد تلك العناصر الثابتة أو المستقرة داخل النسق الاجتماعي، حتى يتمكن من التعرف على التغيرات اللاحقة في ذلك النسق.

من خلال الطرح السابق لمختلف التعريفات والمفاهيم المتعلقة بموضوع التغير الاجتماعي، وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهومه، وتحليل عوامل انتشاره، وتأثيراته على البناء الاجتماعي، إلا أن هناك اتفاق بين مختلف العلماء والباحثين على أن التغير الاجتماعي، هو ذلك التغير الذي يصيب البناء الاجتماعي وأنساقه ومؤسساته، خلال فترة

[1] أنتوني غيدنز، علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ،2005 ، ص105.

زمنية محددة، وأن أي تغير في نسق أو فرع أو جزء معين سيؤدي بالضرورة إلى تغيرات في باقي الأجزاء أو الفروع، لأن فروع المجتمع وأجزائه متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، وهذا بدوره يؤدي إلى تغير في الوظائف والأدوار والعلاقات إما إيجابا أو سلبا.

والتغير الاجتماعي يختلف عن التغيير الاجتماعي لأن الأول يكون تلقائيا، وغير خاضع لإرادتنا، أما التغيير فهو تغير موجه يتم حسب إرادتنا، وهو مجرد تبديل حال بحال، إلغاء قديم و إحلال جديد، وأخطر ما يحدث في هذه العملية هو مراحل الانتقال والتي لا ينزوا القديم فيها كلية من ناحية، ولم يستقر فيها الجديد من ناحية أخرى[1].

وبناءا على ما سبق فإن تعريفنا للتغير الاجتماعي هو:"كل تغير يحدث في البناء الاجتماعي أو في أحد أنساقه خلال فترة زمنية معلومة، ويصاحبه تغير في الوظائف والأدوار والقيم الاجتماعية، إما إيجابا أو سلبا".

2. المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي:

هناك عدة مفاهيم متعلقة بمفهوم التغير الاجتماعي ومرتبطة به أو ملازمة له، لكنها تختلف في المعنى، وإذا كان مصطلح التغير الاجتماعي جديد من حيث الطرح العلمي إلا أنه قديم من حيث الاهتمام والتفكير، حيث اهتم بهذا الموضوع الكثير من الفلاسفة والمفكرين الذين كانوا ينظرون إلى التغير الاجتماعي حتى القرن 18م نظرة تشاؤمية، مبنية على الخوف من المستقبل، وتفضيل الحياة الماضية، وقد صيغت في هذا الإطار نظريات عدة حول التغير، غير أن الخلط فيها كان واضحا بين مفهوم التغير والمفاهيم المرتبطة به كالتقدم والتطور والنمو والتنمية، ولكن النظريات الحديثة أخذت تفرق بين هذه المصطلحات وتظهر مواطن الاختلاف فيما بينها، وهذا ما سنقوم بتوضيحه فيما يلي:

---

[1] أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008،ص25.

أولا: التقدم الاجتماعي: يعد مفهوم التقدم الاجتماعي من المفاهيم المرتبطة تاريخيا بالتغير الاجتماعي، وهذا ما جاء واضحا من خلال كتابات بعض المفكرين مثل أوجست كونت (Auguste Comte) وكوندرسيه (Condercet) وفونتينل (Fontenelle) وبودان (Bodin) وغيرهم، وقد أشاروا إلى أن التقدم يعني الارتقاء نحو الأمام، أو السير نحو الأمام، وفي القرن السادس عشر أكد المفكرون الاجتماعيون على أن التغير هو التقدم، كما عرف "فرانسيس بيكون" التغير بأنه التقدم المستمر الدائم، ويعد "كوندرسيه" الرائد الأول لنظرية التقدم، فقد تتبع المراحل التي مر بها المجتمع البشري، وجاء ذلك في كتابه "رسم لوحة تاريخية عن تقدم الذهن البشري" عام (1793). وقد أثبت في هذا الكتاب تقدم الإنسان وحرره من الاستبداد وسيطرة الطبيعة، وأنه لن يرى مجددا تناوب الظلام والنور. وركز في ذلك على العقل، حيث اعتقد أن العقل هو أساس التقدم، وبتقدمه يحدث الرقى في مختلف الحياة المادية والاجتماعية[1].

وفي نفس الاتجاه ذهب أوجست كونت (Auguste Comte)، فمن خلال قانون الحالات الثلاث التي مر بها المجتمع البشري حسب كونت، والتي تنص على أن المجتمعات البشرية قد انتقلت من المرحلة اللاهوتية، ثم الميتافيزيقية، ثم الوضعية، وكلما انتقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة، يعني تقدما، ويبدوا في مظهرين، تقدم في الحالة الاجتماعية، وتقدم في الطبيعة الإنسانية، ويسمى المظهر الأول بالتقدم المادي، ويبدوا المظهر الثاني في الناحييتين البيولوجية والعقلية، ولا ينكر كونت دور العقل كقوة فاعلة في عملية التقدم الاجتماعي، غير أنه يرى أن الحتمية التاريخية هي من سيرت المجتمعات نحو هذا التقدم. ومن خلال الطروحات السابقة، نرى بأن المفكرين الاجتماعيين، وإلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي، كانوا ينظرون إلى التقدم نظرة تفاؤلية، ولا يفرقون بينه وبين التغير الاجتماعي، وراحوا يبحثون في القوانين التي تحكم التقدم، وبقيت تفسيراتهم قائمة على التأمل الفلسفي، غير أن هذه النظرة

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 152.151.

تغيرت مع مطلع القرن العشرون، وأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل التقدم، وظهر ذلك جليا في كتاب "التغير الاجتماعي" للعالم أوجبيرن (William Ogburn) عام 1922، ولم تعد رؤية القرن التاسع عشر التي كانت تساوي بين التغير والتقدم تلقى قبولا واسعا الآن[1].

ويؤكد الدكتور أحمد رشوان أن علم الاجتماع لا يدرس قوانين التقدم وقواه المحركة، لأن هذا يدخل في إطار فلسفة التاريخ، أو الفلسفة السياسية، أما مصطلح التغير الاجتماعي فيختلف جذريا عن مصطلح التقدم، لأن التغير الاجتماعي يعني عند علماء الاجتماع، البحث في التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية، خلال فترة زمنية محددة، بغض النظر عما إذا كانت هذه التحولات إيجابية أم سلبية، أما التقدم فيحمل في معناه البحث في مسار التاريخ الإنساني أنماط التقدم، وقواه المحركة، ثم استشراف آفاقه ومستقبله.

ويمكن تحديد مصطلح التقدم الاجتماعي كما عرفه الدقس بقوله: "التقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى نفع، كما أنه يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الانتاجية والسيطرة على الطبيعة"[2].

وبالتالي نستنتج أن هناك اختلاف بين المفهومين، فإذا كان التقدم الاجتماعي باعتباره أكثر تجريدا لأنه يبحث في التحسن المستمر للمجتمعات في منحنى تصاعدي، فإن الثاني يكون أكثر واقعية، لأن المجتمعات لا تسير دائما نحو الأحسن بل قد تعيش حالات تخلف وأزمات مختلفة، وهذا هو محور اهتمام موضوع التغير الاجتماعي.

---

[1] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، ط2، طبعة إلكترونية، بدون بلد نشر، بدون دار نشر، 2007، ص389.

[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص23.

ثانيا: التطور الاجتماعي: يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا. وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا[1].

وقد استعمل هذا المفهوم في علم الاجتماع بعد أن طرح داروين (Darwin) نظريته في كتابه "أصل الأنواع" عام 1859 حول تطور الكائنات الحية، و على أساس فكرة المماثلة العضوية التي جاء بها داروين، ظهرت النزعة التطورية في القرن التاسع عشر باعتبارها تيارا فكريا، يقوم على فكرة المماثلة العضوية، ولكنه يتميز عن النظرية الداروينية بطبيعته الحتمية، إذ تذهب نظرية داروين العامة في التطور إلى أن الأنواع الطبيعية، إنما تتطور من خلال التباين والأنتخاب الطبيعي، وهي عملية ليست تقدمية بالضرورة. أما النظرية التطورية التي ارتبطت بالعلماء الاجتماعيين، فتذهب إلى أن المجتمعات البشرية تتقدم حتما، وأن التغير الذي تشهده تغير تقدمي، وهو الذي أدى إلى حضارة أرقى، وإلى تحسن أخلاقي للمجتمع البشري. وعلى الرغم من أن النظرية التطورية في علم الاجتماع تنسب إلى صاحبها هربرت سبنسر، إلا أنه من الواضح أنها كانت مسلمة عند الكثير من العلماء مثل كارل ماركس، فريدريك أنجلز، إميل دوركايم...[2]

وترى هذه النزعة التطورية أن جميع المجتمعات تتعرض للتغير والتبدل، وذلك عن طريق مرورها بعدة مراحل تطورية تدريجية تتميز بالبساطة أو التعقد. فهناك علاقة تشابهية بين تطور الكائن الحيواني والكائن الاجتماعي، الذي يتطور نتيجة زيادة التخصص في العمل التي تحدث في المجتمع، وتسبب له تعقدا في تركيبه ووظائفه. وفي الفترة الأخيرة توسع نطاق استعمال اصطلاح التطور الاجتماعي، إذ أصبح يعني عملية التغير التدريجي التي تأخذ

---

[1] دلال ملحس، استيتية، مرجع سابق، ص 35.
[2] جوردون مارشال، مرجع سابق،ص 375.

محلها في المجتمعات، وذلك عن طريق تغير وظائف المؤسسات، وتبدل أدوارها الاجتماعية الأساسية، بيد أن مصطلح التطور لا يعني بأن جميع المجتمعات تمر في المراحل الحضارية والاجتماعية نفسها. لهذا يستعمل مصطلح التطور في وصف عمليات التغير التدريجي الذي يحدث في المجتمع[1].

وبالتالي فإن مفهوم التطور يقصد به "النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة"[2]، وهنا يمكن استنتاج الاختلاف بين مفهوم التطور و التغير، فعملية التطور تتطلب تدرجا في عملية التبدل، وأن تكون المراحل فيه منتظمة ومتناسقة دون حدوث طفرات، عكس التغير الاجتماعي الذي لا يشترط التدرج أو التسلسل في المراحل، فبعض التغيرات الاجتماعية تحدث فجأة، ودون سابق إنذار مثل الثورات، أو الاختراعات والاكتشافات تنقل المجتمعات البشرية من حال إلى حال في ظرف قياسي.

ثالثا: النمو الاجتماعي: يعني مصطلح النمو الاجتماعي بأنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن، وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن النمو تغير كميا، ومن أمثلة ذلك التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوافيات، والتغير في أنواع الانتاج المختلفة كالزراعة والصناعة[3].

والنمو يختلف عن التنمية، لأنه يتم بطريقة تلقائية، بينما التنمية هي عملية إرادية مخططة، وقد اقترح "هوبهاوس" في كتابه النمو الاجتماعي الصادر سنة 1924 أربع معايير للنمو وهي: الزيادات في المدى والكفاءة والتبادل والحرية، أما في المجتمعات الراهنة، فقد شاع ارتباط مصطلح النمو بالمجتمعات النامية، أو مجتمعات في طرق النمو، والمجتمعات الأكثر نموا، والمجتمعات الأقل نموا.

---

(1) إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة. دار وائل للنشر، الأردن ،2005، ص109.
(2) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص28.
(3) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 38.

ويرتبط مفهوم النمو الاجتماعي بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومن هذه الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي. أما مواطن الاختلاف بين النمو والتغير تتحدد في النقاط التالية[1]:

1. يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة. أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي، وفي النظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

2. يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير فيكون عكس ذلك، قد يكون سريعا ويتضمن طفرات أو قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف.

3. يغلب على النمو التغير الكمي، أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي، ذلك أن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع، أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.

4. النمو عملية تلقائية لا دخل للإنسان فيها، أما التغير فهو عملية من صنع الإنسان ويشكل المحور الأساسي فيها.

5. يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيما باستمرار، وليس له اتجاه محدد، فقد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، وقد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

وبالتالي فإن الفرق يتجلى بين مفهوم التغير والنمو، في أن التغير الاجتماعي كمصطلح سوسيولوجي يعبر عن حقيقة ديناميكية للمجتمع، ولا يمكن التنبؤ بحركته وصيرورته، أما النمو

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص 34- 33.

فهو مصطلح يستعمل كثيرا في الدراسات الاقتصادية، و والجوانب المادية الإيجابية للمجتمعات.

رابعا: التنمية الاجتماعية: التنمية كمفهوم نظري وتطبيقي عملي، ظهر اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لمجموعة من المتغيرات، كان من أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من جهة، وتزايد حركة المد الشيعي من جهة أخرى، وبهذا أصبحت التنمية شعارا للطموح والجهاد، والانجاز على المستوى القومي والعالمي، ثم اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية مزيدا من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين، والمختصين بشكل عام[1].

ومع نهاية السبعينيات من القرن الماضي تحول الاهتمام بالتنمية كمفهوم قومي يبحث في سبل النهوض بالأوطان التي استقلت حديثا، وحاولت أن تبني لنفسها كيانا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، إلى مفهوم ليبرالي غير مرتبط بخطة قومية شاملة لتعبئة الموارد وتنميتها وتوجيهها لإشباع الاحتياجات المتعاظمة للناس، والتي تستهدف تحسين ظروف الحياة وترقيتها في المجتمع بصفة عامة، بما يعود على كافة فئاته وشرائحه وطبقاته[2].

ويعرف الدكتور رابح كعباش التنمية على أنها: عملية تغيير وتحويل مقصودة، تستند إلى فهم عميق للمجتمع في كليته. وأن هذا التغيير فضلا على أنه إرادة، فإنه يمثل تحديا واعيا وهادفا[3].

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم[4].

---

(1) محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا. دار ومكتبة الأسراء، طنطا، 2009، ص25.
(2) مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، دراسات مصرية في علم الاجتماع. مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر، بدون سنة نشر. ص170.
(3) رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية. مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006، ص19.

وبالتالي فإن التنمية كمفهوم اجتماعي تستهدف النهوض بالمجتمعات وفق سياسة مخططة، كما أنها تحاول تجاوز كل العقبات التي يمكن أن تواجه السياسة التنموية للبلاد، ورغم أن هناك اختلافات فكرية كثيرة حول تحديد مفهوم التنمية، إلا أن هناك أبعاد لا يمكن الاختلاف فيها، منها أن هدف التنمية، ينبغي أن يكون الإنسان، حياته وطموحاته، وحاجاته الأساسية، حيث تتصف التنمية بأنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته. والتنمية أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، فضلا عن كونها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل للها من أجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التنمية مسألة نسبية لأنها دائمة التغيير ولذا فإن أهدافها تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، ومن شروط تحقيق التنمية نذكر[1]:

1- إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل المجتمع.

2- توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

3- أن يكون النمو ناتجا عن أداء المجتمع ككل وليس من قطاع منعزل يعتمد على الخبرة والمهارة الأجنبية.

4- أن يكون الارتفاع في الدخل مصحوبا بحسن توزيع الدخل وهذا الشرط يوضح أن التنمية ليست مجرد مؤشرات إقتصادية، وإنما تدخل فيها الاعتبارات الاجتماعية كذلك.

5- توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية عدالة وطمأنينة ورعاية ورفاهية ومشاركة واستقرار لكي ينموا إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته لكي يتكيف للأحداث المطلوبة.

---

[4] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص35.

[1] معن خليل العمر، التغير الاجتماعي. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص69.

يتضح من خلال العرض السابق لمفهوم التنمية أنها أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي إذا ما قارناها بمفهوم التقدم أو التطور أو النمو لأنها تشتمل على أجزاء كبيرة من التغير الاجتماعي، ولكن من الجانب الإيجابي فقط، أما التغير فيشتمل على الجانبين الإيجابي والسلبي معا.

خامسا: التحديث: يعرف الكاتب العربي هشام شرابي التحديث بأنه: "سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوربا يمثل ظاهرة أوربية فريدة من نوعها"[1].

كما يشير مصطلح التحديث إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية، وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا، وهذا الانتقال نادرا ما يتم بلطف وسهولة، حيث أنه يؤثر في كل مؤسسة اجتماعية، ويمس كل جماعة، ويصبح ملموسا في كل طرق الحياة. والتحديث مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة في وقت واحد، وعلى مصطلحات متعددة. فالتصنيع والحضرية والبيروقراطية ترتبط بشدة بالتحديث[2].

وفي تعريف آخر يشير مفهوم التحديث إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعي، والاقتصادي والتكنولوجي والصحي... وذلك عن طريق استخدام نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة، وفي هذا الصدد يذهب ولبرت موور (Moore) إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل إلى مرحلة المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج

---

(1) رابح كعباش، مرجع سابق، ص49.

(2) سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.، ص75.

التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج المختلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف[3].

وبالتالي يرتبط مفهوم التحديث أساسا باستخدام التكنولوجيا في النهوض بالمجتمعات إلى الأمام، وكلما زادت درجات استخدام التكنولوجيا كلما صار المجتمع أكثر تحديثا، كما هو الشأن في الدول الغربية، ويصبح المجتمع أكثر تنظيما، ويظهر التجانس وتغيب الفوارق الطبقية، أما البلدان الأقل استخداما للتكنولوجيا، فهي أقل تحديثا، وتتجلى فيها الفوارق الاجتماعية على شكل مجتمعات فسيفسائية. ويعود الاختلاف بين المجتمعات الفسيفسائية المتخلفة، والمجتمعات الغربية الحديثة في أن مصدر الاختلاف (مصدر التخلف)، إنما هو فقدان الصفات التي يتمتع بها الغرب (الصناعة، الحداثة، الحضارة العلمية...إلخ). ولا يمكن للبلدان المتخلفة تجاوز تخلفها إلا بالتحديث[1].

من خلال تناول مفهوم التحديث الذي لا يرتبط إلا بالمجتمعات المتطورة والحديثة، وكلما ازداد التحديث في مجتمع معين، كلما ابتعد ذلك المجتمع عن النمط التقليد وغابت الفوارق الاجتماعية كالعشيرة، والقبيلة، وظهر التجانس والتنظيم الاجتماعي لذالك المجتمع، التحديث يعني استخدام التطور العلمي والتكنولوجي لإحداث التغير الاجتماعي الإيجابي في ذلك المجتمع. وبالتالي هناك علاقة بين التحديث والتغير، إذ أن التحديث يسعى إلى التغير الاجتماعي الإيجابي، ولكنه يختلف عنه في عدة نواحي، فالتحديث مادي ومقصود، وذو أهداف واضحة هي الانتقال بالمجتمع من التقليد إلى الأكثر حداثة، وهذا ما ليس بالضروري عند التغير الاجتماعي، فالانتقال عند التغير الاجتماعي بالمجتمع قد يكون إلى الأمام أي التحديث، وقد يكون إلى الوراء أي التخلف.

---

[3] محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

[1] هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص41.

وخلاصة القول حول مجمل المفاهيم الاجتماعية التي تناولناها بالشرح (التقدم، التطور، النمو، التنمية، التحديث)، والتي غالبا ما ترتبط بمفهوم التغير الاجتماعي، فهي أقل شمولا من التغير الاجتماعي لأنها تفسر التغير الاجتماعي في شقه الايجابي فقط، دون الاهتمام بالآثار السلبية التي قد تنجم عن التحولات الاجتماعية التي تحدثها تلك المفاهيم السالفة الذكر، فإن كان سعيها هو الرقي الاجتماعي والازدهار، فإن آثارها قد تتحول إلى مشكلات عند بعض الأنساق الاجتماعية، وهذا ما يدخل في نطاق اهتمامات التغير الاجتماعي، إذ يبحث في التحولات الإيجابية والسلبية في الأنساق الاجتماعية، وعلى مستوى الأدوار والوظائف على حد سواء.

3.عوامل التغير الاجتماعي

لقد شغلت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتمام العلماء والمفكرين حتى قبل ظهور علم الاجتماع، وتتجلى هذه التفكيرات من خلال كتابات الفلاسفة القدماء، كالفيلسوف اليوناني القديم "هيراقليطس"، الذي قال في حديثه عن التغير إن المرء لا يستحم في النهر الواحد مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه، مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر. وعلى هذا النحو كانت نظرة الفلاسفة القدماء إلى التغير الاجتماعي التي تعتمد على الملاحظة الخارجية أو الحسية للتغير، ومع ذالك لا يمكن الاستهانة بما قدموه لنا من تفكيرات حول التغير الاجتماعي، لأنها تمثل مصدرا هاما لانطلاق التحليلات السوسيولوجية حول التغير الاجتماعي.

وكما سبق الذكر فقد كانت نظرة العلماء السابقين للتغير الاجتماعي نظرة تشاؤمية، وكان هناك تخوف كبير من لما ستؤول إليه أوضاع المجتمعات بفعل التغير مستقبلا. ولكن هذه النظرة لم تدم خاصة مع بزوغ فجر الثورة الصناعية، وما صاحبها من تحولات عميقة داخل بناء المجتمع الأوربي، وفي شتى نواحي الحياة، وصارت نظرة

علماء الاجتماع أكثر تفاؤلية. وتعد دراسة وليم أوجبيرن (William Ogburn) أول دراسة جادة حول التغير الاجتماعي بالمنظور الحديث، وظهر ذلك في كتابه التغير الاجتماعي عام 1922.

ومنذ ذلك الحين ازداد اهتمام علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي بشقيه الإيجابي والسلبي، والبحث عن مدى تأثيره على البناء الاجتماعي في الوظائف والأدوار والعلاقات الاجتماعية، وذلك من خلال الدراسات الإمبريقية المستمرة، التي كانت تقام لفهم وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي، "الأمر الذي يتطلب دراسة علمية سوسيولوجية تتخذ مداخل متنوعة في دراسة التغير، فكان منها التحليل البنائي التاريخي، والتحليل الوظيفي، والتحليل الإمبريقي، وغيرها"[1].

وهذا ما يشير إلى أن دراسة التغير الاجتماعي عملية معقدة، بالنظر إلى تعدد المداخل الدراسية وتشعبها، في تحليل وتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي، وهذا ما يزيد من صعوبة دراسة التغير الاجتماعي، خاصة وأن المجتمعات الإنسانية لا تسير بوتيرة واحدة في تغيرها، ولا تتساوى فيها مراحل التغير ولا درجاته، فكل مجتمع يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية وإقتصادية وسياسية معينة تختلف عن المجتمعات الأخرى، وبالتالي لابد من مراعاة ظروف كل مجتمع عند دراسة أي تغير فيه، وهذا ما أدى إلى تعدد المداخل في دراسة التغير الاجتماعي، وقبل دراسة أي وجه من أوجه التغير الاجتماعي لا بدمن الوقوف على العوامل المؤدية إلى عملية التغير الاجتماعي، والتي سنحاول شرحها لاحقا.

هناك اختلاف كبير بين علماء الاجتماع حول تحديد العوامل التي تؤدي إلى عملية التغير الاجتماعي، وكذلك دورها الفعال في عملية التغير الاجتماعي، أي بمعنى تحديد

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص44.

العوامل الأساسية من العوامل الثانوية المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، وبالتالي فإن المحاولات التي وضعها العلماء الاجتماعيين في تحدد العوامل المؤدية إلى عملية التغير الاجتماعي تبقى نسبية، لأن ذلك يرتبط بطبيعة المجتمعات وظروفها الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس، فإننا لاحظنا أن أقرب التحديدات حول عوامل التغير الاجتماعي، هي التي تصنفها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وسنقوم فيما يلي باستعراض أهم هذه العوامل.

1- العامل البيئي: تتأثر حياة الناس كثيرا بالبيئة المحيطة بهم، ويتجلى ذلك في أنماط حياتهم، وطرق عيشهم، ومصادر رزقهم، وحتى في ثقافاتهم، وجوانبهم الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية، فالمجتمعات التي تسكن في المناطق الحارة كالصحاري مثلا تختلف كثيرا عن المجتمعات التي تعيش في المناطق الباردة مثل ألاسكا، وهذا ما يوضحه مصطفى الخشاب بقوله: "هو كل ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير، ومدى انعكاس هذا التغير في الأنشطة الاجتماعية وظواهر المجتمع"[1].

ويوضح الدكتور محمد أحمد الزغبي العوامل البيئية فيما يلي[2]:

- المناخ: الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- التبدلات الجيولوجية والجغرافية: التصحر مثلا.
- وجود الموارد الطبيعية: البترول، الغابات، المعادن، أو نفاد هذه الموارد.
- الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية، الطاقة الشمسية.
- الكوارث البيولوجية: الأوبئة، الأمراض.
- الكوارث الطبيعية: الفيضانات، الزلازل، البراكين، الأعاصير.
- الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة، أو الطرق العامة، أو البحار.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

---

[1] مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص201.
[2] محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

كل هذه العوامل المرتبطة بالبيئة الطبيعية تؤثر على حياة الإنسان بشكل أو بآخر، وتؤدي إلى جملة من التغيرات في مختلف نواحي الحياة عنده.

2. العامل الديمغرافي: الديمغرافيا هي ميدان علم السكان، وأصل هذه الكلمة إغريقي، ويعني وصف الناس، واستخدمت هذه العبارة لأول مرة من قبل العالم البلجيكي "أسيل غيار" في كتابه مبادئ الإحصاء البشري أو الديمغرافيا المقارنة سنة 1855. ويرى كل من هوسر ودانكن (Hauser & Duncan) أن الديمغرافيا في إطارها الضيق مرادفة للتحليل الديمغرافي، وفي إطارها الواسع تتضمن دراسة كل من التحليل الديمغرافي والدراسات السكانية. ينحصر التحليل الديمغرافي في دراسة عناصر التباين السكاني والتغير الذي يطرأ عليها. أما الدراسات السكانية فلا تقتصر على المتغيرات الديمغرافية فحسب، وإنما تشمل إلى جانب ذلك أيضا دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات السكانية وبين المتغيرات غير السكانية، كالاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيولوجية، الوراثية والجغرافية وما شابه ذلك. وبعبارة أدق تشتمل الدراسات السكانية العوامل المحددة للاتجاهات السكانية والنتائج المترتبة عليها، ولا تقتصر الدراسات السكانية لهذه المتغيرات على وضعها الراهن فقط، وإنما تتناول بالوصف والتحليل وضعها في الماضي والمستقبل وتستقصي التغيرات التي طرأت عليها في الماضي والتغيرات المتوقعة في المستقبل نتيجة التأثير المتبادل بينها وبين المتغيرات الأخرى[1].

وقد بدأ الاهتمام بالعامل الديمغرافي في التغير الاجتماعي خاصة مع مرحلة الثورة الصناعية، نظرا للحاجة الماسة إلى اليد العاملة، من أجل الزيادة في العملية الانتاجية. ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين أساسيين هما عامل المواليد، وعامل الوفيات، وقد حاول بعض العلماء صياغة نظرية عامة سميت بالتحول السكاني، هدفها تفسير أسباب ارتفاع وانخفاض النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

[1] علي يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية. دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص 27.28.

وقد ازداد عدد سكان العالم أكثر من ثلاثة أضعاف، مرتفعا من 1.6 مليار نسمة عام 1900 إلى 6.5 مليار نسمة في 2005، مع حصول معظم الزيادة في عام 1950. ويعود النمو السكاني السريع في العالم إلى انخفاض الوفيات خاصة في الدول النامية والمتخلفة، مع زيادات في معدلات الخصوبة، وبلغ نمو السكان ذروته بين عامي 1965- 1970[2].

هذه الزيادة المرتفعة في عدد السكان كان لها الأثر البالغ في عملية التغير الاجتماعي، لارتباطها الشديد بالبناء الاقتصادي، فالنمو السكاني يتطلب توفير موارد العيش، ومناصب الشغل، والحاجيات الضرورية للسكان عموما، كما تؤدي الزيادة المرتفعة في عدد السكان إلى الزيادة في التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تخلق أنماطا جديدة من العلاقات الاجتماعية، أو أنماطا جديدة من التغيرات الاجتماعية.

ويذهب دوركهايم (Durkheim) في تحليلاته لزيادة السكان إلى أن الكثافة الديمغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب، وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية (التحضر) التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع بوصفها مجالا يمارس فيه الأفراد وظائفهم الاجتماعية، وهذا ما يذهب إليه جورج بلندي (G. Balandier) في أن العامل الديمغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي[1].

ومنه تتجلى أهمية العامل الديمغرافي في عملية التغير الاجتماعي، ويؤثر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يتوقف تأثير هذا العامل الحاسم في التغير

---

[2] نفس المرجع. ص 33.

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص ص 127.126.

الاجتماعي إما إيجابا أو سلبا حسب طبيعة المجتمعات. ولكن من الضروري ألا نفسر التغير الاجتماعي وفق هذا العامل فحسب، ومع أنه عامل مهم، غير أنه غير كاف لتفسير كل عمليات التغير الاجتماعي.

3. العامل الثقافي: تعتبر الثقافة من المميزات الأساسية لكل مجتمع من المجتمعات، كما تشمل الثقافة العادات والتقاليد والعرف والقيم والأيديولوجيا، وهي مزيج بين التقليد والعصرنة. ومن سمات الثقافة، الانتقال من مجتمع إلى آخر من خلال الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات، وقد ساهمت في ذلك الطرق الحديثة في الاتصال بين المجتمعات.

فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة، ويظهر تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية – والدينية أحيانا– وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال[1].

وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية تركز على العامل الثقافي في عملية إحداث التغير الاجتماعي وهي:

1.3 الانتشار الثقافي: جاء مصطلح الانتشار الثقافي في كتابات العديد من علماء الأنثروبولوجيا أمثال تايلور Taylor وجرايبنر Graebner وأليوت سميث E. Smith و ألفريد كرويبر A. Kroeber وهو يشير إلى العمليات التي تنتج تماثلا ثقافيا بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة، تتطور من خلال الانتشار. ويرى أصحاب النظرية الانتشارية أن التغير الثقافي يرجع إلى عوامل خارجية تتم عن طريق الانتشار، حيث تنتشر وفق هذه العملية السمات الثقافية من منطقة إلى

(1) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 50.

أخرى، إلى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم. ويميز أصحاب هذا الاتجاه بين انتقال التراث وانتشاره، فالأول يعني الانتقال الثقافي عبر الأجيال داخل المجتمع، أما الثاني فيعني انتقال السمات الثقافية من مجتمع إلى آخر. وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق المكان[2].

وقد يكون الانتشار الثقافي مباشر أو غير مباشر، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص والجماعات احتكاكا ماديا فعليا مثل الهجرة، الاستعمار، والاحتكاك من خلال التجارة والحملات التبشيرية. أما الانتشار الثقافي غير المباشر فيحدث دون وجود احتكاك فعلي ومادي، بل يتم عن طريق وسائل الأعلام والاتصال المفتوحة مثل التلفاز، والمذياع والأنترنيت والسينما والصحافة والمجلات والسلع المنقولة[3].

2.3 الارتباط الثقافي: تعتبر نظرية الارتباط الثقافي من بين العوامل المفسرة للتغير الثقافي، وترى أن التغير الثقافي راجع إلى عوامل اجتماعية داخلية وليست خارجية، وهذا على عكس ما ذهب إليه أنصار نظرية الانتشار الثقافي، وترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه. وهذا ما أكده العالم سوروكين Sorokin في كتابه الموسوم "الديناميات الثقافية والاجتماعية" حيث تقوم نظريته حول الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما[1]: مبدأ التغير الداخلي الموروث، ومبدأ الحدية في التغير، ويقوم المبدأ الأول على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر، فالمواليد والوفيات والهجرة الداخلية تؤثر في النمو السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي

---

(2) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 147.
(3) دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص 89.
(1) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق،ص 151.

أو فقر، والذي يؤثر هو الآخر على معدلات المواليد والوفيات، وبالتالي فإن العوامل الداخلية يؤثر بعضها في البعض.

أما المبدأ الثاني فيقوم على أساس طبيعة الأنظمة الاجتماعية المختلفة والتي يقوم عليها المجتمع كالنظام الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، القانوني...، فالمعروف عن النظام الاقتصادي أنه لا يتعدى المتباينات المعروفة عبر العصور: كالصيد، الزراعة، الصناعة، التجارة. وهذه المتباينات تؤثر على العلاقة السببية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير[2].

3.3 الصراع الثقافي: هناك العديد من الاتجاهات التي تبنت نظرية الصراع الثقافي كمدخل لتفسير عملية التغير الاجتماعي، ويرى الدكتور الدقس: أن الصراع هو عملية اجتماعية، توجد بأوجه مختلفة في الحياة الاجتماعية، كما أن المتناقضات الثقافية تنبع من داخل المجتمع، ويؤدي إزالة هذه المتناقضات إلى تغيرات اجتماعية فيه، وذلك يشبه إلى حد كبير نظرية فرويد S. Freud النفسية، أي يتم حسم الصراع بإنهاء جانب من العناصر الثقافية لحساب عنصر آخر، ويكون ذلك إما باستبدال عناصر جديدة، وإما بتنمية العنصر الغالب في الثقافة، وفي كلتا الحالتين يؤدي الأمر إلى تغير داخل الثقافة. ويعتقد رواد هذه النظرية أن الصراع يمنع تحجر النظام الاجتماعي، وذلك بإيجاد ضغط من أجل الابتكار والإبداع. فلابد للنظام الاجتماعي من صراع لكي يجدد على الأقل طاقاته، ويبدع، ولولا هذا الصراع لانهارت الثقافة الإنسانية عموما[1].

4. العامل التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا من أهم العوامل المسببة للتغير الاجتماعي، لما لها من تأثير بالغ على حياة الأفراد، واستطاعت أن تغير نمط معيشتهم، وكذلك تسهل طرق التواصل فيما بينهم بفضل الاختراعات والاكتشافات الحاصلة في الزمن الحاضر، كما تهدف

---

[2] نفس المرجع، ص152.
[1] نفس المرجع، ص 154.

التكنولوجيا إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة من خلال الاختراع والاكتشاف المبني على التطور العلمي الملحوظ، فكلما زاد التقدم العلمي، ازداد التغير التكنولوجي، وبالتالي تتأثر حياة الأفراد بهذا التغير والاكتشاف مما ينتج عنه تغيرات اجتماعي، وبالتالي تعتبر التكنولوجيا مصدرا رئيسيا للتغير الاجتماعي.

"ويشير مفهوم التكنولوجيا إلى المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية التي تتم تطبيقا لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع المتطور، وهي عملية مستمرة"[2].

ويعرف العالم وليام أوجبيرن(William Ogburn) بأن التكنولوجيا: "هي دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة. أما أصل كلمة "تكنولوجيا" فهي ترجع إلى أصل يوناني، ومعناها Techno أي فن أو صناعة، و Logie ومعناها علم أو دراسة، فيصبح معناها علم الصناعة، أو دراسة الصناعة"[3].

وتؤكد الشواهد التاريخية على أن الظروف التي صاحبت التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية، أدت إلى إحداث ثورة كبيرة في المجتمعات الإنسانية، حيث تغير نمط الحياة، والقيم والعادات ومختلف جوانب الحياة، ويمكن القول أن حياتنا أصبحت أسهل بكثير مما كانت عليه في السابق من خلال تطور وسائل الاتصال، والآلات وأخضعت الطبيعة لخدمة الإنسان.

غير أن هناك من يربط مفهوم التكنولوجيا بالاستعمار الجديد الذي تقوم به الدول المالكة للتكنولوجيا أو المتقدمة والدول النامية التي تحتاج إلى هذا العامل الحاسم في

---

[2] السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 43.
[3] نفس المرجع السابق، ص 113.

سبيل نموها، فكثيرا ما تحتكر الدول المتقدمة التكنولوجيا لصالحها، أو تستعملها كأداة لفرض سيطرتها على الدول النامية وإخضاعها لتبعيتها.

ومن ثم يجب أن نؤكد على حقيقة هامة وهي الاختلافات الأساسية بين البلدان المتقدمة والنامية في عملية التطور التكنولوجي، فلقد تطور العلم والتكنولوجيا في أوربا تدريجيا بطريقة تخدم هذه الدول والأقطار، حتى أحرزت معظمها نتائج مذهلة في الفترة المعاصرة، وبالتالي كان التغير إيجابيا ومتحكما فيه، أما الدول النامية فإنها مستوردة للتكنولوجيا الجاهزة، ووجدت نفسها بين عشية وضحاها في تغير كبير في ثقافاتها وقيمها وعاداتها، هذا التغير غير المألوف أدى إلى انعكاسات سلبية كبيرة داخل هذه المجتمعات النامية، لأنها لم تتحكم في هذه التكنولوجيا، أو أساءت استخدامها بتواطؤ من الدول المانحة لهذه التكنولوجيا.

5. العامل السياسي: تعتبر السياسة من بين العوامل المسببة للتغير الاجتماعي، لما لها من سلطة التغيير داخل المجتمعات، ووضع استراتيجيات وسياسات تنموية شاملة تعمل على تحقيق الرقي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والاستقرار وتوفير الحاجيات الأساسية التي يسعد المجتمع بها، وقد أكد العديد من الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير الاجتماعي بشقيه الإيجابي والسلبي، حيث كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة التي يستمدها من شرعيته، كلما زادت المشاركة السياسية، ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها النظام، وهذا ما أكدته الدكتورة "استيتية" بقولها: "كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها"[1].

وتعمل السياسة على ضبط العلاقة بين البنية التحتية والفوقية، وذلك لإثبات الدور الأساسي للبناء الفوقي أو الطبقة الحاكمة في التأثير على الطبقة التحتية أو المجتمع، حيث

[1] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص56.

يتم توجيهه بأنظمة خاصة تتلاءم مع أيديولوجية الطبقة الحاكمة، ولا شك أن المرحلة التاريخية التي تمر بها الدول النامية في الوقت الراهن أكبر دليل على الدور الذي يلعبه العامل السياسي، في تجاوز مراحل التخلف التي مرت بها تلك المجتمعات، وإصدارها العديد من الإصلاحات والمخططات التنموية والتأميم، من أجل أن يكون التغير في صالح المجتمع.

وقد تلعب بعض النظم السياسية أدوارا سلبية تؤدي بالمجتمع إلى تغيرات سلبية، وتدخله في حروب وصراعات إثنية، كأن يكون النظام السياسي عدوانيا يمارس التهديد العسكري على المجتمع أو على الدول الأخرى، أو يدخل الشعب في حرب أهلية. وقد يكون النظام تابعا لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للصالح الداخلية للمواطنين، أي أن النظام يكون عميلا متواطئا ضد شعبه، كما هو الحال لكثير من الدول العربية التي ما تزال تابعة لنظم غربية رغم استقلالها[1].

4.أنماط التغير الاجتماعي:

لقد اهتم علماء الاجتماع بالتحليل السوسيولوجي لظاهرة التغير الاجتماعي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وفي المجتمعات التقليدية والحديثة، وفي الريف والمدينة. وإذا كان التغير الاجتماعي كظاهرة ملازمة لحياة البشرية عرفتها المجتمعات قديما وحديثا، فإن عوامل حدوثها، ونتائجها وانعكاساتها تختلف باختلاف الزمان والمكان، وكذا الظروف الموجدة لهذا التغير، وقد لاحظ ابن خلدون قديما ظاهرة التغير الاجتماعي، وذلك حينما قال: "إن أحوال العالم والأمم، عوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى

[2] نفس المرجع، ص57.

حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأعصار والأمصار، فذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"[1].

1. التغير الاجتماعي قديما وحديثا: هناك درجة اختلاف كبيرة بين التغير الاجتماعي في المجتمعات القديمة، والمجتمعات المعاصرة، ويرجع ذلك إلى عوامل ثقافية وإقتصادية شهدتها المجتمعات الحديثة، غيرت من سلوكات الأفراد وأنماط معيشتهم. ومن أبرز هذه العوامل ظهور الثورة الصناعية في أوربا، وانتشار التصنيع، فانتقل المجتمع بفضل التطور العلمي و التكنولوجي والتصنيع من مجتمع تقليدي بسيط إلى مجتمع صناعي معقد كما بين ذلك دوركايم حينما بين في أولى مؤلفاته الرئيسية تقسيم العمل في المجتمع (1893)، "حيث قدم تحليلا للتغير الاجتماعي قال فيه إن مرحلة التصنيع قد أدت إلى بروز نوع جديد من التضامن. ومن ثم وضع خطا مميزا بين نوعين من التضامن هما التضامن الآلي والتضامن العضوي، وربط بينهما وبين تقسيم العمل في المجتمع"[2].

ويرى دوركايم أن الثقافات التقليدية التي ينخفض فيها مستوى تقسيم العمل تتميز بالتضامن الآلي، ويعود ذلك إلى كون أغلبية أعضاء المجتمع منخرطين في مهن متشابهة، وتربط بينهم تجربة مشتركة، واعتقادات مشتركة أيضا. وتتسم هذه المعتقدات بقوة ضاغطة ثابتة، إذ تقوم الجماعة بإيقاع العقوبة بسرعة على من تسول له نفسه أن يتحدى طرائق الحياة التقليدية، وعلى هذا الأساس لن يكون ثمة مجال للفرد أن ينشق عن الجماعة، وهكذا يكون التضامن الآلي قائما على الإجماع وتقارب المعتقدات. ولكن مع انتشار قوى التصنيع والتحضر قد أدت إلى التزايد في تقسيم العمل، مما ساهم في انهيار هذا الشكل من التضامن، حيث أن التخصص في المهمات والتزايد في التفاوت الاجتماعي في المجتمعات الصناعية أدى بالمجتمع إلى الانتقال من حالة التجانس الاجتماعي إلى حالة أخرى تتسم بعدم التجانس

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة . دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص31.
[2] أنتوني جيدنز، علم الاجتماع. مرجع سابق، ص 65.

وانتقل المجتمع من التضامن الآلي (الميكانيكي) إلى التضامن العضوي، وحسب دوركايم فقد أدى هذا التحول الاجتماعي من الآلي إلى العضوي إلى بروز اضطرابات في أساليب الحياة التقليدية وفي القيم والمعتقدات الدينية وأنماط الحياة اليومية دون أن تطرح بدلا منها قيما جديدة وواضحة، وربط دوركايم بين هذه الأوضاع المتفككة وبين ظهور حالة الضياع[1].

هذا الوضع الجديد الذي شهدته المجتمعات الغربية أفرز قيما جديدة داخل المجتمع، وتغيرت الأوضاع الاجتماعية، وتغير نمط الحياة عند الأسر التي كانت في القرنين 17 و18 عبارة عن وحدة انتاجية محلية، "حيث كان الانتاج يتم داخل المنزل، أو على الأرض المجاورة له، وكان أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال يساهمون في العملية الانتاجية، ولكن بعد انتشار التصنيع والنظام الرأسمالي، انفصل المنزل عن مكان العمل"[2]، وتغير بناء الأسرة والكثير من العادات والتقاليد والقيم الأسرية.

وقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر في الاتجاهات الحياتية المختلفة، وأدت إلى ظهور نمط معيشي جديد في المجتمعات الغربية، وأصبح التغير يسير بوتيرة متناسبة طرديا مع كثرة الاختراعات التكنولوجية والتجديد التقني الذي انتقلت بفضله المجتمعات من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص الدقيق، ويبدو هذا بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم.

"ويشير مفهوم التصنيع إلى أنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 65.

[2] أنتوني، جيدنز. "مقدمة نقدية في علم الاجتماع". ترجمة أحمد زايد وآخرون،[كتاب على الشبكة]. www.Kotobarabia.Com

حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الانتاج وسلع الإستهلاك، والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للإقتصاد، وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي"[1].

وقد أدى التصنيع إلى تغير النظام الاقتصادي حول العالم وانتشار الرأسمالية، غير أن ماكس فيبر (Max weber) يرى بأن روح الرأسمالية ليست حديثة النشأة، فهي وجدت عبر المراحل التاريخية في العصور القديمة والقرون الوسطى، وفي مجتمعات مختلفة كالصين ومصر، لكنها لم تعرف فيها نجاحا متميزا، مثل الذي عرفته في المجتمع الأوربي الحديث، حيث دخل بفضل الرأسمالية إلى مرحلة تاريخية جديدة، حيث أدت إلى إعادة صياغة دول العالم إلى دول متقدمة وأخرى تعاني التخلف والتبعية، حيث أكد الدكتور علي بوعناقة أن "الرأسمالية كظاهرة تاريخية شكلت دول العالم الثالث، وساعد في تغلغل الرأسمالية في المجتمعات المتغيرات العلمية والتكنولوجية، التي أقامت علاقات إقتصادية، وبخاصة مع العالم الذي كان بصفة أساسية مصدرا للطاقة الرخيصة والمواد الأولية، مع احتفاظ هذه المناطق المتخلفة في العالم بالأساليب التقليدية في التنظيم، أصبحت بصورة متزايدة تابعة للبلاد الصناعية، بالنسبة إلى نموها الاقتصادي والتكنولوجي"[2].

وعموما يميز الدكتور الدقس التغير الاجتماعي قديما وحديثا على النحو التالي[3]:

1. لقد أصبح التغير اليوم أسرع وأعمق من التغير قديما، وذلك نتيجة للثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العديدة، وصار انتقال السمات الثقافية بين المجتمعات البعيدة أسرع من ذي قبل بأضعاف مضاعفة.

---

(1) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 239.

(2) علي بوعناقة، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص85.

(3) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص65.

2. الترابط بين المتغيرات الحالية زمانا ومكانا، حيث تقع في سلاسل متتابعة، ويتردد صداها في مجتمعات عديدة، بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث بصورة منفصلة (متقطعة) تتبعه فترات هدوء من أجل إعادة البناء.

3. أصبح التغير اليوم متوقعا في كل ظاهرة، وهو دلالة طبيعية، أي أن كل ظاهرة في المجتمع متوقع تغيرها على خلاف التغير في السابق، حيث كانت ظاهرة التغير صعبة، وغير مستحبة لدى المجتمعات، فلا تتقبل التغيرات بسهولة، بعكس المجتمعات الحالية التي تأخذ التغير بشكل أسرع.

إن التحول الذي يعيشه المجتمع اليوم، أو ما يسمى بمجتمع ما بعد الحداثة هو ناتج عن التطور الكبير الذي يشهده الاعلام ووسائل الإتصال. "ويرى بعض المنظرين الحداثيين وما بعد الحداثيين أن ما يحكم في عالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، ونحن اليوم نعيش في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار. فالانتاج الجماعي والمستهلك الجماعي والمدينة الكبيرة والدولة البوليسية المهيمنة، والعقارات السكنية الواسعة والدولة الوطنية، كلها قد بدأت بالانحسار، بينما تتصاعد مستويات المرونة، والتنوع والتباين والحراك والاتصال واللامركزية والتدويل، وفي تلك الأثناء تتعرض هوياتنا ومفهومنا لذاتنا ومشاعرنا ومواقفنا الذاتية لسلسلة من التحولات. إننا نمر في مرحلة انتقالية إلى عصر جديد"[1].

من خلال الطرح السابق نلاحظ أن ظاهرة التغير الاجتماعي تحدث في وقت قياسي وأسرع مما كانت عليه في المجتمعات القديمة، ويرجع ذلك إلى عامل أساسي وهو التطور التكنولوجي والتقني، وانتشار وسائل الإعلام والاتصال السريعة، مما ساهم في نقل السمات الثقافية بين المجتمعات البعيدة، غير أن الملاحظ هو هيمنة الدول

[1] أنتوني جيدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 717.

الصناعية وعلى رأسها أمريكا على الإعلام العالمي وتفوقها في مجال الانتاج والنشر والتوزيع الإعلامي، مما دفع بالبعض إلى تسميتها بالامبريالية الإعلامية، ووفقا لهذا المنظور فإننا نشهد اليوم قيام إمبراطورية ثقافية تبسط نفوذها على مختلف أرجاء العالم، وخاصة على المجتمعات النامية، والأقل نموا، تعتبر هذه البلدان الأكثر انكشافا وتأثرا وتعرضا لهذه الإمبراطورية الثقافية لأنها تفتقر إلى الموارد الكفيلة لمواجهة هذا الغزو الثقافي، والمحافظة على خصوصياتها وهويتها الثقافية، وهذا ما يطلق عليه بعصر العولمة أو الأمركة، وذلك لأن أمريكا هي من تصنع العولمة وتصدرها لثقافات وشعوب الدول المستضعفة.

2. التغير بين المجتمع الحضري والمجتمع القروي: تنقسم المجتمعات البشرية إلى مجتمعات حضرية وهي التي تتركز في المدن، ومجتمعات ريفية، وهي التي تعيش في الأماكن والأراضي الزراعية. والواقع أن الاختلاف بين المجتمعات الحضرية والريفية لا يكمن في الوقع الجغرافي فحسب، بل الاختلاف الجوهري يكمن في طبيعة العمل، ونمط المعيشة، والعادات والتقاليد والقيم والسلوك بشكل عام.

يتميز المجتمع الريفي بروح الجماعة، وقرابة الدم، والانتماء إلى الأرض التي يحي فيها، والتي تمده بقوت يومه، "ويمتاز النظام الأسري فيه بالعائلات الممتدة، التي تحمل في الغالب كنية واحدة، ويعود نسبها إلى جد واحد تستمد منه كنيتها. ولا تزال الأسر الريفية عبارة عن وحدة انتاجية إقتصادية واجتماعية، يعمل أفرادها معا بما في ذلك النساء والأطفال، في سبيل تأمين معيشتهم"[1]. وبفضل هذه القرابة والوحدة والتجانس تظهر مجموعة من القيم الروحية الجماعية كالتكافل، التضامن، ويمارس فيها الدين، والشيخ، ومؤسسات الضبط الأخرى غير الرسمية مثل العادات والتقاليد سلطتها كاملة في سبيل ضبط سلوكات الأفراد، مما يجعل المجتمع سليما، متماسكا وتقل فيه المشكلات والانحرافات بوجه عام.

---

[1] حليم بركات. المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص82.

وعلى العكس من ذلك يتميز المجتمع الحضري، أو المدينة بنظام الأسرة النووية، والفردانية وهشاشة العلاقات الحميمية، والتخصص في العمل، وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي وغياب التجانس وتراجع دور مؤسسات الضبط غير الرسمية حيث يقول جاك بيرك "... أما الوسط الحضري فيتميز بالقهر، وبالتصنع"[1]، وتستقطب المدينة أعداد المهاجرين المتزايد من الريف وطالبي العمل، مما يجعلها تعيش في جو من التباين والتنوع الثقافي وانتشار الثقافات الفرعية التي تهدد بناء المجتمع واستقراره، كما يوضح ذلك الكاتب محفوظ سماتي بقوله: "... والجهود متجهة خاصة نحو تحقيق الاندماج بين أفراد مختلفي المشارب، والثقافة تقوم بدور فعال لبلورة نماذج السلوكات الخاصة بالوسط الحضري، وعلى هذا الوسط أن يكون قادرا على استيعاب مختلف الفئات، وخاصة حديثة العهد بالمدينة. فهذه معرضة للمخاطر إذا كان استقبال الأهالي الجدد لا يجري على منوال معد لذلك. فهي معرضة لانفصام العلاقات بها، ولتلاشي بنياتها إذا لم تستوعب الثقافة العامة الثقافات الفرعية التي تعيش داخلها"[2].

وعموما يبين لنا الدكتور معن خليل عمر طبيعة الاختلاف بين المجتمعين على النحو التالي[3]:

الجدول رقم: (03)

يمثل أوجه الاختلاف بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث

---

(1) محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها. ترجمة محمد صغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007،ص 16.
(2) نفس المرجع، ص18.

(3) معن خليل، التغير الاجتماعي. دار الشروق لنشر، الأردن، 2004، ص 85.

وحدة المقارنة	المجتمعات التقليدية	المجتمعات الحديثة
	العناصر الثقافية	
القيم	متجانسة، ذات صفة دينية مقدسة مع بعض الثقافات الفرعية والمضادة.	متغايرة غير متجانسة ذات صفة علمانية مع تعدد الثقافات الفرعية والمضادة.
المعايير	ذات معنوية جوهرية وتسامح قليل تجاه التنوع والتباين والاختلاف.	معايير لفظية شفوية في جوهرها مع تسامح عال تجاه التنوع والاختلاف.
التوجه الزماني	الحاضر مرتبط بالماضي	الحاضر مرتبط بالمستقبل.
التكنولوجي	مرحلة ما قبل التصنيع ومصادره الطاقية تكون برية وحيوانية.	مرحلة التصنيع وطاقته متقدمة.
	البناء الاجتماعي	
الدور والمكانة	مكانات محدودة معظمها منسية (موروثة) وأدوار متخصصة قليلة.	عدة مكانات، بعضها منسية والبعض الآخر مكتسبة مع عدة أدوار متخصصة.
العلاقات الاجتماعية	أولية صرفة وقليل من المجهولية والخاصة وعادة تكون وجها لوجه.	ثانوية تتصف بالمجهولية إضافة إلى اتصالات وسائل الإعلام في علاقاتهم.أي غير مباشرة.
الضبط الاجتماعي.	لغط وقيل وقال عرفي غير رسمي.	شرطة رسمية ونسق قانوني.
التدرج الاجتماعي	تصلب أنماط العدالة الاجتماعية مع قليل من الحراك الاجتماعي.	ليونة أنماط العدالة الاجتماعية مع حراك اجتماعي مقبول.
أنماط الفروقات الجنسية	ذكري صريح وواضح وتكون المرأة فيه منزوية في المنزل.	انهيار النمط الأبوي وتزايد عدد النساء في سوق العمل
الاقتصاد	مقام على الزراعة مع بعض المصانع المنزلية.	مبني على الصناعات ذات الانتاج الهائل مع تزليد في الأعمال الكتابية والمهنية.
الحكومة	صغيرة لا تتدخل في شؤون المجتمع إلا قليلا	كبيرة تتدخل في تنظيم شؤون المجتمع.
الأسرة	ممتدة كبيرة الحجم ووسط أولي في التنشئة والانتاج الاقتصادي	نووية صغيرة مع اهتمام بسيط بوظيفة التنشئة لكنها مستهلكة أكثر من كونها منتجة.
الدين	يقود رؤية الناس للعالم مع قليل في التنوع الديني.	ضعيف مع نمو متزايد في العلوم وتنوع ديني وطائفي.
التعليم	المدارس رسمية محدودة وخاصة بالصفوة	التعليم الأساسي عام وشامل لكل شرائح

	فقط.	المجتمع مع نمو في التعليم العالي.
الصحة	معدل عال في الولادات والوفيات وتوقع عمر الفرد واطئ.	معدل واطئ في الولادات والوفيات ومتوسط العمر عال
أنماط التجمعات	صغيرة وحجم سكاني صغير ومنتشر بين القرى الريفية والمدن الصغيرة.	كبيرة وحجم سكاني كبير ومتمركز في المدن الكبيرة.
التغير الاجتماعي	بطيء والحدث المتغير يقع عبر الأجيال.	سريع والحدث المتغير يقع ضمن الجيل الواحد.

من خلال الجدول السابق تتجلى مظاهر اختلاف التغيرات الاجتماعية بين المجتمعين الريفي والحضري، ولكن يرى العديد من علماء الاجتماع أن المجتمعات الحديثة اليوم، وخاصة تلك التي تتحكم الرأسمالية في نواحي حياتها، ونقصد بذلك الدول الصناعية، قد تلاشت الفوارق بين مجتمعاتها الريفية والحضرية وهذا ما يؤكده العالم أنتوني جيدنز(Anthony Giddens) بقوله: "... وهكذا يمكن القول أن الرأسمالية قضت على الخطوط الفاصلة بين الريف والمدينة، وهكذا تصبح الزراعة نشاطا رأسماليا مميكنا تخضع لتأثير عوامل اجتماعية وإقتصادية، وهكذا تتضاءل الفروق في أساليب الحياة الاجتماعية بين الريف والحضر بصورة متزايدة"[1].

3. التغير الاجتماعي والتمدن بين الدول المتقدمة والنامية: تعد ظاهرة التمدن أو النمو الحضري المتزايد إحدى مظاهر التغير الاجتماعي. ورغم أن المدن قديمة قدم الحضارات الإنسانية المعروفة عبر التاريخ، غير أن قيام المدن الضخمة والصناعية ونموها واتساعها لم يبدأ إلا في النصف الثاني من القرن 19م، وذلك في البلدان المتقدمة كأوربا الغربية والولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة منها اختفاء النظام الإقطاعي، وظهور طريقة عيش جديدة مع الثورة الصناعية وانتشار الرأسمالية، حيث أدى هذا الوضع الجديد إلى توجه الكثير

[1] أنتوني، غيدنز. "مقدمة نقدية في علم الاجتماع". مرجع سابق، ص 153.

من الناس إلى المدن بسبب توافر فرص العمل فيها، والحياة الراقية وتوفر المواصلات ووسائل الاتصال السريعة والترفيه والمغريات، مما ساهم في نموها بشكل متزايد.

وقد ظهرت أولى الدراسات الاجتماعية حول المدن ومشكلاتها وعوامل نموها في مدينة شيكاغو الأمريكية، "وهي مدينة كانت في الثلاثينيات من القرن19م منطقة مهجورة لا توجد حياة فيها، وتحولت بحلول عام 1900 إلى مدينة صناعية، ومركز مالي ضخم يضم مليوني نسمة"[2]، لذلك كانت هذه المدينة ميدانا خصبا لقيام العديد من الدراسات الإمبريقية، قام بها العديد من رواد هذه المدرسة، ومن أهم القضايا السوسيولوجية التي اهتموا بها، الهجرة والجنوح والجريمة، كما ظهر في هذه المدرسة فرع جديد من فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الحضري.

وقد أثرت المدينة الصناعية والحديثة بشكل كبير في أنماط العيش وفي القيم، وفي السلوك الإنساني بشكل عام، وهذا ما أكده دوركايم في أطروحته "حول نمو المجتمع من الاتحاد الميكانيكي (الآلي) إلى الاتحاد العضوي، حيث تتميز الأولى وهي الخاصة بالمجتمعات التقليدية بالتجانس، أما الثانية وهي الخاصة بالمجتمعات المعقدة أو الصناعية باللاتجانس"[1]، وانتشار مظاهر التفاوت الطبقي واللامساواة، وتفتر فيها العلاقات الشخصية، وتنتشر المادية والفردانية بشكل كبير، وبهذا تنتشر مظاهر التفكك الاجتماعي، وتضعف مؤسسات الضبط بشكل كبير، مما يتيح المجال أمام انتشار السلوكات الانحرافية والإجرامية بشكل كبير، خاصة في أوساط الشباب، وهذا ما يؤكده دوركايم مرة أخرى بقوله: "إن بعض أشكال الجريمة هي نتيجة للتغير الاجتماعي السريع، وما يصاحبه من انهيار الوسائل التقليدية للضبط الاجتماعي. ويدعمه "تارد" بأن الجريمة هي الثمن الذي يجب أن ندفع من أجل نهضتنا واكتشافاتنا"[2].

---

[2] أنتوني غيدنز، علم الاجتماع. مرجع سابق، ص598.
[1] علي مانع، مرجع سابق، ص33.
[2] نفس المرجع، ص33.

ويرى العديد من علماء الاجتماع أن طبيعة التمدن والنمو الحضري في الدول المتقدمة تختلف عنه بالنسبة للدول النامية من حيث العوامل والانعكاسات، وهنا يطرح عالم الاجتماع أنتوني غيدنز(Anthony Giddens) سؤالا جوهريا حول هذه القضية في كتابه "علم الاجتماع" وهو: لماذا تبلغ معدلات التوسع الحضري في العالم النامي، والعالم الأقل نموا مستويات أعلى بكثير من مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم؟[3]

هناك اختلاف كبير في دراجات التمدن بين الدول المتقدمة والنامية، فإذا كانت المدن الحضرية الكبرى قد ظهرت بداية في الدول المتقدمة، فيعود ذلك إلى ظهور الثورة الصناعية، وانتشار التصنيع، ومن خلال ذلك بدأت المدن الصناعية تكبر بطريقة متدرجة ومنظمة، وبالتالي كان هناك توازن بين النمو السكاني والنمو الصناعي أو الاقتصادي، وهذا التوازن شكل نوعا من الاستقرار في النمو الحضري بالنسبة للدول المتقدمة.

وفي نفس الوقت كانت معظم الدول النامية والتي تعيش تحت خط الاستواء عبارة عن مستعمرات لدول الشمال تستنزف ثرواتها وتسد حاجيات الثورة الصناعية من المواد الأولية والمواد الخام، كانت تحتوي على بعض المدن الكولونيالية، أما الأهالي فكانوا مشردين، وموزعين على البقاع والقفار. ومع ظهور حركات التحرر والاستقلال لهذه الشعوب ونيلها الاستقلال هاجر الأهالي بأعداد كبيرة إلى المدن التي تركها المستعمر وراءه، وكان النزوح في وقت الاستقلال بطريقة فوضوية، وغير منتظمة في ظل مخططات الإسكان بسبب غياب الدولة، وبدأت هذه المدن غير الصناعية تنموا بوتيرة متسارعة وعشوائية بفضل الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، والخصوبة العالية وعليه لم يكن النمو الحضري والتمدن في الدول النامية يسير بطريقة تدريجية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة بل كان سريعا، وتضاعف عدد سكان المدن في الدول

(3) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع. مرجع سابق، ص598.

النامية بعدة مرات عما هو الحال في البلدان المتقدمة،"حيث استغرقت عملية التحضر في البلدان المتقدمة حوالي 150 سنة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، أما بالنسبة إلى الجزائر كبلد نام فإنه لم تأخذ عملية التحضر فيها سوى مدة تتراوح بين 30 و40 سنة لتصل إلى مستوى يبلغ حوالي 54% هم من سكان الحضر حاليا"[1].

زيادة على ذلك تفتقر المدن الحضرية في البلدان النامية إلى قاعدة صناعية توفر للسكان فرص العمل، وتسد حاجياتهم الضرورية مما ساهم في انتشار البطالة، واتساع طبقة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازدادت مشكلات التخلف والتبعية، والمشكلات الاجتماعية، والتناقضات الاجتماعية بين عالم الفقر وعالم الرفاهية، "حيث تميل المدن الحضرية في بلدان العالم الثالث إلى أن يكون بها مراكز حضرية حديثة ذات طابع غربي، ودرجة من التطور التجاري والصناعي، محاطة في أطرافها بمدن الأكواخ التي يعيش معظم سكانها حد الكفاف"[2]، هذا التناقض ساهم في انتشار المشاكل الاجتماعية، والسرقات والإجرام والجنوح بمختلف أنواعه.

إن هذه الوضعية الحضرية المتناقضة التي تعيشها الدول النامية وهي خاصة بها، يطلق عليها اسم التمدن المكتظ، أو التحضر الزائد ومعناه "النمو السريع للمناطق الحضرية الذي لم يوازه نمو في الفرص الاقتصادية والمصالح الاجتماعية"[3]، "كما يعني الحالة التي يعيش فيها في أماكن حضرية نسب من سكان بلد ما تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن"[1]

وبالتالي يعد التحضر الزائد مشكلة حضرية تعاني منها الدول النامية على الخصوص، أفرزتها الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي مرت بها هذه البلدان، فظروف نشأة المدن ونموها في البلدان النامية لم تكن مشابهة لنظيرتها في الدول المتقدمة كما

---

[1] طاهر محمد بوشلوش، مرجع سابق، ص 121.
[2] أنتوني، غيدنز. "مقدمة نقدية في علم الاجتماع" مرجع سابق.
[3] علي مانع، مرجع سابق، ص68.
[1] أحمد علي حمدي، مرجع سابق، ص 18.

أشرنا إلى ذلك سابقا، وهكذا نمت المدن الكبرى في كثير من البلدان النامية كمراكز حضارية وإدارية وسياسية وثقافية، الأمر الذي جعل نموها الحضري يأخذ شكل التضخم والعجز، فالبلدان النامية كما يشير سوفاني (Sovani) "تتميز بمعدل تحضر عالي يفوق مستوى التصنيع والتنمية فيها"[2].

كما ارتبط التحضر الزائد في البلدان النامية بمفهوم "الهيمنة الحضرية"*، حيث تستقطب هذه المدن برامج التنمية على حساب المناطق الأخرى وخاصة المناطق الريفية مما أدى إلى الهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة ظهور مجموعة من المشكلات داخل تلك المدن بسبب التباين والاختلاف الثقافي بين سكان المدينة والمهاجرين من الريف، "وهذه الفروق قليلة في مجتمعات الولايات المتحدة والسويد حيث التنمية الاقتصادية والتمدن قطعا أشواطا كبيرة إلى درجة أن الفروق الثقافية بين المناطق الريفية والحضرية اختفت تقريبا"[3].

5. نظريات التغير الاجتماعي.

لقد أثبتت البحوث والدراسات الاجتماعية أن المجتمعات لا تعيش في حالة ساكنة (استاتيكية)، وإنما هي في حالة تغير وديناميكية على الدوام، ولا يقتصر ذلك على المجتمعات الحديثة أو المعاصرة فقط، حيث أثبتت الدراسات التي قام بها العديد من المفكرين الاجتماعيين مثل "ابن خلدون" و "جون جاك روسو(J.J. Rousseau)" و"كوندرسه A. (Condorcet)" أن المجتمعات القديمة كانت تعيش في حالة من التغير والتحول الدائمين، لذلك كانت ظاهرة التغير في المجتمعات تمثل مجالا خصبا لقيام العديد من النظريات التي

---

[2] نفس المرجع، ص 20.

* يشير مفهوم الهيمنة الحضرية إلى استقطاب مركز حضري أو مدينة حضرية (كالعواصم) في المدن النامية لمختلف برامج التنمية على حساب باقي المدن والقرى الأخرى، وهذا ما يشكل عدم التوازن في التوزيع السكاني والنمو الاقتصادي والصناعي والاجتماعي في تلك البلدان، حيث تنمو المدن المهيمنة على حساب المدن الأخرى.

[3] علي مانع، مرجع سابق، ص68.

حاولت تفسير هذه الظاهرة قديما وحديثا، والبحث في العوامل المؤدية إليه، وانعكاساته الإيجابية والسلبية.

وبالرغم من تناقض بعض النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي، والتي قدمها مختلف علماء الاجتماع، إلا أنها استطاعت أن تأصل لدراسة التغير الاجتماعي وفق المنهج العلمي الصحيح، وسلطت الضوء على نوع من الدراسات الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، بالرغم من صعوبتها وتشعبها وارتباطها بمختلف الظواهر الاجتماعية الإيجابية منها، والسلبية. فالبعض من هذه النظريات فسرت التغير الاجتماعي على أساس أنه يسير بشكل دائري، والبعض الآخر فسر التغير الاجتماعي بأنه يسير وفق خط مستقيم، لذلك تنقسم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي إلى قسمين: نظريات دائرية، ونظريات خطية، والتي نقوم بعرضها على النحو التالي:

أولا: النظريات الدائرية: تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت، وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة، لذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في أنتظامه ودوراته ما يلي[1]:

أ- هناك دوائر فلكية متعاقبة ومتواترة مثل الليل والنهار والعمل والنوم وفصول السنة الأربعة التي تنظم الزراعة والعمل.

ب- هناك دوائر بيولوجية حياتية تتشابه مع دورة الحياة الاجتماعية مثل الولادة، الطفولة، الشباب، النضج، الشيخوخة والوفاة، والحياة الاجتماعية تمر بهذه المراحل أيضا.

ج- هناك دوائر اجتماعية وإقتصادية وسياسية، وبذات الوقت هناك حكومات تولد وتعيش ثم تزول، وأن فترة الرخاء تأتي بعد أزمات الحرب. ومن أبرز رواد هذه النظرية نجد:

[1] خليل عمر معن، مرجع سابق، ص273.

1. نظرية ابن خلدون:

اشتهر ابن خلدون بدراساته العلمية حول الظواهر الاجتماعية التي وضعها في كتابه الموسوم ب"كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، وهو كتاب مؤلف من سبعة أجزاء، يبدأ بكتاب "المقدمة" التي وضع فيها ابن خلدون أفكاره وآراءه حول العمران البشري، وقام بتتبع أحول المجتمع الإنساني، وعوامل نشأته وقوته، إلى عوامل ضعفه واضمحلاله، كما درس بعض الخصائص الاجتماعية لمختلف الأصناف الاجتماعية، كالبدو وصفاتهم، والحضر وصفاتهم، والعلاقة القائمة بين هذه المجتمعات.

وانطلاقا من هذه الفكرة، اعتقد ابن خلدون أن المجتمع الإنساني يسير وفق قوانين محددة وثابتة، "فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض، وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي من النقطة التي بدأت منها، وأن هذه الظاهرة – دورة المجتمع – مستقلة عن الإدارة الإنسانية، وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية (الاجتماعية)"[1].

وقد استخدم ابن خلدون مفهوم "الدولة" عند دراسته للتغير الاجتماعي، واعتبرها كمؤشر للتغير الاجتماعي بدلا من القيم والمعايير والأسرة والقبيلة، وحسب ابن خلدون فإن الدولة تعيش عمرا محددا مثل الإنسان يبدأ من الميلاد، ثم شباب، فالموت، وبالتالي فإن عمر الدولة لا يتعدى أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو متوسط عمر شخص واحد ويكون أربعون عاما، وبالتالي يكون عمر الدولة هو (120) سنة. وفي هذا يقول: "إن الدولة في الغالب لا تعدوا أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص89.

أنتهاء النمو والنشوء إلى غايته"[2]. ويمثل كل جيل مرحلة من مراحل عمر الدولة، فالمرحلة الأولى تمثل النشأة والتكوين، أما المرحلة الثانية فتمثل النضج والاكتمال (القوة)، وتمثل المرحلة الرابعة الهرم والشيخوخة، وفيما يلي نقوم بعرض هذه المراحل على النحو التالي:

1.1 مرحلة النشأة والتكوين: تتميز المرحلة الأولى بالخشونة والعصبية والشجاعة، فهم لا يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد فلا تزال صورة العصبية محفوظة فيهم، وهي الأساس الذي يقوم عليه الاجتماع الإنساني وفق رؤية ابن خلدون. "ورغم الاختلافات العديدة بين الباحثين الاجتماعيين حول تفسير مفهوم العصبية، إلا أنها تعني على العموم الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب، أو ما تقتضيه عوامل الحوار أو الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد مما يؤدي إلى تقوية الدولة والملك"[2].

2.1 مرحلة النضج والاكتمال: وفي هذه المرحلة يتحول حال المجتمع من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف، و من الاشتراك في المجد إلى الانفراد الواحد به، وكسل الباقين عن السعي فيه، ومن عز الاستطالة في ذلك إلى الاستكانة فتنكسر صورة العصبية وتضعف بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع ويبقى لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأول وباشروا أخوالهم وشاهدوا اعتزازهم وسعيهم إلى المجد ومراميهم في المدافعة والحماية، فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية وإن ذهب منه ما ذهب، ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول أو على ظن من وجودها فيهم[1].

ويعتقد ابن خلدون أن المجتمعات حينما تتحول من البداوة إلى الحضارة، وتبدأ بالبحث عن الكماليات، والترف يبدأ الفساد يدب إليها، وهذا الفساد من مؤشرات الهرم "والهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع عنها" وهذا ما أكده الدكتور محمود الكردي لقوله: "ويذهب ابن خلدون إلى أن

---

[2] نفس المرجع، ص 90. نقلا عن: عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. دار مكتبة الهلال، بيروت،1983، ص34.
[2] نفس المرجع، ص 36.
[1] معن خليل عمر، مرجع سابق، ص .ص 34 .35 .

المجتمع حينما يبدأ بالأنتفاع بثمرات الحضارة ويأخذ في التحضر، يتطرق إليه الفساد وينتهي به الأمر إلى الهرم"[2].

3.1 مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة شيخوخة الدولة، وتوجهها نحو الزوال، لما يطرأ على العصبية من فساد، فينسون عهد البداوة والخشونة، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما فيه من النعيم ونضارة العيش فيصيرون عيالا على الدولة، ومن جملة النساء والوالدين المحتاجين للمدافعة عنهم وتسقط العصبية بالجملة وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة، ويلبسون على الناس في الشارة والزي وركوب الخيل وحسن الثقافة يموهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها، فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، ويستكبر بالموالي وتصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء حتى يتأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت[3].

على هذا الأساس فسر ابن خلدون ظاهرة التغير الاجتماعي في الدولة، حيث تنشأ الدولة من خلال البداوة، وما تتميز به من خشونة وبأس وقوة، وعصبية، ثم بعد أربعين سنة تتبدل صفات المجتمع وتميل أكثر إلى الترف واللهو، والاتكال على الحاكم، وهنا تبدأ العصبية بالضعف والفتور، وتدوم هذه المرحلة أربعون سنة كذلك، وتبقى الأربعين سنة الأخيرة من عمر الدولة، تكون فيها هزيلة وضعيفة، بما آل الناس إليه من الجبن والضعف والاستكانة، فتصير غير قادرة على حماية نفسها من الأعداء، وهذا أحد مؤشرات فناء الدولة.

ونلاحظ من خلال تفسير ابن خلدون للتغير الاجتماعي أنه اعتمد على مفهوم العصبية في تطرقه إلى التغيرات التي تصاحب مختلف مراحل حياة الدولة وهي تعني (العصبية) "الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه وإياه من نسب، أو ما تقتضيه عوامل الحوار أو

---

[2] محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية. دار المعارف، القاهرة، 1986، ص ص 34-35.
[3] عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة. مرجع سابق ، ص .ص 170. 171.

الولاء من ضرورة الدفاع عنه ضد الظلم، وهي أساس التغلب والتماسك بين الأفراد مما يؤدي إلى تقوية الدولة والملك. وكلما كانت هذه خاصية الاجتماعية قوية في المجتمع كانت الدولة قوية، وإذا بدأت العصبية بالضعف والفتور داخل المجتمع، ضعفت معها الدولة، وإذا زالت، زالت معها الدولة، وهذا ما أكده المفكر الجزائري مالك بن نبي بقوله: "إننا نلتمس التغير عبر مراحل تكون العصبية وقوتها وضعفها، والمتمثلة في المحرك الأساسي لتكوين السلطة واستمرارها وهرمها، والانتقال من وضعية إقتصادية واجتماعية بسيطة إلى وضعية معقدة من البدو إلى الحضر، بوصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل وضعية بما في ذلك التحول التقني المادي وكذلك القيمي لها، وكل ذلك عبر مراحل زمنية"[1].

ونستخلص في الأخير من خلال نظرية ابن خلدون حول التغير الاجتماعي، أنه توصل إلى العديد من القوانين التي تتحكم في عملية التغير الاجتماعي كالعصبية مثلا، وهي قوانين خاصة بالمجتمع الذي عاصره وعاش، وهو يحمل خصائص نابعة من الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت أي حولي القرن الرابع عشر، حيث يرى محمود الكردي أن "ما يؤخذ على آراء ابن خلدون عامة، أن النتائج التي توصل إليها لا تنطبق إلا على المجتمعات التي شاهدها في رحلاته، أو عاش بها واستقر"[2]، ولذلك لا يمكن أن نجعل القوانين الاجتماعية ثابتة لا تتبدل بتبدل الأحول والأزمنة والأمكنة، وإذا كنا نسلم بدورة الحياة والتغير التي جاء بها، فإنه علينا كذلك أن نسلم بالتبدل الذي يطرأ على القوانين التي تحكم المجتمع، فإذا كانت العصبية أساس التغير الاجتماعي في عهد ابن خلدون، فإن أساس التغير الاجتماعي في عهدنا هو التكنولوجيا وليس العصبية، "كما أن قانون العصبية لا يصدق إلا على شعوب العرب والبربر والشعوب التي تشبهها في التكوين والنشأة والظروف، ويشهد التاريخ بأن هناك

---

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة. ترجمة شاهين عبد الصبور، دار الفكر، دمشق، 1984، ص 98.
[2] محمود الكردي، مرجع سابق، ص 35.

دولا كثيرة (صغيرة وكبيرة) قد تكونت وازدهرت دون أن يكون للعصبية أو لروح القبيلة دخل في نشأتها وبقائها"[1].

كما أن مسألة عمر الدولة الذي حدده ابن خلدون بمئة وعشرون عاما لا أساس له من الصحة، فقد دل التاريخ قديما وحديثا أن هناك دولا عاشت وما تزال تعيش لمئات السنين، وهي لا تزال في أوج قوتها وهيمنتها على باقي الدول الأخرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، ولا علاقة للمراحل التي ذكرها ابن خلدون في ذلك من شيء، بفضل المكاسب التي تحققت عند هذه الدول من خلال النظام الديمقراطي وسياسة التداول على السلطة، وليس من الضروري أن تكون هناك علاقة بين التحضر والفساد، "إذ غير المنطقي أن نربط بين عملية التحضر التي يمر بها المجتمع، وحالة الفساد التي يراها ملازمة لذلك الأمر الذي ينتهي بها حتما ـ طبقا لرأيه ـ للهرم والاضمحلال والزوال"[2].

وإذا كان متوسط عمر الإنسان في عهد ابن خلدون أربعون عاما، فإن متوسط عمر الإنسان في العصر الحالي يفوق ذلك بكثير، نظرا للرعاية الصحية والاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في زمننا الحالي، وبالتالي فإن نظرية ابن خلدون حول التغير الاجتماعي وإن كانت مؤسسة علميا، وأثارت العديد من القضايا الاجتماعية المستجدة من خلال منهج علمي واضح، إلا أنها قاصرة وليست صالحة في كل جوانبها في الزمن الحاضر.

2. أوزفالد شبنجلر (Oswald Spengler): وهو عالم ألماني من أنصار النظرية الدائرية في التغير الاجتماعي، وقد وضع أفكاره حول هذه النظرية في كتابه "تدهور الغرب" الذي نشره عام 1918، وأحدث ضجة كبيرة حول هذه الأفكار الزاعمة بأن الحضارة الغربية تسير نحو السقوط والزوال، وقوبلت بالرفض. وقد شبه "شبنجلر" الحضارات الإنسانية بحياة الكائنات

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.
[2] نفس المرجع، ص 35.

الحية التي تمر بمرحلة الشباب، ثم الرشد، ثم الشيخوخة المحتومة، وقد رأينا أن هذه الأفكار تتشابه كثيرا مع نظرية ابن خلدون رغم البعد الزمني الكبير بين المفكرين.

وتوصل "شبنجلر" إلى هذه الأفكار من خلال الدراسات التي قام بها حول ثمانية ثقافات مختلفة، وهي (الثقافة المصرية، بلاد الرافدين، الهندية، الصينية، والكلاسيكية الأبوللنية، والعربية أو المجوسية، وحضارة المايا، ثم الثقافة الغربية، ويشير إلى ثقافة تاسعة مازالت في طور النشوء وهي الثقافة الروسية، وتتميز كل ثقافة بخصائص ومميزات خاصة بها، وبالتالي فإن عملية التغير الاجتماعي لا تكون واحدة في كل المجتمعات، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، مؤكدا على أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها دور في عملية التغير الاجتماعي[1].

كما قام "شبنجلر" بوضع إطار زمني لكل ثقافة، حيث يبلغ عمرها حوالي ألف سنة، فعلى سبيل المثال يقول إن الثقافة الغربية ظهرت حوالي سنة 900 م، ومن ثمة فإن نهايتها أصبحت وشيكة، وهذه الفكرة أدت إلى ردود أفعال كبيرة وتهجم على "شبنجلر"، لتنبؤه بزوال الحضارة الغربية قريبا[2].

من خلال ما جاء به "شبنجلر" من أفكار يتضح لنا أنه يعتبر التغير الاجتماعي يسير في دائرة مغلقة، فالحضارات تولد وتنتقل إلى مرحلة الشباب والنضج، ثم تؤول إلى الشيخوخة والزوال، وأن كل حضارة لها ثقافتها الخاصة بها ولا تتأثر بغيرها من الثقافات في عملية التغير الاجتماعي، أو بالأحرى لا دخل للثقافات الأخرى في عملية التغير الاجتماعي، وهذه الفكرة لا تروق للعلماء الاجتماع والأنتروبولجيا في الزمن الحاضر، فهم يشددون على أهمية العامل الثقافي في عملية التغير الاجتماعي، وأن التغير الاجتماعي الحاصل اليوم هو نتيجة الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات، وقد ساهم في هذه العملية وسائل الإعلام والاتصال

---

(1) محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 95.
(2) نفس المرجع، ص 96.

الحديثة، وهناك من يفضل استخدام مفهوم الغزو الثقافي للتعبير أن بعض الدول الكبيرة تأثر بثقافتها على الدول الضعيفة، فتفقد ثقافات هذه الدول الضعيفة خصوصياتها وتنصهر في الثقافات الأخرى، وهذا ما يقصد به بالعولمة.

وبالتالي فإن لا مكان لأفكار "شبنجلر" اليوم في ظل العولمة. كما أن فكرة تشبيه الحضارة بالكائن الحي في عمره ومراحل نموه من الميلاد إلى الشباب والنضج ثم الهرم والفناء، وأن عمر الحضارة ألف سنة غير صحيح والدليل على ذلك خطأ نبوءته وتوقعه بأن الحضارة الغربية في مرحلة الشيخوخة وفناؤها قريب، بينما نلاحظ أنها أقوى حضارة على وجه الأرض في الزمن الحاضر، وهي في ريعان شبابها. ورغم كل هذا لا يمكن إنكار الأفكار القيمة التي جاء بها العالم الألماني "شبنجلر" حيث فتح المجال أما العديد من الباحثين لدراسة هذا الموضوع وفق المنهج العلمي.

3.نظرية أرنولد توينبي (A.Toynbee): يعد الفيلسوف أرنولد توينبي من أنصار النظرية الدائرية في التغير الاجتماعي، ويتجلى ذلك في كتابه الشهير دراسة التاريخ، الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، وذلك عن طريق دراسته لإحدى وعشرين حضارة من الحضارات المعروفة على مر التاريخ، وحاول أن يرصد عوامل نشوئها، ثم فنائها واندثارها، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من القوانين التي تحكم وجود الحضارات، وقد توصل إلى أن المجتمعات تمر من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحضرية، ويعود سبب التغيرات التي تحدث قي الحضارات الإنسانية إلى العامل الديني الذي يأخذ أحيانا الطابع الثوري أو التقدمي، ويعمل على حدوث تغييرات شاملة في المجتمع، كما أكد على أهمية العوامل المادية والبيئية في عملية التغير وانتقال الحضارات من حال إلى حال وتطورها

وازدهارها، كما أن ازدهار الحضارات جاء نتيجة لرغبة الإنسان وتحديه للظروف والمواقف الصعبة[1].

ويؤكد "توينبي" أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، فيرى أن الاستجابات للتحديات تنتج عنها عناصر النمو. وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة. أما عملية الانحلال فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكياتها ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة، وتقوم السوابق الحضارية بتحديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية، وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواح كثيرة هامة، ولذلك يذهب "توينبي" إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات ، وإن كان يتميز بعضها بالعقم، والبعض الآخر بالتوقف إلى حين[1].

وقد كان "توينبي" أكثر تفاؤلا من غيره تجاه ظاهرة التغير الاجتماعي للحضارات حيث أن المجتمع كلما تعامل مع التحديات بطريقة فعالة وإيجابية، تبدأ الحضارات في النمو والتطور والازدهار، وتبقى على هذا الحال ما دامت الاستجابات للتحديات تعمل بشكل ديناميكي إيجابي، أما إذا فقد المجتمع قدرته على الاستجابة للتحديات فهنا يبدأ في الانحلال ومصيره ينتهي إلى الزوال، وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاثة نقاط[2]:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية: ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكمتها.

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص364.
(1) دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص ص 129. 130.
(2) نفس المرجع، ص 130.

الثالثة: يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

4. نظرية سوروكين (Sorokin) : يرى (سوروكين) أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا، من نمط معين من الحضارة إلى آخر، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على تسيطر على اتجاه التغير. "ويميز (سوروكين) بين الدائرة الكاملة، والدائرة النسبية في عملية التغير الاجتماعي، لأن صيرورة الدائرة الكاملة التي تنتهي من حيث أنتهت، وتبدأ مرة ثانية وتسير في نفس الاتجاه الذي بدأت منه، وهذا لا يحصل اعتباطا أو مصادفة، بل يخضع لقاعدة التكرارات القديمة مثل شروق الشمس وغروبها، وأنها لا تحصل مطابقة بل مشابهة لها، أي تقدم دائري على شكل حركة لولبية صاعدة وهابطة لا يمكن قياسها بشكل قاطع بل نسبي"[1].

ويذهب "سوروكين" إلى أن الحضارة تمر بأدوار ثلاث وهي: الذهنية، المثالية، والحسية، حيث تتميز الذهنية بالمعتقدات الدينية، وبنظام عائلي في التنظيم الاجتماعي، أما المثالية فهي قائمة على إيديولوجية مثالية سواء في الدين أو السياسة أو الاقتصاد، وهي تمهد للمرحلة القادمة، وهي المرحلة الحسية، ومن خلالها تصبح العناصر المكونة للحضارة تستند إلى العلم في الأمور القانونية والأخلاقية، وحتى الدينية، وبعد مدة تبدأ هذه المرحلة في الاضمحلال والتدهور، وتبدأ دورة حضارة جديدة[2].

واستنادا إلى الأفكار السالفة الذكر، يرى "سوروكين" أن الحضارات تتجدد ولا تفنى، من خلال مرورها بالعديد من المراحل تتخللها مجموعة من التغيرات التي تصل بها في الأخير إلى مرحلة من التدهور، ثم تبدأ دورة أخرى من حياة هذه الحضارة، وبالتالي يختلف سوروكين مع أنصار النظرية الدائرية الذين ذكرناهم سالفا حول هذه النقطة الجوهرية، كما ركز على أن

---

(1) خليل عمر معن، مرجع سابق، ص 228.

(2) محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي. مكتبة وهبة عابدين، القاهرة، 1974، ص82.

المعرفة التي يتحصل عليها الانسان تقوده إلى تغيرات إيجابية و تطور حضاري كبير، أو المرحلة الحسية كما سماها، وهي تمثل مرحلة الشباب والقوة، وهذه الفكرة صحيحة، حيث نرى اليوم أن العلم والتكنولوجيا هما أساس الحضارة الإنسانية وعمادها، ثم تأتي بعدها مرحلة السقوط والاندثار لتبدأ الحضارة في دورة جديدة، وهذه الفكرة ليست مثبتة علميا.

5. نظرية ماكس فيبر (Max Weber): ماكس فيبر(1864-1920) عالم ألماني وهو ابن عائلة من الصناعيين وتجار الجملة وأصحاب مصانع النسيج، كما كان شاهدا على التحولات الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية، "ويعد ماكس فيبر" من بين علماء الاجتماع الأكثر شهرة في علم الاجتماع نظرا للإسهامات الكبيرة التي قدمها في خدمة هذا العلم، بالرغم من غيابه الباكر قبل أن يكمل معظم أعماله التي من أشهرها "الأخلاق البروتستأنتية وروح الرأسمالية" الذي يعد إسهاما كبيرا في علم الاجتماع خاصة أن المنهج المستخدم فيه هو المنهج الاستدلالي البرهاني الجديد.

لقد اهتم ماكس فيبر كثيرا بالعوامل الاجتماعية التي أدت إلى انتشار الرأسمالية قديما وحديثا، وفي دراسة حول عوامل نمو الرأسمالية عند الكونفوشية والطاوية والبوذية والهندوسية والبروتستأنتية واليهودية، "أكد أن الرأسمالية التي هي أساس التغير لا تتطور بمعزل عن توافر الشروط المادية، وعن الاستعداد الروحي والعقلي، وهذان العاملان هما أساس التغير والحراك الاجتماعي حسب فيبر، وقد جسدتهما الرأسمالية الغربية في صورة النموذج المثالي له"[1].

ويرى فيبر، بأن روح الرأسمالية ليست حديثة النشأة، فهي وجدت عبر مراحل تاريخية، في العصور القديمة والقرون الوسطى، وفي مجتمعات مختلفة كالصين ومصر، لكنها لم تعرف في المجتمعات السابقة تحقيقا متميزا، مثل الذي عرفته في المجتمع الأوروبي الحديث، لأن النظرة الدينية في تلك العصور لم تتميز بالعقلانية في التنظيم الإقتصادي الذي عرفه

[1] لوران فلوري، ماكس فيبر. ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، . بيروت، 2008، ص 57.

المذهب الكلفيني، والذي كان هو المحرك الأساسي للأفكار الاقتصادية المرتبطة بالتنظيم الرأسمالي.

وفي سياق تحليل أوجه الشبه في بعض الظروف المادية بين الشرق والغرب، وتحليل الفارق الأساسي في التطور، لاحظ فيبر أن سبب عدم نمو الرأسمالية في الصين القديمة، وذلك بالرغم من توافر الشروط المادية القديمة، ووجود نظام نقدي وتوسع ديموغرافي، هو ذلك الإطار الصارم والجامد في العادات والطقوس الناتج عن النزعة المحافظة التي تنطوي عليها الكونفوشية، بمعنى غياب عامل الاستعداد الروحي والعقلي الذي هو أساس التغير حسب فيبر[1].

وفي تفسيره لظاهرة التغير الاجتماعي رأى "فيبر" أن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري، أما النمو الثقافي فيسير وفق شكل مستقيم، فالنمو الاجتماعي دائما ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره، حيث يفقد البناء القديم لشرعيته ويغيب عامل الاستعداد الروحي والعقلي، ومن ثمة يتولى قائد عملية بناء جديد، ويستقر النظام الجديد حين تتحول تطوريته إلى روتين، وبمرور الزمن يفقد هذا النظام شرعيته، ثم تتاح له الفرصة إلى قائد مجدد وهكذا تكون دورة التغير الاجتماعي[2].

من خلال عرض مختلف الأفكار التي جاء بها "ماكس فيبر"، نلاحظ أنه ركز على عاملين أساسيين في عملية التغير الاجتماعي، هما الشروط المادية والاستعداد العقلي والروحي، كما أن الأفكار الطقوسية والجامدة لا تساعد على التغيير، ويعتبر "فيبر" أن الدين يعتبر من المصادر الأساسية للقيم الأخلاقية التي هي من بين الاستعدادات الروحية والعقلية، وبالتالي للدين دور كبير في عملية التغير الاجتماعي كما يرى "فيبر".

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 57.

[2] إس سي، دوب، التغير الاجتماعي. ترجمة عبد الهادي الجوهري، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1986، ص 76.

ثانيا: النظريات الخطية: تفسر النظرية الخطية أو الخط المستقيم التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد إلى الأمام، من خلال العديد من المراحل التي يمر بها المجتمع، كل مرحلة تقوده إلى نوع معين من التغير يكون أفضل من سابقه أي تغير ارتقائي، والحقيقة أن المجتمعات اليوم تسير أو تعمل دائما من أجل السير إلى الأمام كما يرى "أنتوني غيدنز" أن المجتمعات تنقسم إلى المجتمعات المتقدمة والنامية، والأقل نموا، وكل هذه المجتمعات تسير إلى الأمام، وهو يرفض تماما فكرة التخلف، أو المتخلفة، فهي لم تتخلف إلى الوراء حسب رأيه بل سائرة في طريق النمو، وبالتالي فإن هذه النظريات لا تؤمن الرجوع إلى الوراء أو التخلف أو أن هناك مرحلة تسمى بمرحلة الشيخوخة أو الاضمحلال أو الفناء، ومن رواد هذه النظرية نجد:

1. نظرية أنطونيان كوندرسه: (Antonine Condercet) هو عالم اجتماع فرنسي ينتمي إلى الفلاسفة التاريخيين، لذلك اهتمت دراساته كثيرا بمسيرة تقدم الإنسانية، ومن خلال كتابه الشهير "شكل تاريخي لتقدم العقل البشري" الصادر سنة 1774، بين "كوندرسه" أن الإنسانية تتقدم بشكل مستقيم، وهي في تقدم نحو الأفضل والكمال، ومن خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدارسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، كما يرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذلك نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية[1].

كما قام بتقسيم الحضارة إلى عشرة مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، أما المرحلة العاشرة فهي تمثل مرحلة الآمال المستقبلية حسب "كوندرسه" وهي على النحو التالي[2]:

---

[1] محمد عبد المولى، الدقس. مرجع سابق، ص 78.

[2] نفس المرجع، ص 78. نقلا عن: مصطفى، الخشاب. علم الاجتماع ومدارسه. دار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة، 1966، ص ص 207 .210.

1. المرحلة الطبيعية: وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية، وهي تقوم على الصناعات البدائية.

2. مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

3. مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة.

4. مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت في المدينة عند اليونان كوحدة سياسية، وقد وصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

5. مرحلة الحضارة الرومانية: وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العلمية، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم.

6. مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وهي تبدأ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 476م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية. وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية)، وأثر ذلك على مظاهر الحضارة الفكرية في أوروبا.

7. مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى): وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين، وظهور الطبقة الغنية على حساب الطبقة الكادحة.

8. مرحلة اختراع الطباعة: وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر، وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموما. وقد أنتشرت الحركات النقدية والفلسفية، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

9. مرحلة الثورة الفرنسية: ويعتبرها "كوندرسه" عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية.

10. مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: ويستدل عليها "كوندرسه" من دراسة الماضي والحاضر للإنسانية، ولهذا يمكن التنبؤ لما سيؤول إليه مستقبل الإنسانية، لأنها تسير وفق خط مستقيم ومحدد بمراحل زمنية متعاقبة، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد، وتعم فيها المساواة بين الأمم. وفي هده المرحلة تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى إليها.

من خلال المراحل السالفة الذكر، نلاحظ أن "كوندرسه" كان أكثر تفاؤلا في حياة الإنسانية، فهو يرى أنها في حالة تقدم واستمرار إلى الأمام، ولكن تبقى هذه الفكرة خاصة بالمجتمعات الأوروبية، لأن بعض المجتمعات أو المستعمرات التي كانت خاضعة للدول الغربية قد شهدت تراجعا إلى الوراء أو تخلفا بسبب الاستعمار، وبالتالي تبقى نظرة كوندرسه قاصرة حول عملية التغير الاجتماعي، "خاصة وأنه لم يتعرض إلى ديناميات التغير الاجتماعي وأبعاده، لذلك تبقى نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتقسيم المراحل وترتيبها"[1]، واهتمامات بالمجتمعات التي عاش فيها دون غيرها، وبالدين المسيحي دون غيره من الأديان.

2. نظرية جون جاك روسو (J.J. Rousseau): يعد " جون جاك روسو" من أنصار نظرية التقدم الاجتماعي، وقد جاءت أفكاره في كتابه المشهور "العقد الاجتماعي"، وهو صاحب النظرية الشهيرة "العقد الاجتماعي"، ومن خلالها قسم تطور المجتمعات الإنسانية إلى أربعة مراحل، وهي[2]:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 80.
[2] نفس المرجع، ص 76.

1. المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وفيها كان الإنسان خاضعا للنظام الطبيعي، ومتمتعا بحرية تامة، وهي المرحلة البدائية الأولى التي عرفها الإنسان، ولم يغير من الطبيعة في شيء.

2. المرحلة الثانية: وهي مرحلة الملكية الفردية والانتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل الأسرة، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر الإلزام.

3. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد الصراع والتنافس بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد، وتكوين مجتمع سياسي خاضع لسلطة عليا وهي الدولة.

4. المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية، وقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

من خلال المراحل التي ذكرها روسو في كتابه العقد الاجتماعي، أكد أن المجتمعات الانسانية انتقلت خلال المراحل التاريخية من الحياة البدائية البسيطة إلى التنظيم الاجتماعي أو العقد الاجتماعي، وهكذا تطورت المجتمعات البشرية خلال المراحل التاريخية التي ذكرها.

3. نظرية أوجست كونت (Auguste Comte): يعد أوجست كونت من أنصار النظرية الخطية في التغير الاجتماعي، وقد كان تفكير كونت انعكاسا للأحداث المضطربة التي اتسم بها عصره، فقد أدخلت الثورة الفرنسية تغييرات مهمة على المجتمع، وقد كان التصنيع المتنامي قد بدأ بتعديل أساليب الحياة التقليدية للفرنسيين. ومن هنا أراد "كونت" أن يضع علما

جديدا لتفسير القوانين التي تحكم وتنظم حياة العالم الاجتماعي، وحسبه فإن لكل علم موضوعه الخاص به، إلا أن جميع هذه العلوم ينتظمها منطق واحد، وتتحرك وفق منهج علمي يهدف إلى كشف النقاب عن قوانين شاملة[1].

وقد أكد ذلك من خلال تقسيمه للدراسة السوسيولوجية، إلى السوسيولوجيا الستاتيكية (البناء الاجتماعي) والتي أراد من خلالها إظهار ما دعاه بالنظام بأنه يتفق عليه أعضاء المجتمع، وسوسيولوجيا الديناميكية (التغير الاجتماعي) التي تهتم بالتقدم فإنه من ناحية هذه الأخيرة أظهر تغير المجتمعات وتقدمها حسب قانون الأحوال الثلاث وأكد بذلك على عامل تطور التفكير البشري.

ويرى كونت من خلال قانون الأحوال الثلاث، أن المجتمعات الإنسانية قد مرت بثلاث أطوار وهي: اللاهوتية، الميتافيزيقية، والوضعية، ففي المرحلة اللاهوتية كان الفكر الإنساني مسيرا بالأفكار الدينية وبالاعتقاد بأن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله. وفي المرحلة الميتافيزيقية التي تصدرت الفكر البشري في فترة عصر النهضة الأوروبية، بدأ الناس ينظرون إلى المجتمع في إطاره الطبيعي، لا باعتباره ناجما عن قوى فوق الطبيعة. أما المرحلة الوضعية التي دشنتها الاكتشافات والانجازات التي حققها "كوبرنيكوس" و"غاليليو" و"نيوتن" فقد اتسمت بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الاجتماعي.

ووفق هذه الوضعيات الثلاث التي ذكرها "كونت" فإن المجتمع ينتقل من مرحلة إلى مرحلة وفق خط متصاعد إلى الأمام، لذلك حاول "كونت" أن يصنع معالم الوضعية القادمة لتكون أحسن من سابقاتها، فقد أبدى خوفه الكبير من انعدام المساواة والطبقية التي خلفتها الثورة الصناعية، والخطر الذي يمثله التفاوت على التماسك الاجتماعي، وانتشار مظاهر الفردانية والتفكك الاجتماعي، وغيرها من المشكلات التي خلفها التصنيع. وبالتالي يكمن الحل حسبه في الوصول إلى اجتماع أخلاقي من شأنه أن ينظم المجتمع أو يعزز أواصر العلاقات

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص ص 61 . 62.

فيه رغم بروز الأنماط الجديدة من عدم المساواة. "ورغم أن رؤية "كونت" لإعادة بناء المجتمع لم يقدر لها التحقق والنجاح، إلا أن إسهامه في تنظيم علم المجتمع وتوحيده كان ملهما للجهود التي قامت بعده لوضع الأسس المهنية لعلم الاجتماع باعتباره منهجا أكاديميا"[1].

4. نظرية إميل دوركايم (Emil Durkheim): حسب دوركايم يتغير المجتمع الإنساني من التضامن الميكانيكي إلى العضوي. إذ وصف حالة التضامن الميكانيكي معبرا عن الشعور الجمعي الذي يصف مفهوم (نحن) لأن كافة أفراده متجانسون عقليا وأدبيا، ومشتركون في معتقدات واحدة، ومتجانسون اجتماعيا، وعندهم تقسيم عمل قائم على العمر والجنس المتصف بالبساطة والمتضمن علائق اجتماعية منسوجة من خلال الروابط القرابية المتصفة بالمتانة التي لا تحل ولا تنكسر. بذات الوقت يخلق بين حاملي هذه العلاقات شعورا جمعيا قويا وولاء للضمير الاجتماعي الأمر الذي لا يفسح المجال عندهم للتعبير عن حريتهم الفردية أو مواقفهم الشخصية[2].

بعد هذه المرحلة ينتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة تتصف بالتضامن العضوي الذي يقابل المجتمع الحديث المتصف بالعلاقات الجزئية والجانبية المعتمدة على المصلحة الذاتية والوظيفية المهنية ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية أو القرابية، وفي ضوء ذلك تكون العلاقات الاجتماعية سهلة الانحلال والانكسار، وهذا ما يفسر لنا أن الشعور الجمعي فيه ضعيف كبير، وهذا ما يسهل على الفرد التعبير عن مواقفه الشخصية وحريته الفردية بكل حرية بدون مجاملة أو تردد.

وقد بين **دوركايم** انتقال المجتمع من المجتمع التقليدي المبني على التضامن العضوي إلى المجتمع الصناعي المبني على التضامن الميكانيكي عن طريق التقدم في تقسيم العمل، وأرجع عملية تقسيم العمل إلى العامل الديموغرافي بحيث لاحظ أن بكثرة الأفراد في المجتمع،

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 63.
[2] خليل عمر معن. مرجع سابق، ص 225.

يمارس بعضهم على البعض تأثيرا يجعلهم يتفاعلون بقوة وسرعة أكثر، مما يجعل الحياة الاجتماعية تتكاثف بتقسيم العمل، يكون ذلك التكيف معبر عن درجة تعقيد المجتمع وبالتالي عن الحضارة[1].

من خلال الطرح السابق يفسر "دوركايم" التغير الاجتماعي من خلال انتقال المجتمعات الانسانية من الحالة الميكانيكية إلى العضوية من خلال التخصص وتقسيم العمل، ويواكبه في ذلك تغيرات في الأدوار القيم والعلاقات الاجتماعية وحتى في نمط الحياة، أي في البناء الاجتماعي، وينتقل المجتمع من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وبالتالي فإن المجتمع الإنساني يسير وفق مراحل تحددها العوامل المادية وليست الأخلاقية كما يذهب إلى ذلك ماكس فيبر (Max weber) وكلما ازداد التعقيد في العمل ازدادت العلاقات الاجتماعية أكثر تعقيدا وانتقل المجتمع بذاك من حال إلى حال أكثر تعقيدا.

5. نظرية كارل ماركس(Marx): بالرغم من أن ماركس من أنصار النظرية الخطية في التغير الاجتماعي مثله مثل "أوغست كونت" و"إميل دوركايم"، وكان مثلهما يسعى إلى تفسير التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الأوربي خلال الثورة الصناعية إلا أنه يختلف معهم في الأفكار التي طرحوها بصورة كاملة. وقد ارتبطت أهم التغيرات في نظره بتطور الرأسمالية التي تشكل بطبيعتها نظاما طبقيا يتميز بالصراع والاستغلال، وهذا ما يؤدي في نظره إلى التفاوت واللامساواة والتفكك والعديد من المشاكل الاجتماعية.

ويرى ماركس أن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم. بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤشرات الاقتصادية والصراع الطبقي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها "محرك التاريخ"، وبعبارة "ماركس": "فإن التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراع بين الطبقات"[1]. ورغم أن ماركس ركز أكثر من اهتمامه على الرأسمالية والمجتمع الحديث، إلا أنه استقصى وتتبع أطوار نمو

---

[1] فتيحة حراث. "التغيرات الطارئة في الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية وقيم العصرنة"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص 29.

[1] أنتوني، غيدنز. مرجع سابق، ص 69.

المجتمعات على مر التاريخ، فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط انتاج إلى آخر بصورة تدريجية أحيانا، وعن طريق الثورة أحيانا أخرى نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصاداتها.

وحدد ماركس ملامح التقدم في المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين والحصادين، أو ما سماها بالبدائية الشيوعية، وانتقلت عبر نظم العبودية القديمة، ونظم الإقطاع القائمة على تقسيم العمل ببين ملاك الأراضي والعمال، وكان التجار والحرفيين مؤشرا على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل مكان ملاك الأراضي من النبلاء، ووفق هذه النظرة إلى انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى، اعتقد "ماركس" أن نظاما جديدا سيحل بدلا من النظام الرأسمالي بالطريقة نفسها التي اتحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الإقطاعي، وذلك من خلال الثورات العمالية التي ستقوم بتغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الطبقية، إلى نظام جديد قائم على العدالة والمساواة بين الطبقات[2].

ومن خلال دراسته المعمقة للتطور التاريخي، واهتمامه الخاص بمصدر تطور المرحلة الرأسمالية وتبيانه مدى تأثير الصراع الطبقي في أحداث الحركات الثورية والتحولات في بنية المجتمع، أرجع "ماركس" المحدد الأساسي لتغير بنية الطبقات هو العامل الاقتصادي، وجعل منه العامل الحتمي ولم يجعل منه محددا للعلاقات الاجتماعية فقط، بل جعل منه محددا كذلك للثقافة، ثم عمم حتمية العامل الاقتصادي لكل البنى الاجتماعية، "ظروف الانتاج مرتبطة بمرحلة محددة لتطور القوى المنتجة المادية، ومجموع هذه العوامل الناتجة، تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع والقاعدة الحقيقية التي تقوم عليها البنية الفوقية، القانونية والسياسية المرتبطة بقوى الوعي الاجتماعي المحددة، فطريقة انتاج الحياة الاجتماعية تحدد حتما الحياة الاجتماعية والفكرية بصفة عامة"[1] وبذلك يعلن "**ماركس**" صراحة، أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لمختلف البنيات الاجتماعية أو كما يدعوها "بالبنية الفوقية" وهو المحدد لها، وكلما تغيرت طبيعته عبر المراحل التاريخية، تغير بموجبها المجتمع.

---

[2] نفس المرجع، ص ص 69- 70.

[1] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال هذه الأفكار الماركسية نستنتج أن العامل الاقتصادي هو أساس التغير الاجتماعي على مر التاريخ عند ماركس، وكانت المجتمعات الإنسانية تنتقل من حال إلى آخر عن طريق انتقال النظام الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى، من مرحلة الصيد إلى الإقطاع إلى الرأسمالية، ثم إلى الاشتراكية، الذي سيؤول إليه النظام الاقتصادي الجديد وهو انتقال الملكية من الفردية إلى الجماعية، ويكون الانتاج أكثر تقدما وكفاءة مما هو عليه في ظل النظام الرأسمالي، وسينشأ مجتمع أكثر إنسانية من ذاك الذي نعرفه وتتغير الأوضاع الاجتماعية ونمط الحياة، وهكذا يتغير المجتمع الانساني من وضعية اجتماعية إلى أخرى، وكلما كان النظام الإقتصادي أحسن كان التغير الاجتماعي ينتقل إلى وضع أحسن.

نقد وتقييم:

من خلال استعراضنا لمختلف النظريات المفسرة لعملية التغير الاجتماعي لاحظنا أن هناك اختلافا جوهريا بين النظريات الدائرية والنظريات الخطية المفسرة للتغير الاجتماعي، ففي حين ترى النظريات الخطية أن المجتمعات الانسانية تسير في شكل دورة من بداية التاريخ عبر مراحل عمرية محددة تشبه كثيرا تلك التي توجد عند الكائنات الحية بما فيها الإنسان حيث تنتقل المجتمعات من الميلاد، فالشباب، ثم تؤول إلى الشيخوخة وفي الأخير تفنى، لتولد بعدها مجتمعات جديدة أخرى، أو دولا أخرى.

أما أنصار النظرية الخطية في تفسير التغير الاجتماعي فكانوا أكثر تفاؤلا، حيث رفضوا التفسير الدائري، وراحوا يدرسون واقع المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، واستنتجوا أن المجتمعات الإنسانية تسير وفق خط مستقيم وهي في تغير دائم نحو الأحسن، واستدلوا بذلك على ما حققه الإنسان من إنجازات حتى وصلوا إلى مرحلة الثورة الصناعية، وبالرغم من أنهم لم يخفوا تخوفهم من الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الثورة الصناعية مثل ظهور الطبقية والتفاوت الاجتماعي والعنف والجريمة بمختلف أشكالها، إلا أنهم لم يخفوا تفاؤلهم أيضا من المرحلة التي ستأتي بعد الثورة الصناعية والتي حسبهم ستكون أحسن من سابقاتها، كما أنهم ركزوا كثيرا على العامل الإقتصادي وعلى الصناعة لأنهما أساس التغير في نظرهم.

أما اليوم فبالرغم من أن علماء الاجتماع يرون أن المفكرين الاجتماعيين قد كان لهم الفضل في طرح القضايا الجوهرية التي تتعرض لها المجتمعات البشرية، ومساهماتهم الفعالة في تطوير المناهج الفكرية الاجتماعية، لم يخفوا تأثرهم بتلك الأفكار الملهمة، إلا أنهم يختلفون معهم كثيرا حول الأفكار التي طرحوها سابقا، خاصة فيما يتعلق بالتصور المستقبلي للحياة البشرية كما يرونها هم فالمجتمعات البشرية الحديثة لم تسلك الخط الذي رسمه المفكرون الاجتماعيون الكلاسيكيون، "بل إن ما بعد الحداثيين يرون أنه ليس من المحتم على المجتمع البشري أن يسلك المسار الاشتراكي كما كان يرى ماركس، أو أن ينتهج النهج العقلاني والبيروقراطي كما توهم فيبر"[1]. وما يحكم العالم اليوم ليس التصنيع والاقتصاد كما كان الحال إبان الثورة الصناعية، بل نعيش اليوم مرحلة جديدة في حياتنا من يحكمها هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كما يرى بعض المفكرين الحداثيين وما بعد الحداثيين، حيث يرى هؤلاء أن العالم الذي نعيشه ونشاهده في وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز والسينما والصور زاخر بالقيم المطروحة للتداول، ولا علاقة له بماضينا ولا بتاريخ المنطقة التي نعيش فيها، ولا بقيمنا وعاداتنا وثقافاتنا، حيث نعيش اليوم في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار بسبب التغيرات السريعة التي تحدث وتمس البناء الاجتماعي مباشرة وتحدث خللا فيه بسبب التضارب في القيم والأدوار والعلاقات الاجتماعية نتيجة الحملات المتتابعة من الغزو الثقافي الغربي.

لذلك ولكي نفهم طبيعة التغير الاجتماعي اليوم علينا أن ندخل المتغيرات الجديدة ذات الوزن الثقيل في حياة البشرية، مثل الإعلام، والعولمة، والتكنولوجيا وهي عوامل يركز عليها كثيرا علماء ما بعد الحداثة، ويرون أنها المسؤولة عن التغيرات الاجتماعية السريعة والمتدفقة التي تحدث اليوم، والتي سنتعرض لها من خلال عرض مختلف النظريات ما بعد الحداثة التي جاء بها الرواد الجدد في علم الاجتماع.

ثالثا. نظريات ما بعد الحداثة: يرى منظرو ما بعد الحداثة أن المجتمعات اليوم لم يعد يحكمها أو يسيرها التاريخ أو التقدم كما كان في المراحل السابقة حسب المفكرين الكلاسيكيين، فمجتمع ما بعد الحداثة اليوم هو على دراجة عالية من التعدد والتنوع والسرعة، وأن التغير

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص ص 716 – 717.

الاجتماعي قد مضى إلى ما وراء النظام الصناعي، ويقوم هذا المجتمع الجديد على انتاج المعلومات أكثر من انتاج السلع المادية، ومن بين هؤلاء المناصرين لنظرية ما بعد الحداثة نجد:

1. جون بورديار "عالم الواقع المفرط": وهو عالم اجتماع فرنسي ومن أبرز منظري مدرسة ما بعد الحداثة، وكان في بدايات حياته الفكرية متأثرا كثيرا بالأفكار الماركسية، غير أن الثورة الإعلامية الكبيرة التي حدثت قد بدلت رأيه وأفكاره رأسا على عقب، وقال إن ما يؤثر على حياتنا ليس العوامل والنظم الاقتصادية، بل هو الإشارات والصور والمشاهد التي يبثها التلفاز، ويرى بورديار أن نشأة وسائل الإعلام الجماهيرية، ولا سيما الإلكترونية منها مثل التلفاز قد أدت إلى تحولات عميقة في طبيعة حياتنا، وفي أفكارنا وتصرفاتنا وقيمنا ونظرتنا للآخرين وللعالم الخارجي.

ويقصد بورديار بمفهوم "عالم الواقع المفرط" أن التلفاز يعرض لنا مجموعة من المشاهد تزيف الواقع الحقيقي، ونحن نتأثر بها، وعلى أساسها نبني مواقفنا واتجاهاتنا، وإذا تأملنا مختلف الوقائع التي ينقلها التلفاز للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بمختلف تفصيلاتها والمشاهد المكررة عنوة، ومواطن الإثارة المبالغة فيها مثل الحروب والمجاعات والمحاكمات والمطاردات. سيتأكد لنا أن التلفاز إنما ينقل ما يسميه جون بورديار "عالم الواقع المفرط"، فالواقع لم يعد موجودا بالفعل، بل إن تغلغل وسائل الإتصال الجماهيرية في حياتنا وفي كل مكان هو من خلق عالما من الواقع المفرط، تكون بفعل اختلاط أنماط السلوك البشري مع المشاهد والصور الإعلامية، وخير دليل على ذالك هو سلسلة الدعايات التجارية والإشهارات التي تمس مشاعرنا ونتفاعل معها رغم علمنا بزيفها مسبقا[1].

إن نظرة بورديار للعالم الحالي هي أقرب إلى الواقع، فنحن اليوم نجلس أمام التلفاز لساعات نشاهد فيها الأخبار ونبحث عن المشاهد السينمائية الممتعة، وغالبا ما نغادره ونحن نحمل في مخيلتنا مجموعة من الأفكار الجديدة والمعاني والدلالات التي نستمدها من المشاهد والصور، نتفاعل معها ونتأثر بها، وما هي في الحقيقة إلا صورا مفبركة ومشاهد مزيفة بعيدة

[1] نفس المرجع السابق، ص 513.

كل البعد عن الواقع الذي نعيشه، وغدونا نتأثر بالمشاهد التي تعرض علينا من الأحداث والكوارث والمشكلات أكثر بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع، وهذا من شأنه أن يخلق العديد من التناقضات في أفكارنا وقيمنا وسلوكياتنا. وعبر عنه بورديار ب"انحلال الحياة وذوبانها في إطار شاشات التلفاز".

2. أورليخ بك "مجتمع المخاطرة": يعارض "بك" بشدة وقوفنا على مرحلة ما بعد الحداثة، فهو يرى أن هذه المرحلة قد تجاوزناها، ونحن نعيش اليوم في مرحلة "الحداثة الثانية" التي تعولمت فيها المؤسسات الحديثة فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات. لقد بدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار، مفسحا الطريق ليحل مكانه "مجتمع المخاطرة"، أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة "مجتمع الفوضى"، فهو يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية، وقد تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة، وبالرغم من التحسن والتقدم في الحياة الاجتماعية بفضل التطور التكنولوجي إلا أننا كما يرى "بك" لا يمكننا أن نغفل الآثار المدمرة المحتملة لهذا التطور التقاني، سواء في المجالات النووية، أو في انتاج المحاصيل المعدلة جينيا.

ولا يعتقد "أورليخ بك" أن المجتمعات الحديثة تواجه قدرا من المخاطر أكبر من ذلك الذي واجهته المجتمعات القديمة، غير أن المخاطر تختلف في طبيعتها وأسبابها وأصولها، فالطبيعة كانت المصدر الأساسي للخطر الذي كانت المجتمعات تواجهه في الماضي، أما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية وإلى المراحل المتقدمة التي بلغها التطور العلمي والتقني، ويعتقد "بك" أن مسؤولية إدارة تلك المخاطر يجب ألا تترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بشكل رئيسي[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 729.

3. مانويل كاستلز "اقتصاد الشبكات": لقد تأثر "كاستلز كثيرا" بالأفكار الماركسية، ولكنه أخذ في مرحلة لاحقة يبتعد عن هذا الاتجاه، وبدا تأثره واضحا بالمتغيرات الناتجة عن الثورات التقانية في مجالات الاعلام والاتصال الجماهيري، ويرى "كاستلز" أن مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور "الشبكات" و"اقتصاد الشبكات". والطابع الرأسمالي هو المسيطر على الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التواصل والترابط الناجمين عن ثورة الاتصالات العالمية.

ويعتقد "كاستلز" أننا قادرون على أن نتحكم في هذا الاقتصاد الحديث المعولم، ويجب علينا أن نسيطر عليه، ولم يخف كاستلز مخاوفه من الواقع الجديد الذي نعيشه حيث يقول "فإن الكابوس الذي تتخوف منه البشرية، وتصبح فيه الآلات هي التي تسيطر على عالمنا، قد أوشك أن يتحول إلى واقع، ولا تتخذ هذه السيطرة شكل الروبوت الذي يلغي فرص العمل والاستخدام، ولا حواسيب الحكومة التي تقوم بدور الشرطة في مراقبة حياتنا، بل تتمثل في أنساق التعامل المالي القائمة في جوهرها على أسس إلكترونية"[1].

كما يبدي "كاستلز" تفاؤله في أنه بوسع المجتمعات البشرية أن تستعيد جانبا من السيطرة الفعلية على الأسواق المحلية لا عن طريق الثورة كما يعتقد ماركس، بل من خلال الجهود الجماعية التي تقوم بها المنظمات العالمية، والدول التي تهتم بصورة مشتركة بتنظيم الرأسمالية الدولية. وقد تكون تقانة المعلومات كما يرى كستلز وسيلة لتمكين الجماعات، وإحياء المجتمعات المحلية، ويستشهد في ذلك بحالة بعض الدول مثل فلندا التي تشيع فيها ثقافة الحاسوب والأنترنيت الذي يستخدم بين جميع السكان، وفي المدارس، مع شيوع خدمات الرفاه الاجتماعي التي تشرف عليها الدولة بين المواطنين.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 730.

4. أنتوني غدنز "الانعكاسية الاجتماعية": يرى أنتوني غدنز أننا نعيش اليوم في "عالم منفلت" تحف به المخاطر التي تحدث عنها "أورليخ بك". ومع ذلك علينا أن نضيف مفهوم "الثقة" إلى جانب "المخاطر" كما يقول "غدنز"، وهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في مجتمعاتنا الحديثة. وقد أخذ عنصر الثقة هذا بالاندثار مع جملة التحولات المتسارعة في مجتمعاتنا المحلية، وتزايد مظاهر العولمة.

وتعني الثقة حسب "غدنز" أن نعقد الأمل على "أنساق مجردة" لا نعرفها معرفة وثيقة، ولكنها تؤثر تأثيرا مباشرا في حياتنا، مثل المصانع التي تنتج غذائنا، والأجهزة التي تقوم بتنقية المياه التي نشربها، أو البنوك التي نودع فيها أموالنا، والمواقع الإلكترونية التي نضع فيها ملفاتنا الشخصية. وحيث أن الثقة والمخاطرة ترتبطان ارتباطا وثيقا، فإنه علينا أن نكن الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التي تؤثر في حياتنا لنستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر، وبعبارة أخرى فإننا نتعايش اليوم مع مؤسسات تحمل سلاحا ذو حدين، فإذا أحسنا التعامل مع هذه المؤسسات بإيجابية، فستتحسن طريقة حياتنا، وأمنا من المخاطر المحدقة بنا، والعكس صحيح.

والواقع يثبت ذلك، فكثير من المشكلات الاجتماعية والانحرافات تقع نتيجة إساءة التعامل مع هذه الأنساق المجردة التي أحدثتها المتغيرات التكنولوجية والعولمة، والتقدم العلمي، وبالخصوص في تلك الدول التي تسترد بطرق عشوائية، ودون تخطيط محكم هذه التقنيات الحديثة كوضع القوانين اللازمة لحماية المستخدمين لهذه الأدوات وتشريع العقوبات اللازمة لمن يسيئ استخدامها مثل الهاتف النقال، ومواقع التواصل الحديثة، وبطاقات الائتمان، حيث كثير ما يسيء الأفراد التعامل معها، وبالتالي ينتج عنها مشكلات كثيرة مثل القنص والتزوير والاعتداء على خصوصيات الغير، بتقدير منهم أنها موجهة للهو والتسلية، على عكس الدول المصنعة لهذه التقنيات الحديثة، حيث تعرف كيفية التعامل معها وتوجيهها في خدمة الأفراد مع وضع القوانين اللازمة التي تحمي المستعملين.

إن معيشتنا في عصر المعلومات الحالي تعني زيادة في مستوى "الإنعكاسية الاجتماعية"، ويشير هذا المفهوم إلى أننا نقوم على الدوام بالتفكير في الظروف التي تكتنف حياتنا وفي تأملها والتمعن فيها، بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية، وتظل في جميع الأحوال لدينا القدرة على التغيير والتعديل على الصعيدين الفردي والجماعي، ويعني ذلك أننا لم نفقد بعد سيطرتنا على المستقبل.

وعلى الصعيد العالمي فإن الدول المفردة قد فقدت جانبا من القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، وقل نفوذها في وضع السياسات الاقتصادية. غير أن الحكومات مازالت تحتفظ رغم ذلك بقدر كبير من السلطة والنفوذ، كما أن تضافر الجهود التعاونية بين الدول لا بد من أن يزيد من مستوى السيطرة والتوجيه على هذا "العالم المنفلت"، ولا شك أن الهيئات والحركات الاجتماعية التي يشير إليها "أورليخ بك" تقوم بدور مهم خارج الإطار السياسي النظامي التقليدي. غير أنها لا تستطيع أن تحل مكان السياسات الديمقراطية المعهودة، ولا بد أن تتجاوب الحكومات الديمقراطية مع دعوات الحركات الاجتماعية في المجتمع.

وقد أخذت "ديمقراطية العواطف" في الظهور بصورة بارزة في المجتمعات الحديثة خلال العقود القليلة الماضية. ويشير هذا المفهوم إلى ظهور أشكال جديدة من الحياة العائلية يشارك فيها الرجال والنساء على قدم المساواة. لقد كانت أشكال العائلة التقليدية قائمة على هيمنة الرجال، وكان القانون يكرس هذا التباين. وينبغي أن لا يقتصر تزايد المساواة بين الجنسين على حقوق التصويت والأنتخاب، بل يجب أن يشتمل على المجالات الشخصية الحميمية، وإن إشاعة الديمقراطية في الحياة الشخصية ينبغي أن تصل إلى مرحلة التي تصبح فيها العلاقات قائمة على الاحترام المتبادل والتواصل والتسامح.

6. التغير الاجتماعي في الوطن العربي (الجزائر نموذجا)

تتعرض كل المجتمعات البشرية إلى مجموعة من التغيرات تصيب بنائها الاجتماعي، وتؤثر على الوظائف والأدوار لأنساقها الاجتماعية، ولكن ليس هناك اتفاق بين الباحثين على أن كل التغيرات تصيب المجتمعات الإنسانية بنفس الوتيرة، ونفس التأثير، بل يتوقف ذلك بحسب طبيعة المجتمع وبنائه، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهناك بعض المجتمعات هي من تصنع التغير وتتحكم فيه وتوجهه، كما هو الحال عند المجتمعات المتقدمة، وهناك مجتمعات تتعرض إلى موجات من التغير في كافة المستويات، وغالبا ما تجد نفسها عاجزة عن توفير الآليات اللازمة لمواجهة هذا التغير من أجل التقليل من الآثار السلبية التي تنتج عن عدم قدرتها على التكيف مع هذه التغيرات الجديدة، نظرا للخصوصيات الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتاريخية...الخ.

وهذا ما ينطبق على المجتمعات النامية التي لا تستطيع استيعاب ذلك الكم الهائل من التغيرات في كافة المجالات، وبالخصوص مع التطور التكنولوجي، وبروز وسائل الاتصال الحديثة التي اختزلت العالم بأسره، وأصبح ما يسمى بعصر العولمة والغزو الثقافي، حيث تزول فيه الفوارق الثقافية والخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، وهذا ما يخلق اختلال على مستوى نظم المجتمع الواحد، "حيث كان لسرعة معدلات التغير الاجتماعي التي خبرتها دول العالم الثالث ومنها العالم العربي فعالية فصل الحاضر عن الماضي، وجعل المستقبل بعيدا عنهما أيضا، كما عزلت الشباب عن الكبار، ومن ثم ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تزايد إحساس الشباب بالاغتراب واللامبالاة والانعزال عن العديد من المواقف التاريخية في المجتمع"[1].

وعلى هذا المنوال فقد تعرض المجتمع الجزائري إلى مجموعة من التغيرات التي أصابته في البناء والنظم والأنساق وكذلك في أدوار ووظائف مؤسساته الاجتماعية، ونظرا للخصوصية

[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص ص 121.120.

التاريخية والثقافية والاجتماعية للجزائر كمجتمع نامي، فقد تأثر كثيرا بالتغيرات التي أصابته، خاصة وأنه مجتمع حديث العهد بالاستقلال، فهناك تغيرات كثيرة أصابت نظمه الاجتماعية ومؤسساته الأساسية، وحدثت تغيرات كثيرة في وظائف وأدوار هذه المؤسسات، في فترة وجيزة جدا، بل وأن بعض التحولات التي حدث استطاعت شدتها أن تهز البناء الاجتماعي بأكمله، وأفرزت مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية الجديدة لم تكن معهودة من قبل، ومنها على سبيل المثال ظاهرة هروب الفتيات المراهقات من البيت، والتي سنحاول البحث عن أسبابها ومصدر نشوئها من خلال تحليل بناء المجتمع الجزائري مع الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت عليه كعوامل سلبية وربطها بانحراف الأبناء وهروب الفتيات كنتيجة لهذه التغيرات.

1.6 مراحل التغير الاجتماعي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال

سنحاول الوقوف على أهم التغيرات الهامة التي أصابت المجتمع الجزائري قبل وبعد الاستقلال، ومدى تأثيرها على البناء الاجتماعي له، خاصة فترة ما بعد الاستقلال حيث يري الدكتور علي مانع " أنه قبل معالجة أي جريمة، وخاصة جنوح الأحداث في هذا البلد يجب النظر إلى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في الجزائر قبل وبعد الاستقلال"[1].

أولا. مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1832.1954):

يقول (Grand Guillaume):" إنه لمن الصعب تحليل المجتمع الجزائري المعاصر دون التعرض أولا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال التي لعبت دورا مهما في ماضي وحاضر البلاد"[2]. باعتبارها أهم نقطة تحول هز كيان البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وذلك عشية الاحتلال الفرنسي للمجتمع الجزائري سنة 1832، لذلك ستكون هذه المرحلة كأول منطلق لدراسة أهم التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري منذ ذلك الوقت وإلى اليوم، مع

---

[1] علي مانع ، مرجع سابق، ص111.
[2] نفس المرجع، ص117.

الوقوف على أهم الآثار السلبية لهذه التغيرات، ومدى تأثر بنية المجتمع الجزائري بهذه التغيرات في شتى المجالات.

تعد هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري في تاريخه القديم والحديث والمعاصر، لما نتج عن هذا الاحتلال من نتائج وخيمة على المجتمع الجزائري طيلة قرن وأكثر من ربع القرن من الزمن، حاول فيه الاستعمار بشتى السبل تحطيم كل مقومات وأسس المجتمع الجزائري، والتي تعد مصدر قوة وتماسك هذا المجتمع، وبالتالي كان المستعمر الفرنسي يرى أن سبيل إخضاع هذا المجتمع يكمن في تفريقه وتشتيته، والقضاء على دينه الإسلام باعتباره المصدر الأساسي لقوة هذا المجتمع، وذلك ما أكده "لوروا بوليو" (Paul Leroy Beaulieu) في دراساته حول مشكلات الاستعمار فقال: "كل الأمم التي أسست مستعمرات، وضعتها في أراضي خالية أو فيها قلة من السكان، فاستحوذوا على مناطق سهلة الاحتلال تحتوي على أراضي شاسعة وسهلة الاحتلال والأهالي فيها قليلون وموزعون على الأرجاء وبدائيون لا يستطيعون المقاومة، وبالعكس استولت فرنسا في سنة 1830 على أرض آهلة ومفلوحة، يحرسها أهالي كثيرون أولو عزم وثبات، وقد نزل هذا الجنس بهذه الأرض الإفريقية منذ قرون، وكانت له حضارة متقدمة، ويشكل مجتمعا سليما توفرت فيه كل عناصر الحياة والقوة، كما أن له شعور حاد بجنسيته وعاداته وأفكاره وله دين ينفره من الاختلاط بأي جنس كان، وهذا ما يزيد في التعقيد لأن دين هؤلاء الأهالي دين في أعلى الروحانيات، أو من حيث بساطته ووضوح فلسفته فهو يشكل قوة دفاعية لا تخضع لبشر[1].

ومن أجل ذلك جلب المستعمر الفرنسي معه إلى جانب الجيش العسكري، جيشا من الأنتروبولوجيين وعلماء الاجتماع في محاولة منه لدراسة مقومات البنية الاجتماعية للجزائريين في ذلك الوقت كالعقيد "كورنيل تريملي" Corneille Trumelet والذي يعد بمثابة مؤرخ السوسيولوجية الكلونيالية بالجزائر وإفريقيا عامة، وقد قام بدراسة حول مدينتي البليدة وبوفاريك

[1] محفوظ سماتي، مرجع سابق، ص137

من خلال الطابع العمراني للمدينتين وطبيعة سكان المنطقة والقبائل التي ينتمون إليها وهذا خدمة للمصالح الإستطانية[2]. وكذا استعماله لمخطط "سيناتوس كونسلت "(Sénatus consult) في1863، لتحطيم الإطار القبلي الذّي كان يهدد بالمقاومة وكذلك قانون فارنيي (Warnier) 1873 ، كقانون عقاري لسلب الأراضي ، فحطّمت على إثر ذلك القبيلة وعوّضت بالدوّار ، وأصبح الأفراد الذّين كانوا يعملون في أراضيهم و التّي كانت ملكا للجماعة ، يعملون لدى المستعمر مقابل تقاضي أجر[3] .

وكذلك ماسكراي (Masqueray) الذي عاش في الفترة ما بين (1883-1994) والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر، حيث قام ماسكراي بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكّانها كمنطقة ميزاب التي مكث فيها لأكثر من شهرين، باستعمال أسلوب المخادعة بلبس لباسهم وتكلم لغتهم وهذا ما سمح له بفهم طبيعة هذا المجتمع المتميز بالانغلاق، حيث قام بجمع مادة علمية هائلة عن بني ميزاب متمثلة في الكتب التاريخية والدينية والتّشريعية لميزاب، كما عمل على تأليب بني ميزاب على القبائل العربية الأخرى بحجة أن بني ميزاب هم خوارج كما قال ابن خلدون وذلك بغرض إيقاع العداوة بينهم حتى لا يتحالفوا ضد المستعمر ويسهل احتلالهم، أما الأطروحة التي قام بها تحت اسم Formation des cites فتعد من أشهر أعماله وقد بين فيها أن المجتمع البربري متكون من طبقات ترتكز أساسا على التضامن كما حللت أسباب التلاحم وقوة المقاومة للاستعمار وأنجع حل هو القاعدة التي تقول: "فرق تسد". وعلى هذا المنوال قام الاستعمار الفرنسي بدراسات معمقة حول المجتمع الجزائري بهدف تفكيكه والسيطرة عليه ماديا وفكريا وعقائديا[1].

---

[2] جمال معتوق، "السوسوديولوجيا الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ،العدد 1، 2007، ص 22.
[3] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 63.
[1] جمال معتوق. المرجع السابق. ص 16.

وعلى هذا الأساس قام المحتل الفرنسي بفرض نمط حياة جديدة، مجهولة كليا عن المجتمع الجزائري، وفرضها تمّ بالسيطرة والاستغلال، فالتأثير الثقافي لم يكن اختياريا و لا مرغوبا فيه، بل كان مرإما وباتجاه أحادي، مما أدّى إلى اختلال في توازن العلاقات الاجتماعية .فتأثر المجال الاجتماعي (الحضري و الريفي) بتهيئة اجتماعية جديدة غاب ضمنها الإطار المرجعي الثقافي حسب إستراتيجية مخطّطة ، حتى تتم السيطرة على المجتمع و تتحقق المصالح الاقتصادية .

فعرف الأهالي اقتصادا رأسماليا معتمدا على الاستغلال والاستنزاف، وتغير النظام الاجتماعي الذي كان قائما على التضامن الأسري والاجتماعي، وفرض عليهم نموذجا ثقافيا أجنبيا غربيا حتم عليهم بإدخاله قيما و معايير أخرى من ناحية اللغة، الدين، التقاليد، الأخلاق، فقد كان نمط الحياة الذي فرضه الاستعمار الفرنسي مختلف تماما عن عادات وتقاليد الشعب الجزائري، حيث كان يمثل القوة والهيمنة والسيطرة، وتميز بالروح الفردية والتقسيم الاجتماعي للعمل من أجل الاندماج في العمل لكسب العيش والاستقرار وفي هذا الصدد يقول بيير بورديو" إنّ الانقطاع مع التقاليد الناتج عن الهجرة و التعامل مع حضارة تقنية ذات غاية دنيوية، والانتقال من العشيرة ذات الارتباط المقدس إلى علاقات المصنع، والحزب، والنقابة المبنية على المصلحة المادية أو البرغماتية التي حلت محل التضامن الجماعي والتآزر والتكافل الذي تضمنه العشيرة أو القبيلة لأفرادها وكذا الاختيار السياسي، وعوامل الهجرة، والنظام الاقتصادي في المدن، أدى إلى انقسام العائلة الممتدة التي عوضت بالأسرة الصغيرة، والكثير من التأثيرات أدخلت تغييرات على القيم وهدمت الأرضية التي تنغرس بها جذور التدين التقليدي" [1].

لقد أثرت الثقافة الغربية ونمط الحياة الجديد الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري كثيرا على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري الذي يتميز بخصائص اجتماعية مثل

---

[1] Pierre Bourdieu. Sociologie de l'Algérie, Paris, PUF, 1958, p104.

التكافل والتضامن والقبلية التي تبقي دائما على أفرادها متماسكين، وتفرض عليهم أنواعا كثيرا من الضبط الاختياري، كما ساهم النظام القبلي وقوانينه المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف بقدر كبير في الأمن والاستقرار، وحماية المجتمع الجزائري من الانحراف والتفكك والجريمة، وكانت القوبة صارمة ومنفذة في حق أي مخالف أو معتدي أو مجرم.

وكنتيجة لهذا الاحتكاك بين ثقافتين متباينتين، تولد ضغط وصراع بين قيم تقليدية مبنية على التضامن، وقيم عصرية تنبع من الاقتصاد المعتمد على الأسرة الصغيرة حسب النموذج الأوروبي، بسبب نظام الأجور الذي ضمن الاستقلالية الاقتصادية للفرد، فقيم الثقافة العصرية ترسخت لدى الأفراد عبر الأجيال، وجعلت الفرد يعيش صراعا بين التقليدي والعصري وأصبح هذا الأخير له نفس الفعالية التي يمارسها على الغربيين أي نمو الاحتياجات، لكن سرعان ما أدّت هذه الوضعية إلى ظهور وعي بعدم التساوي وبالحواجز الموجودة ما بين المجتمعين، الشيء الذّي كوّن المقاومة[2].

عاش أفراد المجتمع في تلك الفترة مسرحا من التناقضات نتيجة تحطيم البنية التقليدية بطريقة لا إرادية منهم، فلم يلبثوا يتقبلوا الاندماج ضمن بنية عصرية غربية كانت مفروضة عليهم، غيّرت نهج حياتهم بطريقة ضاغطة. فتحطيم القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لهم، والمتمثّلة في القبيلة لم يكن دون مقاومة منهم، الشيء الذّي أدّى إلى تغيرات عميقة في بناء المجتمع الجزائري.

وبالتالي أضعف هذا النظام الاجتماعي الاستعماري التضامن والترابط القبلي الذي يعتمد أساسا على وحدة الدم والأرض والعادات والتقاليد، وأدى إلى عجز أفراد الأسرة الواحدة عن تقديم العون لبعضهم البعض. وهذا ما أدى إلى ظهور الأسر النووية، كما أدى هذا النظام الجديد إلى تغير في المكانة والأدوار داخل الأسرة، وظهر عمل المرأة في المدن ومنافسة

---

(2) Ibid, p.p.120-123

الرجل في العديد من مجالات العمل التي كان يحتكرها، وأدخل نظام تعليم الأطفال ذكورا وإناثا، سواء في المدارس الفرنسية أو في المدارس الإصلاحية التّي جاءت كردّ فعل للتعليم الفرنسي، أدخل عامة تغييرا جذريا للنمط المعيشي التقليدي.

وهكذا قام الاحتلال الفرنسي في الجزائر على العنف والقتل والتشريد ونهب ممتلكات الأهالي، حيث ذكر محفوظ سماتي أن "بيليسي دي رينو" (Pellissier de Raynaud) ذكر ذلك الوضع بمرارة فقال: "لم يقع ربما أبدا احتلال حتى في القرون الهمجية في فوضى إدارية مثل ما جرى في الجزائر، حتى الحشود القادمة من الشمال والتي قضت على بقايا الإمبراطورية الرومانية كان سلوكها أكثر حكمة وأكثر تعقلا، وهكذا بقي المجتمع الجزائري يعاني من بطش الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن، واغتصبت كل ممتلكاته وأراضيه الخصبة، وطرد الأهالي إلى الجبال والأراضي القاحلة، وبسبب هذه الهجرة الجماعية تشتت المجتمع الجزائري في أرجاء الأراضي الجرداء، أو تم تجميعهم في مناطق نائية كضرب من ضروب الحصار، كما تم تفكيك القبائل إلى دواوير متناثرة (مفرد دوار) وعين على رأسها قياد(*) موالون للاستعمار[1]، وذلك للقضاء على القوة المتشكلة جراء عصبية الأفراد وهم مجتمعون، وهكذا تفككت البنيات التقليدية للمجتمع، وزالت الروابط الاجتماعية، "فالتوازن الذي كان موجودا بين مدن الساحل والمدن الداخلية، والتكامل الاقتصادي بين الجنوب والشمال والتعاون بين العالم الحضري والعالم الريفي كله تلاشى"[1].

ثانيا. مرحلة انطلاق ثورة التحرير الجزائرية الكبرى (1954- 1962):

لقد شهد المجتمع الجزائري في هذه المرحلة أبشع صور الإبادة الجماعية التي شهدتها المجتمعات البشرية على مر التاريخ، حيث راح ضحية هذه المجازر أكثر من مليون ونصف

(*)جمع قايد، والقايد هو رئيس القبيلة أو الدوار تابع للإدارة الفرنسية استعمله المستعمر الفرنسي في التقسيم الإداري من أجل إحكام السيطرة على التجمعات السكانية الجزائرية في ذلك الوقت.

(1) محفوظ سماتي، مرجع سابق ، ص 152.

(1) نفس المرجع السابق، ص131.

مليون شهيد أي ما يعادل 8/1 من سكان الجزائر في ذلك الوقت، ناهيك عن عمليات التهجير وإقامة المحتشدات التي وصل عددها إلى أكثر من 2500 محتشد، وفاق عدد المحتشدين ثلاثة ملايين جزائري، يفتقرون إلى أدنى شروط الحياة، يعانون من ضيق المسكن والاكتظاظ وتفشي الأمراض والأوبئة وسوء المعاملة، وهذا ما كان قد أكد عليه كل من "بيير بورديو" و"عبد المالك صياد" في كتابهما الموسوم الاجتثاث "le déracinement" أي اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في المحتشدات، و ذلك بهدف فصل السكان عن الثوار وقطع كل مصادر التموين والمساندة لهم[2].

وبهذا النسبة الكبيرة من الأهالي المهجّرين إلى المحتشدات الرابط بينهم وبين الأرض والأجداد، فالعديد من العائلات وجدت نفسها مفصولة عن غيرها، وغُيرت ألقابها، وتفككت القبيلة والعشيرة التي طالما كانت تمثل النظام الاجتماعي الحامي لقيم وتقاليد الهوية العربية والإسلامية، وتفككت إلى أسر نثرت عبر المحتشدات، "و نجم عن ذلك تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري فمواصلة أنتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هربا من القتل والبطش والحشد في محاولة عزل الأهالي عن الثورة من قبل الاستعمار الفرنسي، وأدى ذلك إلى خلق أكواخ من الصفيح (Baraques)، حيث بلغ عددها سنة 1954 حوالي 52000 كوخ في المدن الحضرية ونمو الأحياء الهامشية[1]".

وكان هذا التفكيك للقبيلة مخططا من قبل المستعمر الذي كان يمجد النظام القائم على الخلية العائلية، حيث طالما كانت القبيلة تشكل حاجزا أمام المستعمر لما فيها قيم صلبة تلهم الأفراد المنتمين إليها، "يشارك فيها الفرد مسؤوليات الجماعة والإنجازات والنفوذ، وبالتالي

---

[2] Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad. Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie. Paris , Minuit,1964, P 31.

[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 145.

أفراحها وأتراحها، أنتصارها وفشلها، سمعتها الحسنة أو السيئة، طموحها قناعتها"[2]، وبعد تفكيكها تحولت إلى القيم الفردية القائمة على الأنانية والفردانية والعزلة والشقاوة.

وفي هذه المرحلة فقد المجتمع الجزائري الكثير من المقومات الاجتماعية التي طالما رسخت الهوية الجزائرية عبر العصور، ومع سقوط النظام القبلي أو العشيرة غزت المجتمع الجزائري قيم دخيلة مستوردة من الضفة الأخرى، عبر الاستعمار الفرنسي، فعاش المجتمع الجزائري حالة من الاغتراب وفقدان الهوية، واختلت المنظومة القيمية عنده، وهكذا عملت هذه الأوضاع التي خلفها الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري بعد الاستقلال على خلق التناقض داخل المجتمع الجزائري، الذي أضحى يفتقر إلى منظومة قيمية واضحة بعد التحولات الجذرية التي أحدثها النظام الفرنسي داخل مجتمع يختلف كليا في عاداته وتقاليده وثقافته ودينه، وترسخت التبعية للدولة المركز بعد الاستقلال.

ثالثا. التحول الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال:

استعملنا في هذه المرحلة مصطلح تحول بدل التغير، لأنه الأنسب في هذه المرحلة، وإذا كان كل تغير هو" كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة"[3] فإن ليس كل تحول هو تغير لأنه يعني الانتقال من حال إلى حال، كأن يتحول المجتمع من الاقتصاد الزراعي الرعوي إلى الاقتصاد الصناعي، ثم إلى الاقتصاد الخدماتي، ثم يتبعه بعد ذلك التغير الاجتماعي، كما يعني التحول في نمط المعيشة والتحول من الريف إلى الحضر، وهذا التحول يكون سريعا جدا وعميقا وفي وقت قصير، لذلك يحدث طفرة، وبصورة فجائية[1].

---

[2] هشام شرابي، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. مرجع سابق، ص348.
[3] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 45.
[1] محمد بومخلوف وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات. مطبعة الملكية، الجزائر، 2012، ص 141.

وهذا ما تم في الجزائر عقب الاستقلال مباشرة، حيث عرفت الجزائر تحولات كبيرة في مختلف المجالات، لأن المؤسسات والسياسات والنظم التي خلفها المستعمر بعد رحيله لم تكن مناسبة لحياة واحتياجات الجزائريين الذين انتقلوا من مرحلة الاستعمار والعبودية إلى مرحلة الاستقلال والحرية، فالتحول الأول كان التحول من الريف إلى الحضر نتيجة الهجرة الريفية الكبيرة، والتي يقابلها سكنات شاغرة خلفها المستعمر في المدن، والتحول من الزراعة إلى الصناعة نتيجة السياسة التنموية التي أنتهجتها الدولة المستقلة وإنشاء هياكل قاعدية وبنى تحتية صلبة، والتحول من النظام الاقتصادي الليبرالي الاستعماري إلى النظام الاقتصادي الاشتراكي، ثم الاقتصاد الليبرالي.

وقد مر المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم عبر عدة مراحل يمكن تقسيمها زمنيا، حيث كانت هذه الفترات متباينة ومختلفة، ويمكن رد ذلك إلى التغيرات الاجتماعية المتسارعة والعميقة التي شهدها المجتمع الجزائري حيث تأثر البناء الاجتماعي كثيرا بهذا التغير المتسارع، وصار يفتقد إلى منظومة قيمية واضحة يمكن الاستناد إليها في التنشئة والتربية والمعاملة الأسرة، ويعتبر جيل الشباب الأكثر تأثرا بهذه الأوضاع، وهذا ما تؤكده المشكلات الاجتماعية التي باتت تهدد أمن واستقرار المجتمع والأفراد في كل وقت، وتنقسم هذه المراحل على النحو التالي:

أولا: مرحلة البناء والتشييد (من الاستقلال إلى بداية الثمانينات) : وهي المرحلة التي قادها جيل الثورة المباركة، وقد كان الحماس كبيرا في تلك الفترة بنفس الحماس الثوري في خطاباته وشعاراته التنموية، وقد كانت التغيرات السريعة والعميقة متلاحقة عقب مرحلة الاستقلال مباشرة، فالتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال في المجال الاقتصادي والاجتماعي أثرت كثيرا على النمط المعيشي للجزائريين، وبدأت البرامج التنموية تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل يعد بالأمل الكبير خاصة عند الشباب، وكانت فرص العمل متوافرة في ظل النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم على أولوية الطلب الاجتماعي على الطلب الاقتصادي

في التوظيف، زيادة على ذلك تميز هذا الجيل من الناحية الاجتماعية بأنه لا زال وثيق الصلة بالنمط المعيشي القائم على شظف العيش والقناعة والبساطة في الحياة[1].

ثانيا: مرحلة الإحباط واليأس (الثمانينات): وتبدأ هذه المرحلة بعد حوالي 20 سنة من الاستقلال، حيث تراجعت السياسات التنموية في هده الفترة، وفشل المخططات الاقتصادية التي كانت مسطرة لخدمة الاقتصاد الوطني وظهرت التبعية الاقتصادية بشكل حاد نظرا لارتفاع فاتورة الاستيراد بشكل كبير، فبعد أن كانت الجزائر تصدر الحبوب، أصبحت تستورد ما قيمته نصف عوائد البترول على المواد الغذائية، ويرجع ذلك إلى غياب أو فشل البرامج التنموية المخصصة للقطاع الزراعي والفلاحي، مما نجم عنه هجرة الفلاحين للأراضي والتحاقهم بالمناطق الحضرية بحثا عن فرص العمل حيث تزايد عدد سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 42% سنة 1977، ليصل إلى 50% سنة 1995 وهذا ما شكل عوائق أخرى تتمثل في اكتظاظ المدن وظهور الأحياء الهامشية وأزمات السكن مع بقاء المرافق الضرورية والخدماتية على حالها [2].

كما أدى تراجع أسعار البترول الذي يشكل 98% من عائدات الجزائر إلى تقلص الواردات من المواد الأولية والتجهيزات لبعض الوحدات الصناعية، مما أدى بالكثير من المصانع والهياكل القاعدية إلى التوقف، وتسريح العمال، وبالتالي ظهر ما يسمى بالشباب "الحيطيست"، وهكذا بدأت التوترات والصراعات الاجتماعية مع الدولة آخذة في البروز تمهيدا للمرحة القادمة التي لا تنبئ بخير.

ثالثا: مرحلة العنف والانفلات الأمني (5 أكتوبر 1988 إلى سنة2000): في يوم الخامس من أكتوبر 1988 خرج الشباب الجزائري الغاضب إلى الشارع بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي بات يعيشها بسبب فشل المخططات التنموية، وانتشار البطالة و

---

[1] نفس المرجع سابق، ص156.
[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 159.

أزمة السكن، وتراجع دور المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، وبدأ الخروج إلى الشارع وغلق الطرق بالمتاريس وإحراق العجلات المطاطية شيئا مألوفا، وقد انتقلت هذه الاحتجاجات إلى خارج المدن لتشمل القرى والبلدات الصغرى، كما أصبح الاعتراض على كل المشاريع كتوزيع السكنات والمحلات التجارية وتوزيع مناصب العمل، مما أدخل البلد في صراعات بين الشعب وقوات الأمن وعمت الفوضى والشغب[1].

ومع بداية التسعينيات شهدت الجزائر انفلاتا أمنيا غير مسبوق أو ما يصطلح عليه باسم العشرية السوداء، حيث دخلت الجزائر في دوامة من العنف أو الإرهاب الذي راح ضحيته آلاف الجزائريين والجزائريات من مختلف المناطق والأعمار والانتماء والمهن والانتماءات بالإضافة إلى آلاف المهجرين خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث يتوفر الأمن[2]، ونتيجة لهذا الوضع الأمني المتردي اختلت كل المعايير الاجتماعية والثقافية والقيمية، وتدهورت مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية بشكل كبير، واهتز البناء الاجتماعي الجزائري بشدة في تلك المرحلة.

رابعا: مرحلة الهروب من الواقع الاجتماعي (من سنة 2000 إلى اليوم): في هذه المرحلة عاد الاستقرار نسبيا إلى المجتمع الجزائري وقد كانت نتائج العشرية السوداء وخيمة على مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت هذه المرحلة تغيرات عميقة على المستوى الاجتماعي والثقافي بسبب الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الهجرة إلى الخارج وبانتشار ما يسمى ب"الحرقة" التي أنتشرت كثيرا بين أوساط الشباب، والتطور الكبير الذي شهدته وسائل الاعلام والاتصال، وبات تأثر الشباب بالنمط المعيشي الغربي واضحا جدا من خلال السلوكات والتصرفات التي اعتنقوها وأصبحت تشكل جزءا من حياتهم الخاصة.

---

(1) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 157.

(2) مصطفى عشوي و آخرون، الصدمات النفسية في الجزائر. دار الأمة، الجزائر، 2012، ص113.

في هذه المرحلة أخذت الثقافات الفرعية بين الشباب في الانتشار واحتلت مواقع ومجالات كثيرة خاصة في المناطق الحضارية، مثل حراسة مواقف السيارات والبيع على الأرصفة والانتشار في الأحياء الهامشية أين يغيب الأمن و تنموا الجريمة والانحرافات بشتى أشكالها وقد ساهم في تغذيتها الفقر والبطالة والتسرب المدرسي وانتشار الجنوح والجريمة بشكل خاص.

هذه الثقافات التي تبناها شباب اليوم هي بسبب رفضهم للأوضاع الاجتماعية السائدة، و هروب منها إلى العالم الذي يريدون أن يحيوه من خلال تشكيل هذه العصابات التي تلج عالم الانحراف من بابه الواسع، في ظل تراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وتوفر الملاذ الآمن داخل المدن الكبرى وفي أحيائها الهامشية حيث تكون الأوضاع الاجتماعية متدهورة والأمن يكون غائبا، وبالتالي تمارس تلك العصابات أنشطتها الإجرامية والانحرافية بعيدا عن أعين رجال الأمن.

من خلال استعراضنا لأهم مراحل التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الجزائري، وذلك قبل وبعد الاستقلال، نلاحظ أن هذه التغيرات كانت سريعة جدا، والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال كانت عميقة، حيث كان المجتمع الجزائري في كل 10 سنوات يشهد موجة من التغيرات العميقة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، و بالأخص ذلك المتعلق بالجانب الأسري، حيث فقدت الأسرة الجزائرية العديد من خصوصياتها، وطرأ على بنائها العديد من التغيرات في الحجم، والعلاقات والمكانة والأدوار، وفي العادات والتقاليد ونمط المعيشة وفي تنشئة الأبناء، كل ذلك ساهم في بروز العديد من التغيرات في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر اجتماعية جديدة مثل الفتور في العلاقات الاجتماعية و انتشار الفردانية والمصلحة الخاصة بالإضافة إلى صراع القيم بين جيل الشباب وجيل الآباء، وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعية بما في ذلك الرسمية منها، وغير الرسمية.

2.6 مظاهر التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.

لقد شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة بعد الاستقلال مباشرة بسبب السياسات التنموية التي أقيمت تلبية للاحتياجات المتزايدة من طرف السكان وهذا عقب الاستقلال مباشرة، كما أن للفترات المتعاقبة التي تلت تلك المرحلة الأولى من الاستقلال، والتي كانت قاسية على المجتمع الجزائري في بعض الفترات التي تلت مرحلة الثمانينات، وإلى غاية سنة 2000 كما وضحنا ذلك في المبحث السابق، مما نجم عن تلك الظروف العديد من التغيرات في مجالات شتى، الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية والثقافية والتي نستعرضها على النحو التالي:

أولا: في المجال الديموغرافي:

أما من الناحية الديموغرافية فقد عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا عقب الاستقلال خاصة في فترة الستينيات، وإلى غاية منتصف الثمانينات، إذ ارتفع عدد سكان الجزائر بمعدل وسطي فاق 3.34%سنويا في الزيادة الطبيعية، وهذا خلال فترة 20 سنة، أي منذ التعداد الأول الذي جرى في الجزائر المستقلة سنة 1966 والتعداد الثاني للسكان الذي جرى سنة 1987، وعلى إثر هذه الوتيرة تضاعف عدد سكان الجزائر بنسبة الضعف حيث انتقل من 11.826.000 نسمة سنة 1966 إلى 23.477.000 نسمة خلال سنة 1987، ثم في السنوات التي تلت بدأت معدلات النمو الطبيعي في الانخفاض حيث بلغت الزيادة الطبيعية بين سنتي 1986 و1990 حولي 2.62%، أما السنوات التي تلت 1990 فقد تراجعت فيها معدلات النمو الطبيعي بنسبة كبيرة إلى أن بلغت أدنى مستوى لها منذ الاستقلال، وذلك سنة 1997 بحولي 1.64% [1].

[1] الطاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 111.

أما بالنسبة لسنوات ما بين 2005 و2010 فقد سجلت فيها الجزائر ارتفاعات في نسب الزيادة الطبيعية حسب التقارير الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات، حيث انتقلت معدلات الزيادة الطبيعية من 1.69% سنة 2005 إلى 2.03%، والجدول التالي يوضح نسبة الزيادة الطبيعية في الجزائر بين سنتي 2005 و2010 وفق التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات:

الجدول رقم (4)

تطور عدد السكان في الجزائر بين سنتي 2005 و2010 .

السنة	عدد السكان	الزيادة الطبيعية	النمو الطبيعي	معدل الزيادة الطبيعية%
2005	32 906	703	556	1.69
2006	33 481	739	595	1.78
2007	34 096	783	634	1.86
2008	34 591	817	663	1.92
2009	35 268	849	690	1.96
2010	35 978	888	731	2.03

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، أهم المؤشرات الديموغرافية خلال الفترة 2005-2010 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النمو الديمغرافي في الجزائر يشهد ارتفاعا مستمرا، وكذلك بالنسبة لمعدل الزيادة الطبيعية، حيث انتقل معدل الزيادة الطبيعية من 1.69% وذلك سنة 2005، إلى 2.03% وهذا في سنة 2010.

ولكن إذا ما قارنا هذه الأرقام، والارقام التي سجلت عقب الاستقلال نلاحظ أن الزيادة الطبيعية قد انخفضت بنسبة كبيرة أي من 3.34% سنة 1966 إلى 2.03% سنة 2010، كما سجل أدنى مستوى له سنة 1997 بنسبة قدرت ب1.64%.

من خلال الأرقام السابقة حول النمو الديمغرافي في الجزائر الذي حصل عقب الاستقلال، نلاحظ أن للاستقرار السكاني والأمني لعب دورا مهما في ارتفاع الخصوبة في الجزائر، لذلك كان أمام الدولة الجزائرية تحديات أخرى في تلك الفترة منها وضع مخططات تنموية ومشاريع لتلبية الحاجيات المتزايدة من طرف السكان وتوفير مناصب الشغل والمرافق الضرورية لهم خاصة في مجال السكن والصحة والتعليم والشغل.

ومنذ سنة 1986 بدأ معدل الزيادة الطبيعية في الانخفاض ويقابله في ذلك تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبروز العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتعرقل العديد من المشاريع التنموية بسبب تراجع أسعار البترول، وارتفاع المديونية والتبعية للخارج، مما نجم عنه تعطل المشاريع التنموية وغلق المصانع وتسريح العمال، وانتشار البطالة وأزمات السكن.

أما بالنسبة لسنوات التسعينيات التي سجلت فيها الجزائر أخفض نسبة لمعدل الزيادة، وذلك منذ الاستقلال، ويرجع ذلك في الأساس إلى الانفلات الأمني الذي شهده المجتمع الجزائري في تلك العشرية، وغياب الاستقرار وتوقف مسار التنمية كما أدى هذا الوضع إلى ارتفاع حالات الوافيات وانخفاض نسبة المواليد وهذا ما تؤكده الأرقام، حيث انخفض معدل الزيادة الطبيعية من 2.49% سنة 1990 إلى 1.64%سنة 1997.

ومنذ سنة 2005 بدأت الجزائر تسجل ارتفاعا في نسبة الزيادة الطبيعية، حيث انتقلت هذه النسبة من 1.69سنة 2005 إلى 2.03 سنة 2010، ويعود ذلك أساسا إلى الاستقرار الأمني الذي بدأ المجتمع الجزائري يشهده منذ سنة 2000، وكذلك تحسن الأوضاع المعيشية،

وسير عجلة التنمية نحو الأمام، وأنتعاش الاقتصاد الوطني، وتراجع المديونية الخارجية، مما ساهم في انخفاض نسبة البطالة و ارتفاع نسبة الدخل.

من خلال استعراضنا لأهم المؤشرات الديموغرافية التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، وإلى غاية سنة 2010، نلاحظ أن هناك تذبذب في نسب الزيادة الطبيعية حيث كانت مرتفعة في المرحلة التي تلت الاستقلال، وبلغت أعلى مستوى لها بنسبة قدرت ب3.34% سنة 1966 ثم انخفضت إلى 1.64%، وذلك سنة 1997 ثم عادت إلى الارتفاع مجددا حيث سجلت سنة 2010 معدل زيادة طبيعية قدر ب2.03%.

ويعود سبب هذا التذبذب في النسب الديموغرافية للمجتمع الجزائري إلى الظروف والتغيرات التي كان يمر بها، حيث شهدت فترات الأنتعاش الاقتصادي والاستقرار الأمني زيادة في النمو السكاني كما هو الحال في سنوات الستينيات التي عقبت الاستقلال، وسنوات الألفية الثالثة التي شهدت استقرارا أمنيا وأنتعاشا اقتصاديا، كما شهدت فترات الأنتكاس الاقتصادي والانفلات الأمني تراجع في نسب النمو الديموغرافي، وذلك خلال سنوات الثمانينات والتسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تراجع كبير في النمو الاقتصادي وفي أسعار البترول وارتفاع المديونية، وصاحبه في ذلك زيادة في مشاكل السكن والبطالة، مما نتج عنه موجات من الغضب والعنف الاجتماعية، وفي سنوات التسعينيات تأزم الوضع أكثر، وغاب الأمن وتراجع نمو الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة، صاحبه في ذلك تراجع في نسب الزيادة الطبيعية "وفاق فيها معدل انخفاض الولادات معدل انخفاض الوفايات[1]"، وبالتالي كلما ارتفع النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الأمني كلما ازداد معدل النمو الديموغرافي، والعكس صحيح.

[1] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص111.

ثانيا: في المجال الاقتصادي:

ومن الناحية الاقتصادية فقد كان الاقتصاد الموروث عن الاستعمار الفرنسي لا يلبي احتياجات الشعب الجزائري لأنه كان موجها إلى السوق الأوروبية، ولم يراعي حاجيات الشعب الجزائري، وبخاصة الاقتصاد الريفي والزراعة التي كانت قائمة على زرع الكروم وبعض المحاصيل الموجهة للمستهلك الأوروبي، حيث أدت التنمية الرأسمالية أثناء الحقبة الاستعمارية إلى خلق اقتصاد ذو إنتاج خارجي وإبقاء دولة المحيط في تبعية وفقر دائم، وحتى التصنيع الذي كان يوجه إلى الأسواق المحلية والذي تشرف عليه المجموعات الفرنسية كان يتلقى قوته المحركة من الخارج، ويذكر لنا الدكتور علي بوعناقة بعض ملامح القطاع الرأسمالي في الجزائر غداة الاستقلال منها[2]:

1. نموذج الاستهلاك الذي جلبه الأوربيون من فرنسا وتقبله عدد كبير من الجزائريين وبخاصة في المدن.

2. الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدن بسبب تفاوت شروط الحياة، والتنمية الكبيرة التي تشهدها المدن على حساب الريف، وتوفر فرص العمل والمرافق الهامة في المدن وغيابها في الريف أدى إلى تبعية الريف للمدينة وهي من مخلفات النظام الاستعماري.

3. قطاع المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي، وما يسهم به في النهوض بموجات التنمية الاقتصادية وآليات خضوعه للاقتصاد العالمي، والتأثيرات الدولية.

4. من القضايا المهمة الموروثة، والتي تخلق إحدى المصاعب للدولة آجلا، هو الجهاز الإداري الضخم الذي كان يستنزف أموالا ضخمة إلى جانب مساهمته بعد العناصر البرجوازية بالوسائل التي تمكنها من القيام بدور فعال في تشويه الاقتصاد وتحريف التوجهات السياسية.

---

[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 144.

5. أدت البيروقراطية الاقتصادية والإدارية الناجمة عن الجهاز الإداري الضخم دورا كبيرا في تسرب التأثير الامبريالي بالطريقة نفسها التي تسرب بها من خلال الطبقة البرجوازية الوطنية التي تهدف إلى عرقلة السياسة والعمل على تحريفها.

لذلك كان على الدولة المستقلة حديثا أن ترسم إستراتيجية تنموية واضحة لإعادة هيكلت قطاعها الاقتصادي خدمة لاحتياجات المجتمع الجزائري، وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج طرابلس (1962) والذي أكد على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية على غرار ما حدث في العديد من البلدان[1]. وفي سنة 1964 قامت جبهة التحرير الوطني بإعداد ميثاق، والذي تم فيه تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي:

1. خلق مناصب عمل جديدة، وذلك طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

2. إقامة مركبات كفيلة بوضع قواعد التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر، إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق واسعة، ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا، وعليه فإن مثل هذا التمركز يجب أن لا يوجه في النطاق الجزائري فحسب، بل في نطاق جغرافي أوسع، حتى تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية.

وقد مرت الدولة الجزائرية المستقلة على العديد من المراحل في مسارها التنموي، وذلك بغية تحسين النمو الاقتصادي، ووضع قاعدة تحتية قوية تضمن الاستقلال الاقتصادي، وتخرج الجزائر من التبعية والمديونية، وفيما يلي نقوم باستعراض أهم مراحل المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال وإلى اليوم:

---

[1] جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978). ترجمة الصديق سعدي، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص19.

1. مرحلة الاقتصاد الموجه أو المخطط: تلت هذه المرحلة استقلال الجزائر ورثت فيه اقتصادا كلونياليا لا يلبي احتياجات المجتمع الجزائري، لذلك كانت على الدولة المستقلة رسم سياسة إقتصادية تنموية تلبي الاحتياجات، وقد تجسد ذلك في الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني في برنامج طرابلس (1962) وميثاق الجزائر (1964) والميثاق الوطني (1976)، "وقد مثلت هذه المواثيق القاعدة التصورية والفكرية للمسار التنموي في الجزائر آنذاك، لذلك جاءت المخططات التنموية لتجسيد هذه التصورات بأسلوب عقلاني، وقد كانت إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف هامة تتمثل فيما يلي"[1]:

- التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي.
- التوصل إلى تحقيق استقلال اقتصادي.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية

ومن أجل ذلك شرعت الجزائر في عملية تأميم الهياكل القاعدية التي كانت ما تزال تحت سيطرة رجال أعمال فرنسيين، وفي سنة 1966 تم تأميم 96 مؤسسة صناعية فضلا على تأميم البنوك وشركات التأمين، وفي سنة 1968 أصبحت الدولة تسيطر على حوالي 80% من القطاع الصناعي[1].

كما قامت بوضع المخططات الاقتصادية أولها المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي كان يهدف إلى إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية واجتماعية وثقافية لتلبية حاجيات المواطنين، وضمان الرفاهية الاجتماعية لهم، وبعدها جاء المخططان الرباعيان الأول (1970-1973) والثاني (1974-1978) اللذان تضاعف فيهما عدد الاستثمارات خاصة في القطاع الصناعي، وذلك بغية بناء قاعدة صناعية متينة، يمكن من خلالها تلبية حاجيات السوق المحلية والتخلص من التبعية الاقتصادية، وتلتها بعد ذلك المخططان الخماسيان الأول

[1] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 181.
[1] علي مانع، مرجع سابق، ص 122.

(1980-1984) والثاني (1985-1989)، وقد ازداد عدد الاستثمارات في هذه المرحلة بغية تلبية الحاجيات المتزايدة من طرف السكان خاصة في مجال الشغل والسكن من خلال إعادة تنظيم المدن الكبرى عن طريق تجديد الأحياء والتخلص من الأحياء القديمة، وكذلك توقيف النزوح الريفي والهجرة الداخلية من خلال خلق مدن جديدة على حدود المناطق الجبلية، وعلى الهضاب العليا للبلاد وتعمير هذه المناطق الداخلية وخلق حركة اقتصادية فيها، وكذلك توسيع المراكز العمرانية ومناطق الصحراء، وتدعيم نشاطاتها الاقتصادية والزراعية[2].

وهكذا علمت الدولة الجزائرية على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق وضع تلك المخططات ورصد مبالغ مالية خيالية لها لتحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية، وهنا يكمن السؤال: هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق الأهداف المعلنة في المواثيق الوطنية والمتمثلة في تطبيق النهج الاشتراكي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين؟

يرى الدكتور علي بوعناقة أن الأهداف الطموحة التي رسمت سابقا لم تتحقق واقعيا وذلك لعدة أسباب منها[1]:

- التناشز بين أهداف الخطة المعلنة ونتائجها المحصلة.
- عدم التوازن بين الأهداف والأدوات المادية في فترة الرخاء.

والدليل الآخر هو دخول الجزائر في مرحلة جديدة تتمثل في القيام بإجراءات ميدانية لإعادة تنظيم جذري للاقتصاد الوطني، وإعادة هيكلت المؤسسات الاقتصادية العمومية التي عرفت الكثير من الظواهر السلبية، تمثلت على وجه الخصوص في إهدار الوقت والجهد والتأخر في الانجاز، فضلا عن التأخر في التمويل في المواد الأولية وغيرها، كما تبين أيضا أن هناك صعوبات في التسيير، وعدم التحكم في المتابعة، ومن ثمة ظهر الخلل في سير

---

[2] الطاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص 188.
[1] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 158.

الجهاز الاقتصادي الوطني، الأمر الذي أدى إلى إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية[2].

2. مرحلة إعادة الهيكلة: تعني عملية إعادة الهيكلة حسب السلطات الرسمية بأنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من أجل رفع وتحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات، وذلك بالتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية"[3] انطلقت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في بداية الثمانينات، وذلك بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980 الذي ينص على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل بصفة عامة، وشرع في تطبيق هذه الإصلاحات رسميا في فيفري 1980 واستمرت حتى أواخر سنة 1982، وكانت تهدف هذه المرحلة إلى ما يلي[4]:

- التخلص من المركزية التي عرقلت الكثير من نشاطات المؤسسة.
- إزالة العوائق البيروقراطية، وفتح الباب لروح المبادرة والإبداع.
- تقوية الجهاز التخطيطي للاقتصاد، وذلك عن طريق وضوح قوانين التخطيط ووضوح فكرة الوصاية على النشاطات المختلفة للمؤسسات، وخاصة على الاستثمارات الجديدة.
- الرفع من مستوى اللامركزية، والتي تحتاج إلى توزيع واضح للحقوق بين كل من: الوحدة الإنتاجية، المؤسسة والوصاية، وتسهيل عملية الاتصال داخل المؤسسة.
- التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينيات، وتحميل مسيري هذه المؤسسات النتائج التي تتحصل عليها مؤسساتهم سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

وبالرغم من ذلك، فإن المؤسسات الاقتصادية الوطنية بقيت تعاني من العجز في تسيير نفسها، ولم تستطع الدولة تمويل هذه المؤسسات في ظل الإخفاق المتواصل في وجود حلول جادة للنهوض بهذه المؤسسات، لذلك عملت الجزائر على وضع إجراءات جديدة تتمثل في استقلالية المؤسسات.

---

[2] طاهر بوشلوش، مرجع سابق، ص188.
[3] نفس المرجع، ص188.
[4] نفس المرجع، ص 189.

3.مرحلة استقلالية المؤسسات: إن فشل الإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن هيكلة المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بشكل عام، دفع بها إلى أنتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تتخبط فيها هذه المؤسسات، والاقتصاد الوطني بصفة عامة، التي لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة هيكلتها، وزيادة على ذلك ازداد الوضع سوءا بسبب انخفاض أسعار البترول وبروز ظاهرة التضخم، مما صعب على الدولة تمويل هذه المؤسسات العاجزة، لذلك قررت وضع إجراءات جديدة للخروج من المشكل الاقتصادية المتزايدة.

وتتمثل هذه الإجراءات في استقلالية المؤسسات، التي تكون فيها عملية اتخاذ القرارات والتسيير الداخلي يتم بحرية حسب الظروف والمتغيرات والذي يصب في مصلحة المؤسسة، وقد تم ذلك في أواخر سنة 1986 وبداية 1987، من خلال إصدار القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، والذي ينص على التسيير الداخلي والتنظيم للمؤسسات، ويقوم الطابع التنظيمي على فكرتين، تتمثل الأولى في المشاركة والتكيف والتعديل حسب البيئة الخارجية، أما الثانية فتتمثل في خضوع هذه المؤسسات لقواعد العمل التجاري باعتبارها أشخاص معنوية تخضع للقانون التجاري رقم 04/88 المنشور في 12 جانفي 1988، وهذا القانون يعزز فكرة الطابع الاستقلالي، والتسيير الذاتي للمؤسسات، وقد كان الهدف من وراء ذلك يتمثل فيما يلي[1]:

- الأسباب الاقتصادية: وكانت هي الغالبة، والتي تهدف إلى حل المشكلة الفعلية، بسبب عجز ميزانية الدولة في تمويل المؤسسات، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.
- الأسباب السياسية والقانونية: تتمثل في التغيير الذي حدث في هرم السلطة، وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية، وفتح المجال لحرية التعبير، والسماح بإنشاء أحزاب معارضة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 191.

- الأسباب الاجتماعية: اتسمت فترة 1986 وما بعدها بظهور مشاكل اجتماعية كبيرة، تتمثل في مشاكل السكن وتدهور القطاع الصحي والتعليمي، وبروز الطبقية داخل المجتمع، وانتشار الثلاثي الاجتماعي الرهيب (الفقر– البطالة – التهميش) مما دفع بالدولة إلى وضع هده السياسة الجديدة علها تخرج البلد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

4. مرحلة الانفتاح الاقتصادي والخوصصة: لقد جاءت هذه المرحلة كاستجابة للأوضاع الاقتصادية العالمية والتغيرات الكبيرة التي أدخلت الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة، وبالتالي اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات بهدف تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وانطلاقا من ذلك عملت الدولة على خصخصة المؤسسات الاقتصادية، مما نجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية منها تسريح العمال وارتفاع الأسعار مما نتج عنه مشاكل اجتماعية كبيرة زادت من نسب البطالة والفقر والتهميش.

بسبب هذه الأوضاع الاجتماعية التي جاءت كانعكاس للأوضاع الاقتصادية انتشرت العديد من المشكلات المتعلقة بالإجرام والجنوح والانحراف خاصة في أوساط الشباب الذين تأثروا كثير بهذه الأوضاع الاجتماعية، وازدادت معدلات الجريمة والجنوح في أوساط الشباب والمراهقين بنسبة كبيرة، لأن المرحلة الجديدة التي أدخلت في المجال الاقتصادي تؤثر كثيرا على الواقع الاجتماعي وتزيد من نسب البطالة والتهميش إذا لم يرافقها نمو في معدلات الاستثمار الذي من شأنه أن يمتص الآثار السلبية الناجمة عن تسريح آلاف العمال وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي[1]، وهذا ما تأخر كثيرا في الحدوث، حيث بدأت الجزائر مؤخرا ارتفعا في معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي ساهمت في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

[1] نفس المرجع السابق، ص192.

ثالثا: في المجال الاجتماعي:

في سنة 1962 تم الإعلان على استقلال الجزائر، بعدما دام احتلالها من طرف الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن وربع القرن من الزمن، تغيرت في هذه الفترة الكثير من ملامح البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، بسبب السياسة المنتهجة من قبل الاستعمار، الذي عمل على استبدال حياة الجزائريين التي كانت قائمة على التضامن والتكافل والأخوة بين أعضاء القبيلة أو العشيرة، وكان يصعب على الغازي اختراق هذه القوة المستمدة من القيم الموجودة في هذا النظام الاجتماعي، لذلك عمل المستعمر الفرنسي على استبداله بالنظام الغربي الذي يقوم على الفردانية والفرقة والمصلحة الذاتية والمنفعة الشحصية، والذي تكون فيه الروابط الاجتماعية والأسرية هشة ويكون التفكك مستفحلا داخل المجتمع وبالتالي يسهل على المستعمر فرض السيطرة التحكم فيها، وإلغاء المقاومة.

ولكن هذه العملية التي أنتهجها الاستعمار في سبيل تغيير النظام الاجتماعي، وإخضاع الشعب الجزائري لم يكن سهلا، بل يمكن القول أن هذا المشروع الاستعماري الذي كلف الجزائريين ثمنا باهظا لم ينجح، وإن استطاع المستعمر تفكيك القبائل والعشائر وتشتيتهم ماديا وحشدهم في المحتشدات، إلا أنه فشل فشلا ذريعا في تفكيكهم روحانيا، فالقيم القبلية والروابط الاجتماعية المستمدة من الدين الحنيف بقيت قوة صامدة في وجه المستعمر، والدليل عليها الثورة المجيدة التي فجرها الشعب الجزائري في كل ربوع الوطن، والتي تكللت أخيرا باستقلال الجزائر رغم ما قدم لها من تضحيات كبيرة يشهد التاريخ لها.

وقد أكد العديد من الباحثين السوسيولوجيين على بقاء النسق التقليدي في حياة الجزائريين إلى اليوم، بالرغم من التحولات الكبيرة التي شهدها المجتمع الجزائري من خلال عملية التحديث في كل المجالات، حيث يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت أن "رجال الأجيال الجديدة هم أكثر انفتاحا على العصرنة من سابقيهم، لكن انفتاحهم لا يعني الدخول إليها بعد، في حين

إنها تمثل لهم بحث عن طريق علاقات اجتماعية جديدة داخل النسق الاجتماعي الموجود، هذا الأخير يعد ذو ازدواجية قوية، فهو من جهة يمثل مجتمع تقليدي قابل لفكرة العصرنة، و من جهة أخرى يمثل مجتمع في البحث عن الانفتاح، وهذا الأخير يعتبر مجتمع الشباب"[1].

ولاحظ بوتفنوشات العديد من المظاهر المختلفة، والتي تعبر عن تمسك المجتمع الجزائري بالنظام التقليدي في خضم التغير الحاصل، ويقول "إن ما يسمى بالتقاليد اليوم يعتبر واقعا حيا، فربع السكان يعيشون وفق القطاع التقليدي، والربع الذي انتقل إلى القطاع العصري الحضري، لا يزال متأثرا بوضوح في سلوكه ومواقفه بالنسق القيمي التقليدي"[2]، "ونستطيع اكتشاف ذلك من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأسر والأفراد، كأشكال التعاون الاجتماعي في إعداد حفلات الزواج، وفي علاقات القرابة، وكذلك احترام الأب"[3].

ويدعم الدكتور مظهر سليمان من جهته فكرة استمرار النظام التقليدي وتركزه خاصة في الأسرة والتي تتمثل فيما يلي:

- التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة مرتبطة بالنظام التقليدي، أكثر مما هي مرتبطة بالمجتمع الجديد الذي ينتظر تكوينه.
- أعيدت هيكلة النظام التقليدي بانتقال تأثير الأدوار من الذكور إلى الإناث، ومن جهة أخرى أصبح هذا النظام غير شرعي ويعمل في الخفاء، لذلك أصبح لا يمكن مراقبته ولا التحكم فيه، ولا في الذين يعملون به، فأصبح هذا النظام مختفيا في البنية الأسرية ليسيرها، إذ كل مرحلة ولحظة مهمّة في حياة الفرد تؤخذ على عاتق الأسرة، فكل شيء يعتبر قضية الجماعة الأسرية، و الفرد لا يستطيع أن يقرر ولا أن يختار ولا أن يواجه ما يهمه في مستقبله دون التدخل المكثف لأقربائه .

---

(1) Mostefa Boutefnouchet. La société Algérienne en transition. Alger, O.P.U, 2004 ,p30.
(2) Mostefa Boutefnouchet. Système social et changement social en Algérie. Alger, O.P.U, sans date, pp 190-191.
(3) ibid, p21.

– يستمر اعتبار الزواج هدف الحياة، ولا توجد أية مكانة مقبولة للأعزب ولا للمرأة العاقر ولا للطفل غير الشرعي .

إن النسق القيمي التقليدي ما يزال موجودا داخل المجتمع، رغم التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري، وهو يعيش جنبا إلى جنب مع النسق القيمي العصري، وغالبا ما يتجلى النسق التقليدي عند الآباء، بينما يفضل الأبناء النسق العصري والمرتبط بالثقافات الغربية، وهذا ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى صراع أسري واجتماعي بين جيل الأبناء وجيل الآباء.

رابعا: في المجال الثقافي:

يرى الدكتور حليم بركات أن الثقافة تتغير بإرادة الجماعة أو ضد إرادتها، بوعي منها أو بدون وعي، إما بسبب اكتشاف موارد جديدة مثل النفط، أو اختراع وسائل وتقنيات جديدة مثل الهاتف النقال، الأنترنت، أو الاحتكاك بالثقافات الأخرى (الشرق والغرب) إما بسبب التحديات التاريخية (الاستعمار، الصهيونية)[1]، أو حتى ظهور أنظمة عالمية جديدة مثل الرأسمالية، اللبرالية، العولمة. فقد شهد المجتمع الجزائري تغيرا ثقافيا كبيرا أفرزته العديد من العوامل كالتغير في نمط الحياة، والتطور التكنولوجي الكبير، وانفتاح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي، والغزو الثقافي الكبير الموجه لضرب الأنظمة القيمية للمجتمعات العربية والإسلامية المحافظة، وهذا ما خلق العديد من التناقضات لدى المجتمع الجزائري بين التقاليد والعصرنة.

إن التعايش الثقافي بين التقليدي والعصري، هو ما نعتبره ظاهرة ثقافية معقدة في المجتمعات النامية، وبمقدورها تشكيل اضطرابات في تكوين النظام القيمي سواء في اتخاذ المواقف أو في السلوك، فالتقاليد من جهتها "تحمل قيما تعبر على نمط معيشي ماضي، لكن

[1] حليم، بركات. مرجع سابق، ص323.

ذلك النمط ينطبق أيضا على الحاضر، وتمسك المجتمع بالماضي خاصة في الأزمات وفي الأوقات الصعبة يمثل دائما ضمان وأمن نفسي[1].

يرى **بوحديبة** بأن تواجد عدة ثقافات في مجتمع واحد أو لدى الفرد لا يكون ذو منفعة مثلما نعتقد، بما أنها تعطي للفرد إمكانية الاختيار بين عدة قيم وعدة حلول وعدة مقاييس، بل إنها بذلك بمثابة باب مفتوح على الشك والقلق، وبهذا يعيدنا **بوحديبة** إلى الإفتراض الذي تعرض إليه "**بلاندي" Balandier** والخاص بالوضعية المرضية التي قد ينتجها التواجد الثنائي لثقافتين متناقضتين.

وعلى المستوى الثقافي حسب هذا التغير الاجتماعي السريع، كان لوسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون وجهاز الراديو والجرائد أهم دور في التنشئة الاجتماعية على نحو العصرنة. ولقد اعتمد على تلك الوسائل كثيرا لإحداث التغيير الثقافي الذي تبرز أهميته في عملية التنمية بمعناها الواسع، والذي يضم إلى جانب المفهوم الاقتصادي، الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية المعتبرة لقوى التغيير، إذ كلما تعمقت جذور التغيير الثقافي إلى الأدوار والوظائف واتسعت أبعاده إلى أنماط وأشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية، استطاع أن يكون أداة فعالة للتطور والتقدم.

إن عصرنا الحالي يتميز بأنه عصر تكنولوجيا المعلومات، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى التطور الهائل و الذي لا نظير له في مجال وسائل الإعلام و تقنيات الاتصال، والمجتمع الجزائري بإعتباره جزء من هذه القرية العولمية فقد تأثر قديما و حديثا من هذا المد الثقافي الغربي، سواء عن طريق الاحتكاك الفعلي و الممتد عبر الزمن من خلال الاستعمار الفرنسي لمدة تتجاوز 130 سنة، أو عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال المختلفة و التي روجت لثقافة جديدة وافدة. حيث كان للغزو الثقافي الموجه من طرف الدول الغربية لضرب الأنظمة القيمية للمجتمعات المحافظة آثار سلبية كثيرة خاصة في أوساط الشباب "وخاصة بالنسبة

(1) Ablwaheb Bouhdiba, **culture et société.** Publication de l'université de Tunis , Tunis, 1978, p.210

للشابات المأخوهذات بنماذج الممنوعات المقدمة من وسائل الإعلام الخارجية ومواجهين بذلك الممنوعات الأبوية والاجتماعية، هذه المواجهة بين النماذج الثقافية تتسبب في نزاعات عائلية و قد تؤدي بالفتاة إلى قطع الصلة مع العائلة خاصة عندما لا تستطيع هذه الأخيرة الاستجابة للحاجات الأساسية، وبالتالي تتعرض للسقوط في وضعيات خطر أخلاقي و استغلال جنسي إن العدد المتزايد للأمهات العازبات، واللواتي يتخلين عن أطفالهن غالبا بطريقة إجرامية يشهد على هذا الاتجاه"[1].

3.6 مشكلات التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال.

من الخطأ الجسيم أن يعتقد البعض أن الجرائم التي ارتكبها المستعمر في حق الشعب الجزائري قد انتهت بعد إعلان الاستقلال للجزائر، فالآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي وراءه لا تزال موجودة حتى اليوم، وفرنسا هي من تعمل على تكريسها على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وصارت الجزائر تابعة لهذه الدولة المركز.

فآثار جرائم فرنسا لا تزال موجودة في عقول الشعب الجزائري من الذين عايشوا تلك المرحلة، وحتى في عقول من لم يعايش تلك المرحلة، من بدع وخرافات وثقافات خاطئة غيرت المنظومة القيمية لهذا المجتمع، حيث ورث المجتمع الجزائري عن المستعمر الفرنسي بعد رحيله، شعبا أميا لا يكتب ولا يقرأ، مشبعا بالأفكار الهدامة التي صارت جزءا من ثقافته ومن قيمه ومن سلوكاته تتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل، فشباب اليوم وإن لم يعايشوا مرحلة الاستعمار الفرنسي، إلا أنهم يعيشون مخلفاته من خلال نقل هذه الثقافة التربوية الهدامة إلى عقول الأبناء من بدع وخرافات، وأفكار تعمل على تثبيط روح الإبداع والابتكار والتفكير السليم، وتزعزع الثقة بالنفس، والتخويف الشديد من اللاموجود، إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد وحتى الأسر والمبنية على أساس هرمي ذكوري تقوم على التسلط والاحتقار، وتعنيف المرأة والصغير، كلها تشكلت بفعل الاستعمار الفرنسي، وما خلفه من

[1] إبراهيم بوالفلل، "ظاهرة الأنتحار في المجتمع الجزائري" ، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر. 2010 ، ص 154.

نماذج سلوكية قيمية أثرت كثيرا على النسق الاجتماعي في الجزائر بشكل عام، ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري اليوم، والتي لها علاقة وثيقة بالاستعمار الفرنسي نذكر:

أولا: التحضر الزائد: يدل مفهوم التحضر الزائد على وجود مشكلة حضرية في بلد ما، وقد شغلت هذه المشكلة اهتمام الدول النامية على الخصوص، حيث تأثرت هذه الدول بمشكلة التحضر الزائد بعد إعلان استقلالها، ويعود السبب في ذلك إلى الهجرة الجماعية للأرياف نحو المدن بعد توفر بيوت وأحياء شاغرة خلفها المستعمر وراءه، إضافة إلى توفر مناصب الشغل بسبب سياسات التصنيع وإنشاء البنى التحتية على حساب المشاريع الفلاحية والزراعية، وكذا الزيادة الطبيعية العالية التي تشهدها الدول النامية على السواء، وفي خضم كل ذلك تفتقر هذه البلدان النامية إلى سياسة تنموية تواكب حالة التحضر السريعة، عكس الدول المتقدمة التي كانت فيها درجة التحضر بطيئة تواكبها سياسة تنموية شاملة، "حيث استغرقت عملية التحضر في البلدان المتقدمة حوالي 150 سنة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، أما بالنسبة إلى الجزائر كبلد نام، فإنه لم تأخذ عملية التحضر فيه سوى مدة تتراوح بين 30 و40 سنة لتصل إلى مستوى يبلغ حوالي 54% هم من سكان الحضر حاليا"[1].

ويعرف جيرالد بيرز (Gerald Perez) التحضر الزائد بأنه: "الحالة التي يعيش فيها في أماكن حضرية نسب من سكان بلد ما تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن"[2]، ويتداخل مفهوم التحضر الزائد مع مفاهيم أخرى تشير إلى نفس الدلالة كمفهوم التضخم الحضري أو التحضر المفرط أو التحضر المرضي، وكل هذه المفاهيم تشير إلى وجود مشكلة حضرية في البلدان النامية، غير أننا استخدمنا مفهوم التحضر الزائد لارتباطه الكبير بالدراسات المهتمة بالتنمية الحضرية. أما التحضر الحدي فهو مصطلح مرتبط بالتحضر الزائد في الدول النامية، أو قد يكون أحد النتائج المترتبة عنه، حيث لا يتوافر فيه للمواطن

(1) طاهر محمد بوشلوش، مرجع سابق ، ص 121
(2) علي أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 18.

العادي سوى الضروريات "عيش الكفاف"، وفي بعض الأحيان حتى تلك الضروريات اللازمة للحياة في البيئة الحضرية. وهذا ما أكده جيرالد بيرز (Gerald Perez) حيث يرى أن المدن في البلدان النامية قد تخصصت في جذب السكان فقط، بحيث تحدث الهجرات إليها بمجموع يفوق عادة طاقة المدينة فقط على تشغيلهم، وإسكانهم وإطعامهم وخدمتهم ورعايتهم وتعليمهم[3]، وبدأت تظهر مشكلة التحضر الزائد في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

تركيب السكان الريفي والحضري في الجزائر بعد الاستقلال

السنة	عدد السكان	الريف		الحضر	
	الإجمالي	عدد السكان	النسبة	عدد السكان	النسبة
1966	12.296.343	8.321.218	%68	3.975.125	%32
1977	16.810.876	9.740.141	%58	7.170.735	%42
1987	23.038.942	11.594.693	%50	11.444.249	%50
2000	35.000.000	12.250.000	%35	22.750.000	%65

Source : M.A.R.A, Réflexions sur les perspectives de l'agriculture en l'an 2000, 1983, p32.

تعد مشكلة التحضر الزائد من أهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وحتى اليوم، ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

[3] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص 43.

1. الاستعمار الفرنسي للجزائر: إن السياسة الاستعمارية التي أنتهجتها فرنسا في الجزائر من الاستعمار الفرنسي سنة 1830، بطرد الأهالي من قراهم و أراضيهم، إلى الجبال والمناطق القاحلة والنائية، وذلك بغرض اغتصاب الأراضي الخصبة ومنحها للمعمرين، وكذلك تحطيم النظام القبلي في الجزائر الذي كان يقوم على وحدة الدين والأرض والدم، وهكذا عمل الاستعمار الفرنسي طيلة قرن وربع القرن من الزمن على خلق هذا التناقض بين الأهالي المطرودين والمشتتين على الجبال، والصحاري والأراضي القاحلة، وصارو يعانون من الجوع والبطش والاضطهاد، وفي المقابل قام المستعمر بخلق مناطق حضارية كولونيالية راقية جدا، الهدف منها هو استقطاب المعمرين من كل الدول الأوروبية، ومنحهم امتيازات كبيرة كالأراضي الخصبة والأموال لتشجيع الهجرة، وهذا ما تم بالفعل حيث هاجر مئات الآلاف من المعمرين الأوروبيين إلى الجزائر مما ساهم في زيادة نمو المدن الكولونيالية.

وبعد تفجير الثورة التحريرية الكبرى شهد سكان الريف أبشع صور الاضطهاد بسبب سياسة الأرض المحروقة المنتهجة من قبل الاستعمار الفرنسي لدعمهم للثوار، فهاجر الآلاف من الأرياف نحو المدن هربا من الاضطهاد والقتل والتعذيب ووضعوا في محتشدات عشوائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، وذلك في محاولة من فرنسا لعزل الثوار عن الشعب الجزائري، "وقد قدر عدد المهجرين الريفيين نحو المحتشدات خلال الحرب بحوالي مليون فلاح، كما قد قدر بورديو Bourdieu سنة 1962، بأن ثلث الشعب الجزائري هجر من مكان إلى آخر خلال الحرب"[1].

وبعد إعلان استقلال الجزائر سنة 1962، عاد الملايين من المعمرين الأوروبيين إلى أوطانهم تاركين ورائهم بيوت وأحياء ومدن شاغرة، استقطبت الجزائريين المشردين والذين هجروا من أراضيهم إلى القفار، ووضعوا في محتشدات لا تتوفر على أدنى شروط الحياة، فدخلوا هذه السكنات الكولونيالية بدون تنظيم أو مراقبة من السلطات التي كانت غائبة بالنظر

[1] علي مانع، مرجع سابق، ص118.

إلى حداثة العهد بالاستقلال، وازداد تدفق العائلات الجزائرية من الأكواخ والقرى الجبلية والمحتشدات إلى المدن الكولونيالية الراقية، التي لم تستطع استيعاب الهجرة المتزايدة للعائلات المحرومة، "حيث تميزت فترة الاستقلال التي تمتد ما بين 1962-1966 بنزوح ريفي كبير نظرا إلى ارتحال الأوروبيين الجماعي"[2] وصار المسكن الواحد يحتوي على ثلاثة أو أربع أسر، كما بدأت تظهر الأحياء العشوائية على حواف المدن، وهذا ما زاد من تعقيد المشكلة، إذ أصبحت الدولة أمام اختيار صعب، إما القضاء على هذه الأحياء التي تسمى بالهامشية لعدم مشاركتها في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وهو أمر يتطلب تخصيص اعتمادات مالية كبيرة، لم تكن بإمكان الدولة المستقلة حديثا تحقيقها، وبالتالي تركتها تنموا وتتوسع، مع إدخال بعض اللمسات الخفيفة عليها كالكهرباء والماء، وإثبات ملكية الحيز المكاني، التي لم تساهم في حل مشكلة الأحياء الهامشية[3].

2. عدم الموازنة في التنمية بين المدينة والريف: منذ الإستقلال عملت الدولة الجزائرية الفتية على توفير الاحتياجات الضرورية في المدن التي تشهد كثافة سكانية كبيرة، مثل الماء والكهرباء والغاز وتعبيد الطرق، حيث كانت هذه الأمور تمثل تحديا للدولة، ولكن هذه المخططات لم تشمل المناطق الريفية لأسباب عديدة منها الأولوية للمناطق ذات الكثافة المرتفعة، أما المناطق الريفية المتناثرة فلم تشملها المخططات التنموية، وهذا ما أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الإغراءات والحياة الكريمة التي كانت تتوفر عليها المدن وتفتقر إليها الأرياف.

بالإضافة إلى ذلك فقد استحدثت الدولة مناطق صناعية ضخمة بجانب المدن، ساهمت بقد كبير في توفير فرص العمل، واهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والتشغيل وبناء البنى التحتية، والمنشئات الصناعية الضخمة على حواف المدن، ووضع استراتيجيات تنموية للمدن مع إهمال القرى الريفية وعدم تطوير القطاع الزراعي، جعل

---

[2] علي بوعناقة، مرجع سابق، ص41.
[3] نفس المرجع السابق، ص41.

العديد من الفلاحين يهاجرون نحو المدن بحثا عن حياة أفضل من تلك التي يعيشونها في الريف، حيث تغيب فيها أدنى شروط الحياة التي توفرها المدينة لسكانها، وهذا ما زاد من تدفق سكان الريف نحو المدن، الذين تركوا أراضيهم ومهنة الفلاحة التي كانت مهنة متعبة لأنها كانت تتم بطرق بدائية بالنظر إلى قلة الإمكانيات والآلات الفلاحية، وكذلك قلة الدخل بالمقارنة مع العمل في المصانع والشركات، وهذا عامل آخر ساهم في الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث قدر عدد المهاجرين الذين نزحوا من الريف نحو المدينة بين 1966 و1977 حوالي 1600.000 مهاجر[1].

وتشير الدراسات إلى أن هذا التناقض الموجود بين الريف والمدينة في التنمية أو ما يسمى بالهيمنة الحضارية غير موجود في الدول المتقدمة، والفوارق بين المدينة والريف تكاد لا تظهر، لأن التنمية فيها شملت المناطق الريفية بنفس الوتيرة التي شملت بها المدن الحضارية، وأن هذا المشكل يخص فقط الدول النامية التي اهتمت بتنمية المدن الحضارية على حساب المناطق الريفية، وهذا ما ساهم في الهجرة الريفية نحو المدن[2]. هذه الوضعية المتناقضة بين الريف والمدينة عمقت الفارق بينهما، وزادت من مشكلة التحضر الزائد بسبب الهجرة المتزايدة من الريف نحو المدينة، وبالتالي ينتج عن ذلك مشاكل اجتماعية كثيرة، بسبب نقص التخطيط وقلة التنمية وعدم قدرة الدولة على التحكم في هذا النمو الحضري المتواصل.

3. الانفلات الأمني: ساهمت هذه المرحلة التي مر بها المجتمع الجزائري إبان التسعينيات في هجرة سكان الأرياف نحو المدن، بسبب تدهور الوضع الأمني، ففر سكان الأرياف خاصة في شمال البلاد نحو المدن خوفا على حياتهم، دون أن توفر لهم الدولة سكنات أو أماكن مهيئة لهؤلاء المهاجرين مما زاد من مشكلة التحضر الزائد ونمت الأحياء الهامشية بشكل كبير مما خلق العديد من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر كالعنف والجريمة والجنوح نظرا

(1) عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر. مطبعة الحزب، الجزائر ، بدون تاريخ، ص08.
(2) علي أحمد حمدي، مرجع سابق، ص20.

لاختلاف الثقافات، وتراجع سلطات الضبط الاجتماعي التي تمارسها السلطات الرسمية عن طريق تطبيق القوانين، وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تساهم في ضبط سلوك الشباب كالأسرة، المدرسة، المسجد.

ثانيا: التفكك الاجتماعي: تعد مشكلة التفكك الاجتماعي من أهم المشكلات التي واجهت المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، وذلك نظرا لسياسة التفكيك التي أنتهجها المستعمر الفرنسي منذ دخوله عام 1832 وإلى غاية الاستقلال، وكان الهدف من تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري هو التمكن من فرض السيطرة على الأفراد و تفكيك القبائل والعشائر التي كانت تمثل مصدر قوة الشعب الجزائري بالإضافة إلى الدين الإسلامي الذي كان يدعو إلى التعاون والجهاد ضد الغزاة.

لذلك قام الاستعمار الفرنسي بوضع مخطط "سيناتوس كونسلت "(Sénatus consult) في1863، لتحطيم الإطار القبلي الذّي كان يهدد بالمقاومة، بالإضافة إلى قانون فارنيي (Warnier) 1873 ، كقانون عقاري لسلب الأراضي ، فحطّمت على إثر ذلك القبيلة وعوّضت بالدوّار ، وأصبح الأفراد الذّين كانوا يعملون في أراضيهم و التّي كانت ملكا للجماعة ، يعملون لدى المستعمر مقابل تقاضي أجر زهيد[1] .

وكان هذا التفكيك للقبيلة مخططا من قبل المستعمر الذي كان يمجد النظام القائم على الخلية العائلية، حيث طالما كانت القبيلة تشكل حاجزا أمام المستعمر لما فيها قيم صلبة تلهم الأفراد المنتمين إليها، "يشارك فيها الفرد مسؤوليات الجماعة والإنجازات والنفوذ، وبالتالي أفراحها وأتراحها، أنتصارها وفشلها، سمعتها الحسنة أو السيئة، طموحها قناعتها"[1]، وبعد تفكيكها تحولت إلى القيم الفردية القائمة على الأنانية والفردانية والعزلة والشقاوة، ففقدت النسبة الكبيرة من الأهالي المهجّرين إلى المحتشدات الرابط بينهم وبين الأرض والأجداد، ووجدت

[1] فتيحة حراث، مرجع سابق، ص 63.
[1] هشام شرابي، مرجع سابق، ص348.

العائلات نفسها مفصولة عن غيرها، وغُيرت ألقابها، وتفككت القبيلة والعشيرة التي طالما كانت تمثل النظام الاجتماعي الحامي لقيم وتقاليد الهوية العربية والإسلامية، وتفككت إلى أسر نثرت عبر المحتشدات، "و نجم عن ذلك تغير آخر عكس علامات التخلف في المجتمع الأصلي الجزائري فمواصلة أنتزاع الملكية العقارية، وتعرض سكان الريف لأشكال الاضطهاد والهجرة المتزايدة نحو المدن هربا من القتل والبطش والحشد في محاولة عزل الأهالي عن الثورة من قبل الاستعمار الفرنسي، وأدى ذلك إلى خلق أكواخ من الصفيح و الأحياء الهامشية (Baraques)، حيث بلغ عددها سنة 1954 حوالي 52000 كوخ في المدن الحضرية ."[2]

ويعد تفكك البنية العائلية التقليدية الجزائرية من أهم المشكلات التي طرأت على المجتمع الجزائري عقب الاستقلال، حيث أن أغلب الشهداء كان لهم عائلات، وبالتالي حرم حوالي 300.000 من الأطفال أو الشباب من مراقبة ودعم آبائهم، زيادة على ذلك فإن غياب الأب كرئيس تقليدي للعائلة الموسعة، سبب مشاكل حادة أثرت على استقرار هذه المؤسسة[3]. و بالتالي فقد المجتمع الجزائري الكثير من المقومات الاجتماعية التي طالما رسخت الهوية الجزائرية عبر العصور، ومع سقوط النظام القبلي أو العشيرة غزت المجتمع الجزائري قيم دخيلة مستوردة من الضفة الأخرى، عبر الاستعمار الفرنسي، فعاش المجتمع الجزائري حالة من الاغتراب وفقدان الهوية، واختلت المنظومة القيمية عنده.

ثالثا: اختلال المنظومة القيمية: لقد نتج عن استعمار فرنسا للجزائر صدام بين ثقافتين مختلفتين جذريا، فالثقافة العربية الإسلامية التي كانت مغروسة في المجتمع الجزائري، يستمد منها قيمه وعاداته وتقاليده، فالعديد من الممارسات الاجتماعية كانت تبين ذلك الارتباط الوثيق بين الدين الإسلامي والحياة الاجتماعية التي يتشارك فيها مجموعة من الأفراد و يعيشون متحدين داخل القبائل أو العشائر، وبالتالي كان نمط الحياة في المجمع الجزائري مشترك في

---

[2] علي بوعناقة، مرجع سابق ، ص 145.
[3] علي مانع، مرجع سابق، ص 117.

الأعمال والعادات والأفراح والأتراح، تجمعهم روابط كثيرة مثل رابطة الدم والأرض والدين ... وبتالي كان الأفراد في المجتمع الجزائري القبلي يعيشون وكأنهم رجل واحد، وبالتالي كانت القيم الجماعية هي السائدة في المجتمع الجزائري التقليدي.

ولما جاء الاستعمار الفرنسي وقام بفرض ثقافته الغربية عن طريق القوة، والتي كانت تتميز بالفردانية أي أن كل فرد يعيش لنفسه ومن أجل نفسه ضاربا بكل القيم الجماعية عرض الحائط، بالتالي أصبح المجتمع الجزائري يعيش تلك الثنائية في قيمه وفي ثقافته، وبقي الحال هكذا طيلة قرن وربع القرن من الزمن عمل فيها المستعمر الفرنسي على مسح الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري باعتبارها الخطر الوحيد الذي كان يهدد الكيان الفرنسي في الجزائر، وبالنظر إلى السياسة الاستعمارية الخطيرة التي كانت تمارس على الشعب الجزائري التي بدأت بتفكيك البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وأنتهت بحشد الآلاف من أبناء الشعب في المحتشدات، وما صحبها من تجهيل وتشريد وتأليب بين الأفراد، فقد المجتمع الجزائري الكثير من خصوصياته الثقافية والقيمية، والتي زالت مع زوال النظام الاجتماعي الذي كان سائدا أناذاك وهو النظام القبلي أو العشائري.

وقد تجلى هذا الاختلال القيم في المجتمع الجزائري بوضوح عقب الاستقلال، حيث بدا الانقسام واضحا في المجتمع الجزائري، بين قسم لا يزال يحافظ على قيمه الأصيلة رغم ويلات الاستعمار، وقسم آخر تخلى عن الكثير من تقاليده وقيمه الأصيلة وتبنى الثقافة الاستعمارية الغربية وتجلى ذلك في عاداته وسلوكياته وفي لغته. وفي ظل هذه الثنائية القيمية بات المجتمع الجزائري يفتقر إلى منظومة قيمية واضحة في مرحلة الاستقلال، خاصة مع سياسة التغيير التي مست كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث كان التغير سريعا وعميقا مما نتج عنه قيم أخرى جديدة لم تكن معهودة عند المجتمع الجزائري من قبل.

ومن الطبيعي أن تحولات جذرية مثل تلك التي عرفها المجتمع، أنتجت عدم استقرار للقيم و المعايير. ونتيجة لذلك تغيرت الحياة الأسرية، وهذا بعدما كانت أسرة أبوية ذات نظام تقليدي، أين كان"النسق القيمي صورة أو بنية فوقية للبناء الاجتماعي القبلي، الذي كان دائما يحافظ على وحدة الجماعة"[1] ويعد أساس البنية الاجتماعية، أصبحت أسرة ذات تشكيلة نصف تقليدية و نصف عصرية طبقا للثقافة الثنائية للمجتمع ، ذات أدوار ووظائف تتأرجح ما بين الميل إلى القيم التقليدية والميل لقيم عصرية ولم تعرف بعد استقرارا، فهي مرحلة انتقال تجمع بين "غياب التقليدية الأصيلة و بالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقيقية"[2]. فأعيد تكوينها على شكل عدة خلايا نووية مكونة لوحدة سكنية واستهلاكية ،أو بشكل مجموعة من الأسر النووية لها مساكن مستقلة ، لكنها مجتمعة حول الأبوين ما داما على قيد الحياة.[3]

رابعا: ارتفاع معدلات العنف والجنوح والجريمة: لقد أكدت العديد من الدراسات في أوروبا وخاصة بريطانيا على العلاقة بين الحروب وارتفاع معدلات الجنوح والجريمة، حيث اعتبرت الحرب العالمية الثانية العامل الرئيسي في ارتفاع معدلات الجنوح والجريمة في البلدان الأوربية، "وهذا ما أكده (كريستينسن) حين فسر ارتفاع الجريمة والجنوح في بعض البلدان بآثار ما بعد الحرب، حيث كان الأحداث الجانحون والشباب المجرمون اليوم هم الأطفال الذين ترعرعوا خلال الحرب في ظروف انحلال اجتماعي كبير هدمت الحياة العائلية وبالتالي نشأ كثير من الأطفال بلا تربية أو مراقبة، زيادة على ذلك، فإن كثير من آباء هؤلاء الأطفال

---

[1] Mahfoud Bennoun, Esquisse d'une anthropologie politique, Marinoor, Alger,1998, p 143.

[2] هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1992 .

[3] –Lahouari Addi, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans la famille contemporaine,La découverte .Paris .1999.p 41.

كانوا هم أنفسهم ضحية الانحلال والتفكك الناتج عن الحرب العالمية الأولى، وعانوا من التربية السيئة[4].

وقد كان الوضع مشابها في الجزائر التي خرجت حديثا من حرب تعد من أعنف الحروب في التاريخ المعاصر، بالنظر إلى النتائج الوخيمة بسبب حرب دامت أكثر من قرن وربع القرن من الزمن تعاقب فيها أجيال بعد أجيال شهدوا فيها كل أنواع السياسات الممنهجة لتفكيك المجتمع الجزائري، وبعد الاستقلال كان هناك حوالي 300.000 طفل بدون أب أو أم، ناهيك المعاناة التي نتجت عن التجهيل والأمية وسوء الرعاية الاجتماعية والتنشئة غير السوية، وبالرغم من قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب، إلا أن ريدوح وزملاءه قاموا بدراسة تحت عنوان (Approche Épidémiologique Psychiatrique de criminalité) وذلك بين سنتي (1963 و1968) توصلوا من خلالها إلى أن " الأطفال الذين ينتمون إلى أمهات سيئات التغذية أو معطوبات حرب يمثلون قسما كبيرا من الجانحين اليوم، كما وجدوا أن أكثر من 21% من المجرمين قد اشتركوا في الحرب، وحوالي 85% منهم كانوا يعانون من اضطرابات عقلية، وكانت هذه الدراسة عبارة عن رد للاستعمار الفرنسي الذي اعتبر بأن الجزائري هو مجرم بالطبيعة، وقد أكد فرانس فانون سنة 1963 بأن المجرم الجزائري دوافعه وعنفه وجرائمه ليست من نتاج نظام جهازه العصبي أو ميزة خاصة لطبيعته، بل هي نتيجة مباشرة للوضعية الاستعمارية"[1].

وبالتالي فإن للحرب التحريرية الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري بين (1954 و1962) دور كبير في انتشار العنف والجنوح والجريمة بشكل كبير داخل المجتمع الجزائري بسبب المعاناة الكبيرة التي صاحبت سبع سنوات ونصف من الحرب وتركت أثرا كبيرا على السكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

---

[4] علي مانع، مرجع سابق، ص 173.
[1] نفس المرجع ، ص 174.

خاتمة:

من خلال استعراضنا لأهم مراحل التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع الجزائري، وذلك قبل وبعد الاستقلال، نلاحظ أن هذه التغيرات كانت سريعة جدا، والتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري عقب الاستقلال كانت عميقة، حيث كان المجتمع الجزائري في كل 10 سنوات يشهد موجة من التغيرات العميقة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، و بالأخص ذلك المتعلق بالجانب الأسري، حيث فقدت الأسرة الجزائرية العديد من خصوصياتها، وطرأ على بنائها العديد من التغيرات في الحجم، والعلاقات والمكانة والأدوار، وفي العادات والتقاليد ونمط المعيشة وفي تنشئة الأبناء، كل ذلك ساهم في بروز العديد من التغيرات في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر اجتماعية جديدة مثل الفتور في العلاقات الاجتماعية و انتشار الفردانية والمصلحة الخاصة بالإضافة إلى صراع القيم بين جيل الشباب وجيل الآباء، وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعية بما في ذلك الرسمية منها، وغير الرسمية.

قائمة المراجع

1. ابن خلدون عبد الرحمن ، المقدمة . دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ نشر.

2. العمر معن خليل، التغير الاجتماعي . دار الشروق لنشر، الأردن، 2004.

3. الدقس محمد عبد المولى، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

4. الحسن إحسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة. دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

5. الخشاب مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي. دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

6. الخولي سناء، التغير الاجتماعي والتحديث. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.

7. الزغبي محمد أحمد، التغير الاجتماعي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

8. استيتية دلال ملحس. التغير الاجتماعي والثقافي. دار وائل للنشر، عمان ، 2004.

9. بوعناقة علي، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

10. بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

11. بوشلوش طاهر محمد: التحولات الاجتماعية والإقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999). دار بن مرابط للنشر، الجزائر، 2008.

12. بومخلوف محمد وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات. مطبعة الملكية، الجزائر، 2012.

13. حمدي علي أحمد ، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

14. دوب إس سي، التغير الاجتماعي. ترجمة عبد الهادي الجوهري، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1986.

15. رشوان حسين عبد الحميد أحمد. التغير الاجتماعي والمجتمع. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

16. شرابي هشام، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.

17. غيدنز أنتوني، علم الاجتماع. ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

18. كعباش رابح، سوسيولوجيا التنمية. مخبر بحث علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006.

19. مارشال جوردون، موسوعة علم الاجتماع. ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلد الأول، ط2، طبعة إلكترونية، بدون بلد نشر، بدون دار نشر،2007.

20. محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا. دار ومكتبة الأسراء، طنطا، 2009، ص25.

21. مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، دراسات مصرية في علم الاجتماع. مركز البحوث العربية والإفريقية، مصر، بدون سنة نشر. ص170.

22. علي يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية. دار وائل للنشر، عمان، 2010.

23. السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

24. أنتوني، جيدنز. "مقدمة نقدية في علم الاجتماع". ترجمة أحمد زايد وآخرون،[كتاب على الشبكة]. www.Kotobarabia.Com

25. محمود الكردي، التحضر: دراسة اجتماعية. دار المعارف، القاهرة، 1986.

26. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة. ترجمة شاهين عبد الصبور، دار الفكر، دمشق، 1984.

27. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

28. محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي. مكتبة وهبة عابدين، القاهرة، 1974.

29. لوران فلوري، ماكس فيبر. ترجمة محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، . بيروت، 2008.

30. فتيحة حراث. "التغيرات الطارئة في الأسرة الجزائرية بين القيم التقليدية وقيم العصرنة"، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2014.

31. جمال معتوق، "السوسوديولوجيا الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ،العدد 1، 2007.

32. محمد بومخلوف وآخرون، الشباب الجزائري واقع وتحديات. مطبعة الملكية، الجزائر، 2012.

33. مصطفى عشوي و آخرون، الصدمات النفسية في الجزائر. دار الأمة، الجزائر، 2012.

34. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978). ترجمة الصديق سعدي، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

35. إبراهيم بوالفلل، "ظاهرة الأنتحار في المجتمع الجزائري" ، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر. 2010.

36. عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر. مطبعة الحزب، الجزائر ، بدون تاريخ.

37. هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1992 .

38. Mostefa Boutefnouchet. La société Algérienne en transition. Alger, O.P.U, 2004 .

39. Mostefa Boutefnouchet. **Système social et changement social en Algérie**. Alger, O.P.U, sans date, pp 190-191.

40. Ablwaheb Bouhdiba, **culture et société**. Publication de l'université de Tunis , Tunis, 1978, p.210

41. Mahfoud Bennoun, **Esquisse d'une anthropologie politique**, Marinoor, Alger,1998, p 143.

42. Pierre Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie**, Paris, PUF, 1958, .

43. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad. **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie**. Paris , Minuit,1964, P 31.

44. Lahouari Addi, **Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans la famille contemporaine**, La découverte .Paris .1999.p 41.